الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

الرقم التسلسلي: .....
رقم التسجيل: .....

عنوان المذكرة

تأثير الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين
دراسة مقارنة بين المطلقين والمطلقات بولاية باتنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية والإجتماعية

تخصص: علم النفس الإجتماعي

إعداد الطالب:
- برغوتي توفيق

إشراف الدكتور:
- جبالي نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة **تاريخ المناقشة:** .....

الأستاذ جابر نصر الدين	**رئيسا**	**جامعة بسكرة**
الدكتور جبالي نورالدين	**مشرفا ومقررا**	**جامعة باتنة**
الدكتور تاوريريت نورالدين	**مناقشا**	**جامعة بسكرة**
الدكتور إبراهيمي الطاهر	**مناقشا**	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2010/2009

بسم الله الرحمان الرحيم

" يَـا أَيُّهَـا النَّـبِيُّ إِذَا طَلَّقْـتُمُ النِّسَـاء فَطَلِّقُـوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِـن بُيُـوتِهِنَّ وَلَا يَخْـرُجْنَ إِلَّا أَن يَـأْتِينَ بِفَاحِشَـةٍ مُّبَيِّنَـةٍ وَتِلْـكَ حُـدُودُ اللَّـهِ وَمَـن يَتَعَـدَّ حُـدُودَ اللَّـهِ فَقَـدْ ظَلَـمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً "

الطلاق (01)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم، والشكر لـه إذ هدانا ووفقنا فـي إتمام هذا العمل فلولاه لما كنا لنهتدي.

مـع نهايـة هـذا العمـل العلمـي المتواضـع، إنـه لا يسـعني إلا أن أتوجـه بالشـكر والعرفان إلـى أستاذي الفاضل الدكتور جبالي نورالدين أستاذ علم النفس بجامعة باتنة المشرف على هذه المذكرة، هذا الأستاذ الذي لم يبخل علي بعلمه ونصائحه، لـه الشكر على ما منحني إياه من دعم نفسي ومادي لإخراج هذا العمل في أفضل صورة، فأرجو أن أكون قد وفيت لـه حقه فـي تقديم عمل يليق باسمه ومكانتـه التـي تنير الجامعة الجزائرية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلـى أساتذتي بقسم علم النفس جامعة باتنة، وأخص بالذكر الدكتورة حنيفة صالحي التي ساعدتني في الضبط المنهجي للموضوع، والدكتور بشير معمرية الذي أعانني بالأدوات السيكومترية لإخراج هذا البحث، والدكتورة راجية بن علي على نصائحها وتوجيهاتها المنهجية، دون أن أنسى توجيهات الدكتور غضبان أحمد وما نهلت من فيض علمه أثناء دراسات التدرج.

وكذلك أقدم شكري إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا قراءة هذه المذكرة قصد انارتي بما يفيدني في أبحاثي المستقبلية.

وإلى كل من مد لي يد العون أثناء إجراء الدراسة الميدانية خاصة طلبة قسم علم النفس باتنة، وإلى كل شخص سمح بتطبيق الدراسة عليه.

وبالله التوفيق

الباحث

الإهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين اللذان شجعاني على العلم وتوفير الجو الملائم له.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل طلبة مدرسة الدكتوراه –علم النفس الإجتماعي– دفعة 2007

وإلى كل زملاء الحياة المهنية

و الى أعضاء الخلية الجوارية أريس

دون أن أنسى تضحيات كاتب المذكرة وصبره معي لإتمام هذا البحث

الباحث

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمة ..... أ

الإطار النظري للبحث

الفصل الأول: مشكلة البحث

1- إشكالية البحث وتساؤلاته 5

2- دواعي اختيار الموضوع 7

3- أهمية البحث 8

4- أهداف البحث 10

5- حدود الدراسة 11

6- الدراسات السابقة 12

7- فرضيات الدراسة 20

8- التحديد الإجرائي لمصطلحات البحث 21

الفصل الثاني: الطلاق

تمهيد 24

1- نبذة تاريخية عن الطلاق 25

2- تعريف الطلاق 28

2-1- تعريف الطلاق لغة 28

2-2- تعريف الطلاق اصطلاحا 28

2-2-1- التعريف الشرعي 28

2-2-2- التعريف القانوني 29

2-2-3- التعريف الإجتماعي 30

2-2-4- التعريف النفسي 30

3- أنواع الطلاق 31

أولا: من حيث الآثار 31
1- الطلاق الرجعي 31
2- الطلاق البائن 33
2-1- الطلاق البائن بينونة صغرى 33
2-2- الطلاق البائن بينونة كبرى 34
ثانيا: من حيث وقوعه ومشروعيته 35
1- الطلاق السني 35
2- الطلاق البدعي 36
ثالثا: من حيث الصيغة 36
1- الطلاق الصريح 36
2- طلاق الكناية 36
4- أسباب الطلاق 38
أولا: الأسباب القانونية 38
ثانيا: الأسباب النفسية 42
ثالثا: الأسباب الإجتماعية 47
5- آثار الطلاق 53
أولا: آثار الطلاق على المطلقة 54
ثانيا: آثار الطلاق على المطلق 55
ثالثا: آثار الطلاق على أبناء المطلقين 56
6- الطلاق في الجزائر 59
خلاصة 61

الفصل الثالث: التوافق

تمهيد 63
1- نشأة وطبيعة التوافق 64

2- تعريف التوافق 66
2-1- المفهوم اللغوي للتوافق 66
2-2- المفهوم الاصطلاحي للتوافق 66
3- أبعاد التوافق 69
3-1- التوافق الشخصي 69
3-2-التوافق الاجتماعي 70
3-2-1-تعريف التوافق الاجتماعي 70
3-2-2-مجالات التوافق الاجتماعي 72
1-التوافق الدراسي 72
2-التوافق المهني 72
3-التوافق الأسري 73
4-التوافق الزواجي 73
5-التوافق الترويحي 74
6-التوافق الديني 74
7-التوافق الاقتصادي 74
3-2-3-خصائص التوافق الاجتماعي 74
1-الدينامية 74
2-المعيارية 75
3-النسبية 75
4-الوظيفية 75
3-2-4-مؤشرات التوافق الاجتماعي 76
4-أساليب التوافق ومعاييره 78
4-1-أساليب التوافق 78
4-1-1-الحيل الدفاعية الانسحابية أو الهروبية 78

4-1-2-الحيل الدفاعية العدوانية 78
4-1-3-الحيل الدفاعية الإبداعية 79
4-2-معايير التوافق 80
4-2-1-المعيار الإحصائي 80
4-2-2-المعيار المثالي 81
4-2-3-المعيار الحضاري 81
4-2-4-المعيار الباثولوجي 81
4-2-5-المعيار الطبيعي 82
5-نظريات التوافق 82
5-1-النظرية البيولوجية 82
5-2-النظريات النفسية 83
5-2-1-نظريات التحليل النفسي 83
5-2-2-النظرية السلوكية 84
5-2-3-النظريات الإنسانية 85
5-3-النظرية الاجتماعية 86
6-سوء التوافق 87
خلاصة 89

الدراسة الميدانية ونتائجها

الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية

1- المنهج 92
2- عينة الدراسة 93
2-1- عينة الدراسة الإستطلاعية 93
2-2- عينة الدراسة الأساسية 95
3- أدوات البحث وخصائصها السيكومترية 97
4- إجراءات الدراسة الميدانية 103

5- الأساليب الإحصائية 104
خلاصة 104

الفصل الخامس: عرض ومناقشة النتائج

تمهيد 106
1- عرض وتفسير النتائج 106
2- مناقشة النتائج 110
3- خاتمة واقتراحات 116
قائمة المراجع 120
الملاحق 128

فهرس الجداول:

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
01	جدول يوضح العلاقة بين الطلاق والمهن المختلفة	48
02	جدول يوضح الأسباب الشائعة للطلاق	52
03	توزيع النسب المئوية الخاصة بالجنس للعينة الإستطلاعية	94
04	توزيع النسب المئوية لأعمار أفراد العينة الإستطلاعية	94
05	جدول يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة الإستطلاعية	94
06	توزيع النسب المئوية لأعمار أفراد العينة الأساسية	96
07	توزيع النسب المئوية الخاصة لكل مستوى تعليمي لأفراد العينة الأساسية	96
08	توزيع النسب المئوية الخاصة بالمهن	96
09	توزيع النسب المئوية الخاصة بعدد سنوات الطلاق	97
10	جدول يوضح الصدق التمييزي للعينتين المتناقضتين عند مستوى 0,001	101
11	معامل الثبات بتطبيق ألفاكرونباخ	102
12	معامل الثبات بتطبيق طريقة التجزئة النصفية	102
13	جدول يوضح الأساليب الإحصائية الإستدلالية المستعملة في الدراسة الأساسية	104
14	يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأفراد العينة الكلية على استبيان التوافق الإجتماعي	106
15	يوضح الفروق بين المطلقين والمطلقات في الدرجات المتحصل عليها على استبيان التوافق الإجتماعي	107
16	يوضح الفروق بين المطلقين على استبيان التوافق الإجتماعي وفقا لمتغير المستوى التعليمي	108
17	يوضح الفروق بين المطلقين على استبيان التوافق الإجتماعي وفقا لمتغير عدد سنوات الطلاق	109

فهرس الأشكال

الرقم	عنـوان الشكل	الصفحة
01	نموذج بودنمان للضغط – الطلاق	47

مقدمـــة

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وكرمه، وهداه وفضله، وخلق من بني جنسه زوجة يسكن إليها وجعل بينهما مودة ورحمة، وبث منهما بنين وحفدة، ورزقهم من الطيبات ونظم الحياة بين الإنسان على نحو يحقق لهم السعادة، فسن من التشريعات ما يبصر كل فرد في الأسرة لواجبه ويعلمه بماله وما عليه ليعيش الجميع في هناء ووئام، والصلاة والسلام على من هدى به الله البشرية من ظلمات الجهل إلى نور الإيمان وبعد:

إن الزوجية سنة من سنن الله في خلقه، وهي عبادة يستكمل بها المرء نصف دينه ويلقى بها ربه على أحسن حال من الطهر والنقاء، فكانت رابطة مقدسة لها وزنها ودورها الأساسي الذي لا يخفى في المجتمع وجعل الله الصلة بين الزوج والزوجة من القدسية والتآلف والتواد والتراحم، حتى كانت بحق ميثاق غليظ، غير أن الغاية من هذا الميثاق المقدس قد ينتابها نوع من الفتور، فتتنافر القلوب لدرجة يستحيل معها استمرار حبل المودة بين الزوجين وفي هذه الحالة يصبح سريان هذا الميثاق نقمة على الأسرة بأجمعها، مما يفسح المجال أمام خيار حل عقدة النكاح كضرورة لا غنى عنها، إلا أن هذه الضرورة لا تمنع الضرر، إذ يبقى الطلاق سببا لكثير من المشكلات النفسية والإجتماعية التي تقف عائقا أمام توافق المطلق وعودته للحياة الطبيعية.

وفي محاولة لمعرفة تأثير الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين، جاءت هذه الدراسة محاولة كشف النقاب على التغيرات التي تطرأ على هذه العملية النفسية الإجتماعية وذلك بدراسة الفروق في التوافق الإجتماعي تبعا لمتغيرات الجنس، المستوى التعليمي، والمدة الزمنية للطلاق وعلى هذا الأساس نحاول الربط بين الطلاق كتجربة سلبية وآثاره على التوافق الإجتماعي للمطلقين. وقد أنجزنا هذا البحث في خمسة فصول على النحو التالي:

عرضنا في الفصل الأول إشكالية البحث وتساؤلاته، ثم تطرقنا إلى الدواعي التي كانت وراء اختياره، ثم أهمية البحث والأهداف المرجوة منه، ثم حدود الدراسة، وانتقلنا إلى الدراسات السابقة، وطرحنا الفرضيات، وأخيرا التعريف بمفاهيم الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد تم فيه عرض نبذة تاريخية مبسطة عن الطلاق، كما تم تحديد معنى الطلاق وأنواعه، كما تعرضنا إلى أسباب الطلاق، وفي الأخير إلى آثار الطلاق، وباعتبار الدراسة جزائرية فقد تطرقنا إلى الطلاق في الجزائر.

وتضمن الفصل الثالث عرضا بسيطا حول نشأة وطبيعة التوافق، ثم تعريف التوافق، كما تعرضنا إلى الأبعاد الثنائية للتوافق، وباعتبار المتغير الثاني للدراسة هو التوافق الإجتماعي، فقد حاولنا تفصيله من حيث تعريفه فمجالاته وخصائصه ومؤشراته، ثم عرضنا أساليب التوافق ومعاييره مرورا بالأطر النظرية المفسرة للتوافق.

واحتوى الفصل الرابع إجراءات الدراسة الميدانية من حيث المنهج المعتمد في الدراسة، ثم عرضنا عينات الدراسة الإستطلاعية والأساسية، ثم تطرقنا إلى إجراءات الدراسة مرورا بالأساليب الإحصائية المستعملة لفحص فرضيات الدراسة.

ختاما وفي الفصل الخامس عرضنا النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم تفسيرها ومناقشتها ومدى اتفاقها أو اختلافها مع الدراسات السابقة، لنصل في الأخير إلى وضع التوصيات وبعض المقترحات الخاصة بالأبحاث المستقبلية.

الإطار النظري للبحث

الفصل الأول

مشكلة البحث

1- إشكالية البحث وتساؤلاته

2- دواعي اختيار الموضوع

3- أهمية البحث

4- أهداف البحث

5- حدود الدراسة

6-الدراسات السابقة

7- فرضيات الدراسة

8- التحديد الإجرائي لمصطلحات البحث

1- إشكالية البحث وتساؤلاته:

تعددت الدراسات السيكولوجية في شتى مجالات الحياة النفسية والإجتماعية للفرد، ومجال الدراسات هذا لا يقتصر على موضوع معين ومحدد بل يتناول بشيء من التحليل مجموعة من المواضيع والبحوث التي تدور الدراسة فيها حول الفرد وتفاعلاته المختلفة.

فالإنسان يأتي إلى هذا العالم وهو كائن بيولوجي يسعى لإشباع حاجاته البيولوجية من نوم وتغذية ونظافة، إلا أن طبيعته الإجتماعية تجعله يميل إلى أن يكون قريبا من أفراد بيئته، فالطفل يولد ولديه قدرة على التفاعل مع الآخر، وأول موضوع يرتبط به الطفل هو أمه، فهي مصدر إشباع حاجاته وباعتبار الإنسان كائن ينمو ويتطور فتساعده اللغة والنمو الحركي على اتساع دائرة علاقاته الإجتماعية وذلك بتقمص القيم والمعايير الخاصة بجماعته المرجعية، مما يجعله فردا مندمجا في مجتمعه، خاضعا لأوامره، مبتعدا عن نواهيه.

ويعتبر الزواج كحدث اجتماعي يحدد في ضوء العوامل النفسية والإجتماعية والدينية، مظهرا من مظاهر التوافق الإجتماعي وتقمص معايير الجماعة، باعتباره العلاقة الشرعية الوحيدة الدائمة بين الرجل والمرأة والتي يقرها المجتمع، ويضع الضوابط والمعايير الإجتماعية المنظمة لها، وهذه العلاقة تقوم في الأساس من أجل حفظ النوع والإشباع الجنسي في جو من الأخذ والعطاء المتبادل الذي يحمل في ثناياه الإعتبارات الشرعية والإجتماعية باعتباره رباطا متينا يتضمن العشرة والوفاء مدى الحياة.

وإذا كان الأصل في الزواج مشروع دوامه العمر كله، ولكن قد يزول هذا المشروع، وتتهاوى أسباب استمرارية الحياة الأسرية، مما يؤدي إلى فك تلك الرابطة الشرعية وخاصة في ظل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية، لأن الأسرة نتاج اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، فإذا اتصف المجتمع بالثبات اتصفت

الأسرة بالثبات، وإذا اتصف بالحراك والتطور تغيرت الأسرة، لأنه على سبيل المثال إذا كان النظام الإقتصادي والسياسي فاسدا فإن ذلك يؤثر على وظائف الأسرة وتماسكها ويصبح النظام معرضا للإنحرافات الشاذة كالتوتر العائلي وكثرة حالات الطلاق (طبال رشيد، رابح أشرف رضاونية، 2007، ص99) فقد تفاقمت هذه الظاهرة فتشير كثير من الإحصائيات أن نسبة الطلاق تزداد مع مرور الزمن، ففي الجزائر تسجل كتابة الضبط 25 ألف حالة طلاق سنويا، وقدر عدد حالات الطلاق سنة 2002 بـ 25628 مطلقا (إدارة الأحوال الشخصية بباتنة–2008) وتختلف أسبابه من مجتمع إلى آخر، فقد أدى التغير الإجتماعي إلى زيادة الأنانية والسعي وراء المصالح الفردية، فأصبح كل واحد يحاول إرضاء نفسه دون تضحية في سبيل الآخر، مما قد يؤدي إلى إنصهار تلك الرابطة وزوالها، وكذلك فإن عدم التخطيط للزواج، وتدقيق عملية الإختيار الزواجي كلها كعوامل قد تزيد في حدة الظاهرة، إذ أن الزواج مشروع يتضمن مشاركة للهوايات والطموحات ومعايشة للمواقف السعيدة وغير السعيدة، وقد نجد أن خروج المرأة للعمل وتغير دورها الإجتماعي قد أدى إلى غموض دورها مما قد يؤدي إلى حالة من سوء التكيف.

وإذا كان الطلاق كواحد من صور النهاية الذي تتعرض له العلاقة الزوجية، فإن هذه النهاية قد تؤثر على المطلق وعلى توافقه الإجتماعي، فقد أشار كسلر إلى أن المتزوجين يتمتعون بدرجة أعلى من الصحة النفسية، وتقدير الذات من غير المتزوجين، وفي دراسة كريمر "Cramer" فإن المتزوجين مقارنة بالمطلقين أسعد حالا وأفضل صحة، وأقل عرضة للإضطرابات النفسية المختلفة (روبرت مكلفين، رتشارد غروس، 2002، ص ص169،170).

مما قد يجعل الأفراد المطلقين يشعرون بعدم الإستقرار وعدم الأمن وسوء التوافق مع المواقف الإجتماعية المختلفة، ومن ثم الإبتعاد عن المعايير الإجتماعية وصعوبة

إقامة علاقات اجتماعية إيجابية، مما قد يؤدي إلى خلق مشاعر إكتئابية كاستجابة لإنهاء العلاقة وفقدان المساندة العاطفية والطمأنينة التي يوفرها الزواج، وهذا ما قد يجعل المطلق ينظر إلى ذاته نظرة احتقار وبأنه غير كفء وغير مقبول من قبل الآخرين، وبالتالي الشعور بالعزلة والإبتعاد عن الآخرين.

وبناء على النتائج المشار إليها يأتي هذا البحث ليحاول الكشف عن تأثير الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين، ويترتب عن ذلك مجموعة من التساؤلات هي:

- هل للطلاق تأثير على التوافق الإجتماعي للمطلقين والمطلقات؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير الجنس؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير المستوى التعليمي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لعدد سنوات الطلاق؟

2- دواعي اختيار موضوع الدراسة:

يمكن تحديد مبررات اختيار موضوع الدراسة الحالية كما يلي:

- التزايد المستمر لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري.

- عدم توفر دراسات نفسية- في حدود علم الباحث- حول أثر الطلاق على التوافق الإجتماعي سواء في العالم العربي أو الغربي، على عكس ما حظيت به بعض المتغيرات الأخرى، كالقلق والإكتئاب.

- قلة المراجع التي تناولت التوافق الإجتماعي، فمعظم الكتب تفسر التوافق النفسي، وجاءت هذه الدراسة محاولة توسيع هذا المجال لعله يكون زادا تنتفع به دراسات نفسية اجتماعية لاحقة.

– محاولة معرفة أثر كل من الجنس، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين.

3. أهمية البحث:

تكمن الأهمية النظرية للبحث في كونه يتناول جانبا مهما هو جانب العلاقات بين الأشخاص هذا الجانب هو بمثابة سند إجتماعي للفرد يوفر له الحماية والطمأنينة، وبالتالي فإن فقدانه يؤثر على التوازن النفسي ويؤدي إلى تأثير نفسي سيء على الأشخاص المطلقين.

كما تكمن أهمية البحث في كونه يحاول الكشف عن الكيفية التي ينظر بها المطلق إلى ذاته وبالتالي مدى توافقه مع المحيط الإجتماعي الذي يعيش فيه.

إعتبار هذه الدراسة إلتفاتة لفئة المطلقين الذين يعيشون في ظل حراك إجتماعي سريع غابت فيه قيم التكافل والمساندة مما يؤثر على الصحة النفسية لهؤلاء، من ذلك فهذه الدراسة تفتح نافذة للإهتمام بهذه الفئة.

كما تساهم هذه الدراسة في إثراء التراث العربي في مجال العلوم النفسية والإجتماعية، وفتح المجال أمام بحوث أخرى.

العديد من الدراسات تناولت أثر الطلاق على الجانب النفسي وهذا في حدود علم الباحث (القلق، الإكتئاب، تقدير الذات، ...)، ولكن أهملت الشق الآخر للصحة النفسية وهو التوافق الإجتماعي، الذي ستنصب عليه دراستنا الحالية وذلك بمحاولة معرفة أثر الطلاق على التوافق الإجتماعي.

وتبرز أيضا أهمية الدراسة في الميادين التالية:

3-1- علم النفس الإجتماعي:

تدخل الدراسة الحالية ضمن دراسات علم النفس الإجتماعي لأنها تقوم بدراسة التوافق الإجتماعي الذي يتضمن مسايرة المعايير الإجتماعية والأساليب الثقافية السائدة والتفاعل الإجتماعي السليم، هذه المواضيع التي تشكل اللب الأساسي لعلم النفس الإجتماعي الذي يمكن تعريفه بأنه «العلم الذي يتناول بالدراسة العلمية سلوك وتصرف الفرد في المجتمع» (بوبكر بوخريسة، 2006، د.ص)، ويمكن تعريفه أيضا بأنه العلم الذي يدرس سلوك الفرد كما يتشكل من خلال المواقف الإجتماعية.

إنطلاقا من التعريفين السابقين، نستنتج أن علم النفس الإجتماعي يهتم بسلوك الفرد واستجاباته داخل المحيط الإجتماعي الذي يوجد فيه، وفي دراستنا هذه سنقوم بدراسة سلوك المطلقين والمطلقات بولاية باتنة في المواقف الإجتماعية المختلفة، وبذلك فهي من الدراسات النفسية الإجتماعية.

3-2- الصحة النفسية:

إضافة إلى ما سبق، فالدراسة الحالية تندرج في إطار الصحة النفسية، التي يشكل التوافق أهم مواضيعها، وفي نفس الوقت يحمل معناها، وهو ما جعل كثيرا من المؤلفين يوحدون بين الصحة النفسية والتوافق، ويرون أن دراسة الصحة النفسية ما هي إلا دراسة للتوافق، وسنقوم في هذه الدراسة ببحث أثر الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين، وبالتالي فالدراسة تمثل إحدى دراسات الصحة النفسية.

وبالتالي فالدراسة الحالية، تضم مجالين هامين من مجالات علم النفس وهما علم النفس الإجتماعي والصحة النفسية.

أما من الناحية العملية فإن نتائج الدراسة يمكن أن تساعد على تصميم برامج علاجية وإرشادية لفئة المطلقين، مما يؤدي إلى التوافق النفسي والإجتماعي، وبالتالي تحقيق الصحة النفسية.

4- أهداف البحث:

يمثل هدف البحث نهايات سلوكية يتم تحصيلها نتيجة أنشطة موجهة لذلك (سامي محمد ملحم، 2006، ص89)، ويختلف الهدف حسب الموضوع المتناول وحسب طبيعته، ويهدف البحث الحالي إلى:

- الإجابة على تساؤلات الدراسة المحددة سابقا.

- تبيان تأثير الطلاق كحدث من أحداث الحياة على الصحة النفسية (التوافق الإجتماعي) للمطلقين، وخاصة في ظل التغير الإجتماعي السريع الذي أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة، وبالتالي تسليط الضوء عليها.

وتنبثق على هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

- لفت انتباه الأخصائيين النفسانيين والإجتماعيين للتكفل بهذه الفئة ومساندتها.

- التعرف على مستوى التوافق الإجتماعي لدى المطلقين والمطلقات.

- معرفة ما إذا كانت هناك فروق في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير الجنس.

- معرفة ما إذا كانت هناك فروق في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

- معرفة ما إذا كانت هناك فروق في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لعدد سنوات الطلاق.

5- حدود الدراسة:

- المجال المكاني: لقد تم إجراء الدراسة الحالية في ولاية باتنة (مدينة باتنة، دوائر تكوت، آريس).

- المجال الزمني: تم إجراء هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2008-2009.

– المجال البشري: لقد اعتمدت الدراسة على عينة للدراسة الإستطلاعية لحساب الخصائص السيكومترية لأداة البحث المتمثلة في مقياس التوافق الإجتماعي، وأجريت الدراسة الإستطلاعية على عينة قوامها 40 فردا تم اختيارهم من مؤسسة الوقاية آريس، بلدية آريس، ومستشفى آريس للأمومة والطفولة، وعلى عينة مقصودة فيما يخص الدراسة الأساسية قوامها 43 مطلقة، و35 مطلقا، وبالتالي يصبح العدد الإجمالي لعينة البحث 78 فردا.

– الأدوات المستخدمة: لقد تمثل المقياس الذي تم اعتماده لإجراء هذه الدراسة في مقياس التوافق الإجتماعي من إعداد السيكولوجي الأمريكي هيو .م.بل، تعريب السيكولوجي المصري محمد عثمان نجاتي، وقد تم حساب الخصائص السيكومترية (الصدق، الثبات) للمقياس للتأكد من مدى صلاحيته في البيئة الجزائرية.

6- الدراسات السابقة:

في حدود إطلاع الباحث لا توجد دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الطلاق والتوافق الإجتماعي، لكن توجد عدة دراسات تناولت العلاقة بين متغيرات نفسية (القلق، الإكتئاب، تقدير الذات، الضغوط النفسية، مفهوم الذات) والطلاق، ومعظم هذه

الدراسات توحي بوجود علاقة بين الطلاق والمتغيرات السالفة الذكر، وفيما يلي سيتم تناول بعض هذه الدراسات.

الدراسة الأولى:

أجرى فايلانت وماك أرثر (Vaillant & MC-Arther) سنة 1972 دراسة عن تأثير الطلاق على الحالة الصحية وذلك على مجموعة من الرجال المطلقين من الطبقة المتوسطة خلال الثلاثين عاما، واكتشفا أن 10% من الذين دخلوا المستشفى أربع مرات أو أكثر كانوا مطلقين، وهي نفس النتائج التي توصل إليها لينش (Lynch) سنة 1977، حينما قارن مجموعة من الأفراد المتزوجين بالمطلقين، فوجد أن المطلقين كانوا في حالة أسوأ، كما لاحظ ظهور علاقة بين الطلاق والإنهيار الصحي في كل الأعمار وفي كل طبقات المجتمع. (راوية محمود حسن الدسوقي، 1996، ص47)

الدراسة الثانية:

أما دراسة بيركمان "Berkman" سنة 1979، فقد جمعت بين عامل الطلاق والترمل وأثرهما على الحالة المرضية، والتي أجريت على الأمهات اللاتي فقدن أزواجهن سواء بالترمل أو الطلاق أو الإنفصال، وقد افترض أن الأمهات اللاتي بلا أزواج يتعرضن لضغط نفسي مرتفع عن الأمهات المتزوجات، كما أنهن يكن أكثر استجابة للإعتلال، وبعد مقارنة المجموعتين من الأمهات توصلت الدراسة إلى أن الأمهات اللاتي فقدن أزواجهن سواء بالترمل أو الطلاق والإنفصال يعانين ضغوطا نفسية عالية بسبب مسؤولية تربية الأطفال في الوقت الذي يكن فيه محرومات من الإشباعات التي يمثلها رفيق الحياة، مما يسبب ضغوطا اجتماعية تنتهي بهن إلى تدهور حالتهن. (راوية محمود حسن دسوقي، 1996، ص47)

الدراسة الثالثة:

كما قام باس "Bass" سنة 1982م بدراسة عن توافق الطلاق والتغيرات الإجتماعية والإنفعالية، وتكونت عينة الدراسة من 100 إمرأة 50 من النساء المتزوجات، 50 من النساء المطلقات واستخدمت الدراسة مقياس بيك للإكتئاب، قائمة تحديد السمات استبيان عن تاريخ الحالة، ودلت النتائج على أن النساء المطلقات أكثر قلقا واكتئابا من النساء المتزوجات، وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين السيدات المطلقات في تصورهن لشبكة العلاقات الإجتماعية أثناء الزواج وبعد الطلاق، وتتسع علاقاتهن الإجتماعية بعد الطلاق على عكس أثناء الزواج حيث تكون اتصالاتهن الإجتماعية ضيقة إلى حد ما. (راوية محمود حسن دسوقي، 1996، ص47)

الدراسة الرابعة:

أجرى تشنج وبرنس (Tcheng et Prince) سنة 1983، دراستهما على عينة من الأمهات المطلقات (3 من الكنديات من أصل فرنسي و33 من الكنديات من أصل إنجليزي)، وذلك بمتوسط عمري 39,4 سنة و 40,8 سنة على التوالي، وعينة ضابطة من المتزوجات من نفس الأصل وبمتوسط عمري 40,1 و 37,6 سنة على التوالي، وقد تبين من الدراسة أن الأمهات المطلقات يعانين من عدة مشكلات منها ضعف الرضا العام عن الحياة، وضعف تقدير الذات، وضعف الإشباع الجنسي، كما تبين أنهن أكثر تعرضا للضغوط وأكثر تلقيا للعلاج النفسي.(عديلة تونسي، 2002، ص55)

الدراسة الخامسة:

وكما قام ليندزي "Lindsay" سنة 1985 بدراسة المشكلات التي تواجهها المطلقة بعد الطلاق ودرجة توافقها، وذلك في علاقتها بوجود أطفال أو عدم وجودهم، وللتحقق من ذلك أجريت الدراسة على 60 مطلقة للمرة الأولى حيث طبق عليهن اختبار للتوافق

مع الطلاق، وقائمة المشكلات والإهتمامات، وقد قسمت المجموعة إلى مجموعتين تبعا لوجود أو عدم وجود أطفال، كما قسمت إلى 3 مجموعات حسب المدة بعد الطلاق (0-12 شهرا، 18-30 شهرا، 36، 48 شهرا)، وقد تم قياس الأبعاد التالية في مقياس التوافق: مشاعر القيمة، الإضطراب الإنفعالي، مشاعر الغضب، الحزن، إعادة بناء الثقة الإجتماعية، كما شملت قائمة المشكلات والإهتمامات عدد من الأبعاد التي شملت التفاعل الإجتماعي، الوحدة، الظروف الاقتصادية، وتدعيم استخدام تحليل التباين المصاحب وقد دلت النتائج على أن هناك أثر للمدة بعد الطلاق على الإضطرابات الإنفعالية ومشاعر الغضب وأعراض الحزن وإعادة بناء الثقة الإجتماعية. (عديلة تونسي، 2002، ص62)

الدراسة السادسة:

قام ميناهجن و ليبرمان (MENAHGAN & LIBERMAN) سنة 1986 بدراسة عن التغيرات في الإكتئاب المصاحب للطلاق وتكونت عينة الدراسة من 16 مطلق، 16 مطلقة، و379 من الأزواج، و 379 من الزوجات البيض والسود وبلغت أعمارهم بين 35-44 سنة واستخدمت المقابلة الشخصية، مقياس المحنة الزواجية، استمارة البيانات العامة، نماذج عبارات المشكلات الإقتصادية، وتوصلت النتائج إلى أن المطلقين حديثا أكثر قلقا واكتئابا من المتزوجين، كما أظهروا مستوى عالي من القلق والإكتئاب يكون سلبيا بين المطلقين حديثا ويختلف باختلاف الخصائص الديموغرافية وصعوبات الحياة ولكن يتغير القلق والإكتئاب مع مرور الوقت، ويختلف هذا التغيير باختلاف السن والجنس والدين والمستوى التعليمي والمستويات الوالدية والمركز الوظيفي والمشكلات الإقتصادية، كما لا توجد فروق بين الرجال والنساء المطلقين في صدمة الطلاق. (راوية محمود حسن دسوقي، 1996، ص48)

الدراسة السابعة:

بالإعتماد على الإطار المقترح من طرف كارني وبرادبوري (1995)، كذلك بودنمان سنة 2000 فالهدف من هذه الدراسة، توسيع فهمنا لدور الضغط في الطلاق، وإعادة تشكيل قرارات الطلاق، دعمت الدراسة بأمثلة حول طلاق الأفراد من ألمانيا، إيطاليا وسويسرا، واختيرت هذه البلدان لأن الأفراد فيها يواجهون مستويات عالية من الضغط، إضافة إلى الضغط توجد اختلافات بين هذه الدول، فيختلفون في الخلفيات الثقافية (حياة الإيطاليين هادئة، أما الألمان والسويسريون فحياتهم مضغوطة إضافة إلى ارتفاع أمراض القلب والشرايين لديهم)، وأيضا وجود اختلافات اقتصادية وكذلك اختلاف من حيث معدل العمل، وتكاليف الحياة (سويسرا أكثر غلاء، ثم إيطاليا فألمانيا). واعتمدت الدراسة على فرضيات هي: نتنبأ بأن المشاركين يمكن أن يحولوا الضغط اليومي إلى سبب وجيه للطلاق.

إن أثر الضغط على انهيار العلاقة الزوجية وقرارات الزوجين على الطلاق في سويسرا هي الأكبر بسبب إلتزامات العمل، نقص تشجيع الدولة للعائلة وارتفاع المعيشة، ثم الألمان الذين يعيشون نسبة كبيرة من البطالة، ونتوقع أن يكون الإيطاليون الأقل تأثرا بالضغط.

واعتمدت الدراسة على 662 مطلق موزعين على النحو التالي، 282 من ألمانيا بمعدل 228 امرأة و 54 رجل، 141 شخص إيطالي بمعدل 85 امرأة و 56 رجل، و 239 شخص سويسري بمعدل 81 امرأة و 158 رجل، وكل المشاركين الذين تم اختيارهم للدراسة لديهم طفل على الأقل، وأغلب المشاركين جربوا هذا النوع من الضغط، وهناك اختلافات فيما بين العينات الثلاث، فالرجال الإيطاليون كانوا أكثر شبابا عند الزواج من الرجال الألمان والسويسريين بمتوسط يساوي 26,42 ، أما الألمان فالمتوسط يساوي 27,21، وبمتوسط للسويسريين يساوي 28,69، كان معظم المشاركين الإيطاليين كاثوليك وكان المشاركون الألمان متحصلون على الشهادات

الجامعية، واحتل الرجال الإيطاليون أعلى مستوى اقتصادي 41,2 % وتم الإعتماد على خمس أسباب هي – عدم الكفاءة مثل فقر الإتصال، ضعف شخصية الشريك، المستوى العام للضغط، بعد الشريك، وضعف الثقة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

نساء ألمانيا وسويسرا إعتبرن النقص الشديد في الكفاءات كسبب وجيه للطلاق، وكذلك نقص الثقة، أظهرت العينة ككل نقص الثقة كسبب أولي للطلاق ثم نقص في الكفاءات، وأضيف المستوى العام للضغط كسبب ثالث للطلاق من كل النساء ورجال الألمان، هناك آثار متعددة للجنس، فتبين الميل الشديد للنساء لاستقبال أسباب كثيرة للطلاق مقارنة بالرجال، الإختلاف الكبير بين الدول وجد من خلال صعوبة الشخصية، حيث أحرزت النساء السويسريات نتائج كبيرة على هذه الحقيقة مقارنة بالألمان والإيطاليين، الرجال السويسريون كانوا كذلك قد بينوا أن صعوبة شخصية الشريك كسبب رئيسي للطلاق مقارنة بالألمان والإيطاليين، وبينت السويسريات أن الضغط في شتى المجالات كالمهنة، الصحة، والعائلة، ... كان السبب للطلاق مقارنة بالألمانيات، أما فيما يخص أسباب الطلاق فبينت السويسريات أن حوادث الحياة كسبب أولي متبوعة بتراكمات الضغط، وأظهر رجال إيطاليا وسويسرا فكرة مفادها أن تراكمات الضغط هي السبب الأساسي للطلاق، وأما الألمانيون فبينوا أن عدم وفاء الشريك سبب رئيسي للطلاق والخلاصة أن تراكمات الضغط وعدم وفاء الشريك قوبلت بكثرة كمسببات للطلاق، أما الوقوع في حب شخص آخر كان أثره أقل من المتوقع، وبينت البنات مستويات عالية حول عنف الشريك، حوادث الحياة وتراكمات الضغط كمنبه للطلاق مقارنة بالرجال، ولم توجد فروق بين الجنسين فيما يخص الوقوع في حب شخص آخر وعدم أمانة الشريك، فهي متساوية في قرار الطلاق.

الدراسة الثامنة:

كما قام ثابس "Thabes" ، سنة 1997 بدراسة الإكتئاب ومفهوم الذات وآثار الأزمات على عينة من 272 من المطلقات بين سن 25-83 سنة بهدف معرفة التوافق طويل المدى بعد الطلاق، حيث قام الباحث بدراسة تتبعيه لعينة من المطلقات، بدأ القياس الأول خلال صيف 1994 ثم شتاء 1995 وقد بلغت أدنى فترة بعد الطلاق خمس سنوات كما كان متوسط عدد السنوات بعد الطلاق للعينة ككل 14 سنة، وقد تبين من نتائج الدراسة أن 26% من أفراد العينة قد تعرضن لدرجة عالية من الإكتئاب، كما تبين ارتباط الإكتئاب ببعض المتغيرات مثل الإستقلال والعنف البدني خلال الزواج لدى 75% من اللاتي أظهرن الإكتئاب، والاتجاهات السالبة نحو الزوج السابق، وضعف دعم الأصدقاء والأسرة خلال فترة الطلاق وضعف المشاركة الإجتماعية خلال الطلاق لدى 48% منهن وأخيرا عدم وجود شريك بعد الطلاق لدى 46% منهن. (عديلة تونسي، 2002، ص59)

الدراسة التاسعة:

وفي دراسة رتشاردز وآخرون (Richards et al) سنة 1997 للعلاقة بين الطلاق من جانب وكل من القلق والإكتئاب ومخاطرة إدمان الكحول من جانب آخر على عينة من 2085 من المتزوجات واللاتي لم يسبق لهن الإنفصال وأيضا المطلقات أو المنفصلات لمرة واحدة على الأقل، حيث تبين من نتائج الدراسة أن المطلقات والمنفصلات يعانين من درجة أعلى من القلق والإكتئاب وأنهن يتعرضن لمخاطرة إدمان الكحول بدرجة أكبر من المتزوجات وأن ذلك يرتبط أيضا بالمستوى التعليمي والعمر عند الزواج وطلاق الوالدين والعدوان في الطفولة، وضعف الثقة في النفس، وضعف العلاقات أو التواصل بين الأصدقاء والعائلة حيث تبين أن العلاقة تصبح غير دالة بين التعاطي والطلاق عند ضبط هذه المتغيرات، إلا أن القلق والإكتئاب يبقا أعلى

بدرجة دالة لدى المطلقات والمنفصلات حتى إن تزوجن أو عدن إلى أزواجهن. (عديلة تونسي، 2002، ص57)

الدراسة العاشرة:

دراسة عديلة تونسي سنة 2002 التي تهدف إلى دراسة الفروق بين المطلقات وغير المطلقات في كل من القلق والإكتئاب، أيضا الفروق بين المطلقات تبعا لبعض المتغيرات الفرعية وتشمل قرار الطلاق، الوضع الإجتماعي- الإقتصادي للمطلقة والعلاقة بالأبناء وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (ن=360) شملت 180 سيدة مطلقة و 180 من غير المطلقات كعينة ضابطة وتم اختيار المطلقات من جامعة أم القرى وبعض المدارس الثانوية والمعلمات في المراحل التعليمية المختلفة بمدينة مكة المكرمة، وقد استخدمت الباحثة في الدراسة الحالية استمارة البيانات العامة شملت عددا من المتغيرات المستقلة (الحالة الإجتماعية، العمر عند إجراء الدراسة، العمر عند الزواج، مصدر قرار الطلاق، طول المدة بعد الطلاق، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، ...) إضافة إلى مقياس مستشفى الطائف للقلق، ومقياس الطائف للإكتئاب من إعداد الدليم وآخرون، وبالإعتماد على المنهج الوصفي المقارن والأساليب الإحصائية التالية المتوسط، الإنحراف، اختبار "ت"، اختبار "ف"، أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقات وغير المطلقات من مكة المكرمة في متوسط درجة كل من القلق والإكتئاب.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقات في متوسط درجة كل من القلق والإكتئاب تبعا لأعمارهن عند الزواج، لأعمارهن الحالية، طول الفترة بعد الطلاق، الأوضاع المهنية، الدخل الخاص ومكان إقامة الأبناء.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقات في متوسط درجة كل من القلق والإكتئاب تبعا للمستوى التعليمي، لمكان الإقامة، عدد الأبناء.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أجمعت الدراسات السابقة على وجود فروق بين المتزوجين والمطلقين في الصحة النفسية والجسدية وهذا ما يؤكد أهمية الزواج الذي هو بمثابة الغذاء الذي يحافظ على جسم الإنسان، وبالتالي فإن فقدانه يؤدي إلى اللاتوازن النفسي والإجتماعي، وهذا بدليل أن الأشخاص الذين يدخلون إلى المستشفيات والمصحات النفسية أكثرهم من المطلقين.

– وجود فروق بين المتزوجات والمطلقات في الصحة النفسية وهذا نتيجة لكثرة الضغوط النفسية، تربية الأولاد، تدني المستوى الإقتصادي في حالة عدم عمل المطلقة، نقص الإشباعات الجنسية وغياب المساندة العاطفية، وترسب هذه العوامل ينتهي بهن إلى تدهور حالتهن.

– عدم وجود فروق بين المطلقات في ضوء بعض المتغيرات النفسية كالقلق والإكتئاب تبعا للمستوى التعليمي، ويفسر ذلك بكثرة الضغوط والنظرة السلبية للمرأة المطلقة مما يؤدي بها إلى سوء التوافق.

– عدم وجود فروق بين المطلقين تبعا لمتغير الجنس في بعض المتغيرات النفسية لا سيما القلق والإكتئاب.

– سوء التوافق يكون في بداية الطلاق ولكن مع مرور الوقت يتراجع هذا اللاسواء وقد يصل في النهاية إلى انعدام الفروق.

ويبقى علينا إيجاد العلاقة بين الطلاق والتوافق الإجتماعي الذي هو لب الدراسة الحالية فإلى أي مدى يمكن أن تتلائم نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة الحالية خاصة أن الدراسة الحالية عربية ومعظم الدراسات السابقة غربية لهم معاييرهم وقيمهم الخاصة.

7- فرضيات الدراسة:

إن الفرضيات هي تنبؤات الباحث عن نتائج البحث، أو هي الإجابات المتوقعة لمشكلة البحث أو الأسئلة المتفرعة عنها (عبد الله زيد الكيلاني، 2004، ص13)، واستنادا إلى ما ورد من التساؤلات المنبثقة من إشكالية الدراسة، وفي ضوء التراث النظري، واستقراء نتائجه، وفي ضوء متغيرات الدراسة الحالية يمكننا صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية العامة:

يحصل المطلقون والمطلقات على درجات منخفضة في التوافق الإجتماعي.

الفرضيات الجزئية:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير الجنس.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لعدد سنوات الطلاق.

8- التحديد الإجرائي لمصطلحات البحث:

يقصد بتحديد المفاهيم تبيان ما تعنيه من مقاصد، وتوضيح ما تتضمنه من معان، وما تظهره من صفات (عقيل حسين عقيل، 1999، ص5)، وتتحدد مفاهيم البحث كما يلي:

الطلاق: هو التصرف القانوني والشرعي الذي يعبر عن إنهاء رابطة الزواج، أي أنه انفصال الزوجين عن بعضهما بشكل رسمي وقانوني، وقد يتم باتفاق الطرفين أو بإرادة أحدهما.

وفي هذه الدراسة يحدد الطلاق إجرائيا على أنه «إنفصال بين الزوجين تقره السلطات الحكومية في ولاية باتنة، وعليه فإن المطلق أو المطلقة هو المنفصل عن الطرف الآخر والمصادق على انفصالهما من إحدى المحاكم في ولاية باتنة».

التوافق الإجتماعي: هو قدرة الفرد على التوافق مع البيئة الإجتماعية بكل ما تضمه من عادات وتقاليد ومعايير إجتماعية، ومسايرته لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه.

ويعرف التوافق الإجتماعي إجرائيا في الدراسة بأنه مجموع الدرجات التي يحصل عليها المطلق والمطلقة على مقياس التوافق الإجتماعي للسيكولوجي الأمريكي هيو.م.بل، تعريب السيكولوجي المصري محمد عثمان نجاتي، حيث كلما ارتفعت الدرجة دلت على حسن التوافق أما انخفاضها فيدل على سوء التوافق الإجتماعي باعتبار المتوسط الحسابي (م=35).

المستوى التعليمي والثقافي: تحدد الدراسة الحالية المستوى التعليمي للمطلقين من خلال تصنيفه إلى الفئات التالية:

- مستوى ابتدائي
- مستوى متوسط
- مستوى ثانوي
- مستوى جامعي

- طول المدة الزمنية بعد الطلاق: قسمنا في دراستنا الحالية المدة الزمنية التي تتبع الطلاق إلى الفئات الزمنية التالية:

- أقل من سنة
- 1 سنة – 5 سنوات

- أكثر من 5 سنوات

الفصل الثاني

الطـــــــلاق

تمهيد

1- نبذة تاريخية عن الطلاق

2- تعريف الطلاق

3- أنواع الطلاق

4- أسباب الطلاق

5- أثار الطلاق

6- الطلاق في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

الإنسان اجتماعي بالطبع، واجتماعيته هذه تجعله ينشىء علاقات اجتماعية، فأهم علاقة تتمحور حولها حياة الإنسان هي الزواج الذي يسعى من ورائه الإنسان إلى إشباع حاجاته النفسية، وتحقيق التوافق، ولكن قد تختل هذه العلاقة وتضطرب مما يؤدي إلى انهيار الرابطة الزوجية، ويؤدي هذا الانهيار إلى أثار على الصحة النفسية للمطلقين، وعلى أبنائهم و المجتمع سواء، ونظرا لخطورة هذه المعضلة التي هي في تزايد مستمر، سنحاول في هذا الفصل التعرف على الطلاق من حيث نشأته وتعريفه وأنواعه وأسبابه وآثاره على الصعيد النفسي والاجتماعي، مع التطرق إلى الطلاق في الجزائر كنموذج لمدى استفحال هذه الظاهرة.

1- نبذة تاريخية عن الطلاق:

لم يكن الزواج في المجتمعات الابتدائية مما يتعذر حله، وإنما يتعذر الطلاق في كثير من المجتمعات لدى ولادة الطفل، وقد جرت العادة بأن تكون مبادرة الطلاق من جانب واحد ولاسيما جانب الرجل، وكان عقم المرأة من أقوى الأسباب الداعية له، والمبيحة له(عادل العوا، 1991، ص219)، وكانت الأمم القديمة تمارس الطلاق وفق إجراءات متنوعة سواء منها التي عاشت ميلاد المسيح أو التي عاشت بعده، ولقد عرفته شريعة حمو رابي فيما بين النهرين قبل ألفي سنة من الميلاد بحيث كان يجوز للرجل أن يطلق زوجته بسبب العقم، ويجوز للزوجة أن تطلب طلاق زوجها إذا كرهته(عبد العزيز سعد،1989،ص241)، وكذا تستطيع طلب الطلاق إذا أهملها زوجها، وكانت المرأة المطلقة تحتفظ بملكية بائنتها وبحقوقها في أن ترث زوجها السابق(عادل العوا،1991، ص219)، ولم يظهر نظام الطلاق عند قدماء المصريين إلا ابتداء من عهد الأسرة الحادية والعشرين، وقد اختلفت الآراء فيمن له الحق في الطلاق وقد كان من المتصور أن الرجل وحده كان له حق الطلاق، وفي مقابل ذلك ذهب رأي آخر إلى أن المرأة كان لها أيضا حق طلب الطلاق من زوجها في أي وقت تشاء، وكان الرجل يتردد قبل إقدامه على تطليق زوجته وذلك بسبب أنه كان يدفع خمسة أضعاف الصداق، وفي عقود أخرى كان يدفع لها مقدار الصداق مضافا إليه ثلث أمواله كلها، أما في حالة طلب الزوجة الطلاق تلتزم برد قيمة الصداق ويضاف إلى ذلك نصفه، كما تفقد الأموال التي كانت ستؤول إليها لو كان الطلاق صادرا منه هو(ثروت محمد شلبي، بدون سنة، ص49) .

كما أن قدماء اليونان عرفوا نظام الطلاق كوسيلة لإنهاء عقد الزواج، وكان للزوج حق مطلق في تطليق زوجته(العربي بلحاج، 1994، ص212)، وكان يجوز للرجل أن يطلق زوجته بسبب الزنا والعقم، وحق المرأة مقصور على حالة مجون الزوج، وهجر

الزوج، والضرر البالغ الذي يصيبها منه(عبد العزيز سعد، 1989، ص241)، وفي أثينة كان الطلاق يوجب إعادة البائنة، وعلى الزوج المخدوع أن يطلق زوجته الخائنة إذا شاء ألا يفقد حقوقه المدنية بحسب تشريع "سولون""Solon" وإذا منح الحاكم المرأة طلاقها استطاعت مغادرة منزل الزوجية واستعادت بائنتها (عادل العوا، 1991، ص220) .

وكذلك فقد أجاز القانون اليوناني التطليق إذا أصيب أحد الزوجين بالعجز الجنسي أثناء عقد الزواج ولم يعلم به الآخر، ويتساوى في ذلك الرجل والمرأة معا.

ولقد أقر القانون الروماني فكرة الطلاق على وجه مطلق، فكان الطلاق يقع برضا الزوجين أو بإرادة الزوج المنفردة، وبعد تطور التشريع الروماني اكتسبت الزوجة حق الطلاق صارت تقف مع الرجل على قدم المساواة (العربي بلحاج، 1994، ص212) وكان الطلاق يتم بثلاث طرق هي نفسها طرق الزواج، فإذا حصل الزواج بالطريقة الدينية فيتم الطلاق في حفلة دينية، وإذا كان الزواج بالشراء فيقع الطلاق ببيع الزوجة إلى مشتري صوري، أما إذا كان الزواج بطريق المعاشرة فتبيت الزوجة ثلاث ليال متوالية كل سنة خارج منزل الزوجية.

أما التشريعات اليهودية فقد كانت هي أيضا تبيح الطلاق:"فإذا أخذ الرجل امرأة وصار لها بعلا ثم لم تحظ عنده لعيب أنكره عليها فليكتب لها كتاب طلاق ويدفعه إلى يدها ويصرفها من بيته" (عبد العزيز سعد، 1989، ص241)، كما تستطيع اليهودية أن تطلب الطلاق عن طريق القضاء فإذا قررت المحكمة طلاقها أكرهت الزوج أن يعطيها ورقة الطلاق (عادل العوا، 1991، ص220)، وكانت أسباب الطلاق في التشريع اليهودي متنوعة منها استمرار سوء معاملة الزوج لزوجته أو اتهامه بالانحلال الخلقي، أو تبديده لأمواله وامتناعه عن تعويل زوجته أو نتيجة لأسباب مرضية ظهرت بعد الزواج.

وقد قضت تعاليم الديانة المسيحية بتحريم الطلاق ومنع انحلال عقدة الزواج مهما كانت الأسباب إلا في أحوال نادرة تختلف الطوائف المسيحية في تحديد نطاقها (العربي بلحاج، 1994، ص212) فيرى أتباع المذهب الكاثوليكي أن الزواج لا يقبل الانحلال بالطلاق ولو بسبب الخيانة الزوجية التي يعتبرونها سببا للتفريق الجسدي دون الطلاق (عبد العزيز سعد، 1989، ص241)، على أساس أن الزوجة والزوج بينهما علاقة شرعية، أما المذهب الأرثوذكسي فقد أباح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية والعقم والمرض المعدي، أما المذهب البروتستانتي فقد أباح الطلاق في حالات محدودة وهي الخيانة الزوجية والمرض وجنون أحد الزوجين (ثروت محمد شلبي، بدون سنة، ص53).

وكان وجود الطلاق عند العرب في الجاهلية من الأمور الواضحة، وكان الطلاق أمرا سهلا يوقعه الرجل على امرأته لأتفه الأسباب انتقاما منها (العربي بلحاج، 1994، ص213) وكان الرجل يطلق زوجته ما شاء أن يطلقها، ولم يكن للطلقات عدد محدد، ولكن كان على المرأة قضاء عدة بعد الطلاق، وكان بإمكان الزوج أن يطلق زوجته وقبل أن تنقضي عدتها يرجعها مرة أخرى وهكذا (ثروت محمد شلبي، بدون سنة، ص:54).

وكان للعرب في الجاهلية طرق متعددة للطلاق منها طلاق الظهار وهو أن يقول الزوج لزوجته أنت علي كظهر أمي وهو طلاق أبدي لا رجعة فيه، وكان عندهم الايلاء وهو أن يحدد الرجل مدة معينة تصل إلى سنة أو سنتين لا يقرب فيها زوجته وذلك كعقاب لها.

ولما جاءت الشريعة الإسلامية أقرت نظام الطلاق بوضوح دون التواء وسمحت به عند الحاجة إليه ولكنها مع ذلك أبغضته وأخضعته إلى إجراءات من شأنها أن تقلل من حالات الطلاق، وأن تتيح للزوج والزوجة مراجعة أنفسهما مرة وثانية وأكثر قبل الوصول

إلى نقطة اللارجوع (عبد العزيز سعد، 1989، ص ص241،242)، فأمر الله الأزواج بالصبر والتحمل والإبقاء على الحياة الزوجية رغم ما قد يكون في الزوجات من الصفات التي يكرهونها، مادامت لا تمس الشرف والدين، فالكراهية ربما تكون ناشئة عن سبب عاطفي متقلب ومتغير، ولا يصح أن تبنى عليها أمور خطيرة تتعلق بكيان الأسرة، ومع هذا لم يجعل الإسلام الزواج سجنا وجعل الطلاق مخرجا من الشدة والخلاف والضيق عند تفاقم واشتداد الداء (العربي بلحاج، 1994، ص213)

2- تعريف الطلاق:

2-1- تعريف الطلاق لغة:

معناه رفع القيد مطلقا، أي سواء كان حسيا أو معنويا، فكما يقال في اللغة طلقت المرأة أي رفعت قيد الزواج المعنوي عنها، يقول عبد القادر الشيباني الطلاق وأصله في اللغة التخلية، وقال ابن الأنباري من قول العرب أطلقت الناقة فطلقت إذا كانت مشدودة فأزلت عنها وخليتها فشبه ما يقع بالمرأة بذلك لأنها كانت متصلة الأسباب بالزواج، وقال ابن عابدين الطلاق هو لغة رفع القيد، لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها إطلاقا (عمر رضا كحالة، 1982، ص7)

2-2 تعريف الطلاق اصطلاحا:

2-2-1- التعريف الشرعي:

الطلاق شرعا هو:"رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو في المآل بلفظ ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والإشارة" (معن خليل عمر،2000، ص214) أي أن قيد النكاح يرفع في الحال إذا كان الطلاق بائنا، ويرتفع قيد النكاح في المآل إذا كان الطلاق رجعيا (عمر رضا كحالة، 1982، ص ص146-147).

وقد أقرت الشريعة الإسلامية الطلاق لحكم منها:

قد تكون الزوجة عقيما والرجل يريد نسلا، وطلب النسل مشروع وهو الهدف الأول من الزواج، ولا ترضى الزوجة أن يضم إليها أخرى، أو لا يستطيع هو أن ينفق على زوجتين وبالمثل قد يكون بالزوج عيب يمنع وجود النسل، وهي تتوق لإشباع غريزة الأمومة، فلا سبيل إلا الطلاق.

-وقد يكون بأحدهما مرض معد يحيل الحياة إلى متاعب وآلام، فيكون العلاج بالطلاق.

- وقد يكون الزوج سيء العشرة خشن المعاملة لا يجدي معه النصح، وقد تكون هي كذلك فلا مفر من الفراق.

ومن أجل هذا جعله الإسلام في أضيق الحدود، ونهاية المطاف في محاولة التوفيق، وقرر أنه أبغض الحلال إلى الله، وبين الرسول(ص) أنه من أهم العوامل التي يستعين بها إبليس على إفساد الحياة البشرية.

2-2-2- التعريف القانوني:

عرف المشرع الجزائري الطلاق في المادة 48 من قانون الأسرة بقوله:" الطلاق حل عقد الزواج، ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53و54 من هذا القانون" (الشيخ شمس الدين، 2003، ص121) واستعمل المشرع كلمة "حل" التي تشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة أو بالتراضي أو بواسطة الحكم القضائي، وهو ما ذهب إليه المشرع المغربي في المادة 44 من المدونة بقوله: "الطلاق هو حل عقد النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض له في ذلك أو الزوجة إن ملكت هذا الحق أو القاضي" ويقع الطلاق حسب المادة 46 من نفس القانون باللفظ المفهم له وبالكتابة، ويقع من العاجز عنهما بإشارته المعلومة، كما أن المادة 45 من القانون المغربي توضح أن محل

الطلاق : المرأة التي في نكاح صحيح أو المعتدة من طلاق رجعي، ولا يصح على غيرهما الطلاق ولو معلقا(العربي بلحاج، 1994، ص208).

2-2-3- التعريف الاجتماعي:

الطلاق هو انفصام عملية الزواج بسبب منصوص عليه دينا وشرعا وقانونا ومن أهم الأسباب التي تجيز طلب طلاق هو الزنا والهجران لعدة سنوات والقسوة والجنون الذي يكون من الميؤوس شفاؤه"(ثروت محمد شلبي ، بدون سنة ، ص13) **2-2-4- التعريف النفسي:**

يرى علماء النفس أن معظم حالات الطلاق ترجع إلى عوامل لا شعورية تدخل في علم النفس المرضي، أي أن الشخص الذي لا يرى حلا للأزمات الزوجية إلا عن طريق الطلاق ليس بالشخص السوي، وأن السبب الجوهري الذي يجعله يفكر في الطلاق ثم يهدد به وأخيرا ينفذه هو سبب مرضي في نفسه، يتمثل في عدم نضجه العاطفي، الانفعالي، فالزوج المريض نفسيا يستخدم في حياته الزوجية نفس الأساليب الخاطئة التي اعتاد استخدامها من قبل، كعدم الثقة والخوف من المسؤولية، حب التملك والغيرة والسيطرة التي تدفعه في النهاية إلى الطلاق. (مسعورة كمال، بدون سنة، ص66).

3- أنواع الطلاق:

إن أنواع الطلاق التي عرفتها القوانين العربية المعاصرة هي ذات الأنواع التي جاءت بها وأرست قواعدها الشريعة الإسلامية وبالتالي فلا مجال لمقارنة الفرع بالأصل، لأن أحكام الأصل تسري على الفرع (صالح الشقير، 2008، ص26)، لذلك سنعتمد على بيان أنواع الطلاق التي جاءت بها الشرعية الإسلامية واعتمدت عليها الأنظمة العربية المعاصرة وذلك على النحو التالي:

أولا- من حيث الآثار: أنواع الطلاق من حيث الآثار التي يرتبها في إنهاء العلاقة الزوجية ينقسم طبقا للقواعد الشرعية والأنظمة المستمدة منها إلى:

1-الطلاق الرجعي:

هو الذي يملك الزوج بعد إيقاعه على زوجته أن يعيدها إلى عصمته من غير عقد جديد ومهر جديد ما دامت في عدتها، ولم يكن هذا الطلاق مسبوقا بطلاق أصلا، أو مسبوقا بطلقة واحدة فقط، ويحرم على الخاطب أن يصرح بخطبتها أو أن يعرض لها برغبته في خطبتها لأن الزوجة لم تنفصل عن زوجها وله مراجعتها في أي وقت شاء ما دامت في عدتها، وأخرج الطبري بسند صحيح عن المغيرة قال: كان إبراهيم لا يرى بأس أن يهدي لها في العدة إذا كانت من شأنه، وأخرج الطبري أيضا في قول القرآن:" **فيما عرضتم به من خطبة النساء**" قال يذكرها إلي وليها يقول لا تسبقني بها، فهو أن يطلق الرجل زوجته بلفظ من ألفاظ الطلاق وفي هذه الحالة يمكنه مراجعتها طالما أنها في العدة بعد الطلقة الأولى والثانية.

وهو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى عش الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة، رضيت بذلك الإرجاع أو لم ترض (ثروت محمد شلبي، ب.س، ص ص59-60).

وقد نص القانون الجزائري على أن كل طلاق يقع رجعيا إلا الطلاق المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول، وهو ما تنص عليه المادة 50 من قانون الأسرة بقولها:"من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد" (العربي بلحاج، 1994، ص316). فقد جعل الزوج هو صاحب الحق وحده في الرجعة أثناء محاولة الصلح وقبل انقضاء العدة.

ويشترط لصحة الرجعة ثلاث شروط هي: (العربي بلحاج، 1994، ص323)

1- أن يكون الطلاق رجعيا، بألا يكون ثلاثا، وأن لا يكون طلاقا قبل الدخول أو بعد خلوة فإن كان الطلاق بائنا لا تصح الرجعة، لأن الطلاق البائن يزيل الملك في الحال لمجرد صدورها.

2- أن تكون الرجعة قبل انقضاء العدة، فإذا انقضت العدة صار الطلاق الرجعي بائنا وبالتالي لا يكون للمطلق حق في عودتها بطريق الرجعة، بل لابد لإعادتها من عقد وصداق جديدين.

3- أن تكون غير مضافة إلى زمان المستقبل ولا معلقة على شرط، غير أنه لا يشترط لصحة الرجعة الجد والقصد، كما لا يشترط إعلام الزوجة بها أو رضاها، لأن الرجعة ليست إنشاء زواج صحيح، بل هي استمرار لملك الزواج الأول، ولكن يستحب للزوج أن يحيط زوجته علما بأنه راجعها، حتى لا تتزوج غيره بعد انقضاء عدتها ظنا منها أنها بانت بانقضائها، ويسقط حق الزوج في الرجعة إذا صدر حكم بالطلاق يشرف عليه القاضي، وهنا يحتاج الزوج إلى عقد جديد.

ويترتب على الطلاق الرجعي عدة أثار نذكر منها: (العربي بلحاج، 1994، ص326)

1- نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج وهي ثلاث، فإذا طلق زوجته في العدة احتسبت عليه طلقة واحدة فلا يملك بعدها إلا طلقتين.

2- إذا مات أحد الزوجين أثناء العدة ورثه الآخر ميراثا شرعيا.

3- إمكان المراجعة في العدة، فإذا لم يراجع الزوج زوجته قبل انقضاء العدة بانت منه بانقضاء العدة، وحينئذ تنتهي الرابطة الزوجية، فلا يملك رجعتها إلا بإذنها وبعقد جديد.

4- بصدور حكم الطلاق إثر محاولة الصلح التي يشرف عليها القاضي يسقط حق الزوج في الرجعة إلا بعقد جديد وفقا للمادة 50 من قانون الأسرة الجزائري.

2- الطلاق البائن:

هو الطلاق الذي لا يملك المطلق مراجعة مطلقته إلا بعقد جديد، وكأنه يتزوجها لأول مرة وهو نوعان: طلاق بائن بينونة صغرى وطلاق بائن بينونة كبرى. (العربي بلحاج، 1994، ص327).

2-1- الطلاق االبائن بينونة صغرى:

هو الذي لا يستطيع فيه المطلق إعادة مطلقته إلى عش الزوجية إلا بعقد ومهر جديدين (ثروت محمد شلبي،بدون سنة، ص60)، ومثال ذلك أن يقول الرجل لزوجته: أنت طالق، ثم يتركها من دون مراجعة إلى أن تنقضي عدتها، ففي هذه الحالة لا يستطيع مراجعتها إلا بإذنها ورضاها وبمهر وعقد جديدين، ويجوز التعريض بالخطبة ولا يجوز التصريح بها إن كان الخاطب غير زوجها، أما زوجها فيجوز له التصريح أو التعريض للخطبة.

وهو ما أشار إليه المشرع الجزائري في المادة 50 من قانون الأسرة بقوله:"... ومن راجعها بعد صدور حكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد"، ويترتب على الطلاق البائن بينونة صغرى الأمور التالية: يزيل الملك ولا يرفع الحل، فتنقطع حقوق الزوج على زوجته بمجرد حصوله ولا يحل لأحد الزوجين الاستمتاع بالأخر أو الخلوة، وتكون منه بمنزل الأجنبية ولو كانت في العدة، ولا يبقى للزوجة إلا حق النفقة زمن العدة،

والمكث في بيت الزوجية مدتها، وليس له أن يعيدها إلا بعقد وصداق جديدين إذا كان الحل لا يزال باقيا.

يحل به مؤخر الصداق إذا كان مؤجلا لأقرب الأجلين(الطلاق أو الوفاة) لأن به يتم الانفصال.

لا يرث أحدهما الأخر، ولو حدثت الوفاة قبل انقضاء العدة، إلا في حالة فرار الزوج من الإرث فحينئذ يعامل بنقيض مقصوده.

إذا كان مكملا للثلاث أزال الملك والحل، وإذا لم يكن مكملا للثلاث يحتسب من عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته (العربي بلحاج، 1994، ص ص330-331).

ويكون الطلاق بائنا ببينونة صغرى في الحالات الآتية: (ثروت محمد شلبي، بدون سنة، ص60-61)

-إذا كان الطلاق مقرونا بعوض كما لو قال طلقتك على مؤخر الصداق.

-إذا كان الطلاق للزوجة قبل الدخول الحقيقي أو الخلوة الصحيحة.

- إذا كان الطلاق مشبها بما يدل على البينونة مثل أنت طالق بائن.

- إذا انتهت العدة من الطلاق الرجعي.

- إذا كان الطلاق موصوفا بوصف حقيقي أو سببي مثل أنت طالق طلقة شديدة.

- إذا كان الطلاق مقرونا بعدد أو إشارة.

2-2- الطلاق البائن ببينونة كبرى:

هو الطلاق الذي لا يستطيع فيه الزوج أن يعيد زوجته إليه إلا بعد أن تتزوج بزوج آخر زواجا صحيحا أي أن الزوج المطلق لا يستطيع إعادة المطلقة إلى الحياة الزوجية إلا بعد أن تتزوج برجل آخر ويدخل بها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه (ثروت محمد شلبي،بدون سنة، ص60) ويكون الطلاق بائنا ببينونة كبرى في حالة

واحدة، وهي إذا كان الطلاق مكملا للثلاث وهو ما نصت عليه المادة 51 من قانون الأسرة بقولها:" لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت عنها بعد البناء"، ويترتب على الطلاق البائن بينونة كبرى الأمور التالية:

-يزيل الملك والحل معا، ولا يبقى للزوجة أثر سوى العدة وما يتبعها.

-يحل به مؤخر الصداق.

-يمنع التوارث بين الزوجين إلا إذا كان الطلاق بقصد الحرمان من الميراث.

-تعد المطلقة من المحرمات المؤقتة على المطلق، حتى تتزوج زوجا أخر غيره، ويدخل بها الزوج الثاني دخولا حقيقيا، ثم يطلقها وتنقضي عدتها منه، والحكمة في عدم حل المطلقة ثلاثا لمن طلقها إلا بعد أن تتزوج بأخر غيره ثم يطلقها أو يموت عنها بعد البناء وذلك لاستفحال الخصومة بين الزوجين، واستمرار تعاسة الأسرة، وعبث الزوج بالطلاق.(العربي بلحاج، 1994، ص ص331-334)

ثانيا: من حيث وقوعه ومشروعيته:

ينقسم الطلاق من حيث وقوعه ومشروعيته أو موافقته للسنة أو البدعة إلى نوعين طلاق سني وطلاق بدعي:

1-الطلاق السني: هو الطلاق الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع، وهو أن يطلق الزوج زوجته طلقة واحدة في طهر(غير حائض)، لم يمسسها فيه(أي لم يجامعها فيه)، وهو الطلاق المشروع، ويكون بأن يطلق مرة يعقبها رجعة، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة، ثم يخير بعد ذلك إما أن يمسكها أو يفارقها بإحسان فهو الطلاق الذي وافق إيقاعه أمر الله تعالى وأمر رسوله(ص) أي الطلاق في الدائرة الشرعية التي رسمها الإسلام لإتباعها، فالطلاق المشروع هو ما كان مرة بعد مرة، بتطليقة واحدة، بحيث يكون الطلاق رجعيا يملك الزوج بعد كل مرة أن يمسك زوجته بمعروف وذلك

بمراجعتها (العربي بلحاج، 1994، ص313)، قال تعالى:" الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" (سورة البقرة، الآية 229).

2-الطلاق البدعي: هو الطلاق المخالف للشرع كأن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة، أو متفرقات بمجلس واحد، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو يطلقها اثنتين بكلمة واحدة، أو يطلقها في حيض أو نفاس أو في طهر جامعها فيه، وقد أجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام وأن فاعله أثم، واختلفوا هل يقع أم لا، فقال بعضهم يقع، وقال البعض الآخر لا يقع.

وقد روى النسائي وغيره عن محمود بن لبيد، قال أخبر رسول الله (ص) عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جمعا، فقام غضبان ثم قال: "أيلعب بكتاب الله، وأنا بين أظهركم".

ثالثا: من حيث الصيغة:

ينقسم الطلاق من حيث الصيغة إلى نوعين صريح وكناية.

1-الطلاق الصريح: ويكون باللفظ الذي يفهم منه المراد ويغلب استعماله عرفا في الطلاق مثل أنت طالق، طلقتك، ومطلقة، وغير ذلك مما هو مشتق من لفظ الطلاق، وألفاظ الطلاق الصريحة كما جاءت في القران الكريم ثلاثة هي: الطلاق والفراق والسراح، ويقع الطلاق بهذه الألفاظ دون الحاجة إلى نية تبين المراد منه لظهور دلالته ووضوح معناه.

2- طلاق الكناية: وهو كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره ولم يتعارف عليه الناس في الطلاق مثل قول الرجل لزوجته: إلحقي بأهلك أو اذهبي أو أخرجي أو أنت بائن أو أنت علي حرام إلى غير ذلك، ولا يقع الطلاق بهذه الألفاظ إلا بالنية، كما يقع الطلاق بالكتابة، فإن كانت الكتابة صريحة بالطلاق يقع الطلاق، وإن كانت الكتابة فيها كناية، فهي تفتقر إلى النية فإن كان الطلاق وقع وإلا فإنه لا يقع ويمكن للزوج أن يرسل رسولا

إلى زوجته يقول لها أنت طالق فيقع الطلاق بمجرد التلفظ، كما يقع الطلاق بالإشارة بالنسبة للأخرس لعدم قدرته على النطق، أما غير الأخرس فلا يقع الطلاق بصدور إشارة منه.

ومن جهة نظر اجتماعية قدم **بول لوهامان** في عام 1970 ستة أوجه للطلاق وهي ما يلي: (معن عمر خليل، 2000، ص ص222-223)

1-الطلاق العاطفي: الذي يمثل مشكلة فشل الزواج بسبب تدهور الرباط العاطفي بين الزوجين.

2- الطلاق القانوني: الذي يقضي بانفراد عقد الزواج.

3-الطلاق الاقتصادي: الذي ينطوي على التعامل مع تقسيم الملكية والمال، أي فصل ملكية المطلق عن ملكية المطلقة.

4- طلاق الزوجين مع الاحتفاظ بالأبوة والأمومة، الذي يتضمن قرارات تأخذ بعين الاعتبار الوصايا على الأبناء والحقوق ورعايتهم وتفقد مصالحهم وشؤونهم.

5- الطلاق المجتمعي: أي مؤثرات الطلاق القانوني على الروابط الصداقية والمؤسسية التي يكتسبها المطلق أو المطلقة.

6- الطلاق النفسي: الذي يركز على محاولة الشريك أو الشريكة لاكتساب استقلالية واعتبار ذاتي أو استرجاع الاستقلال الشخصي الذاتي للشريك بعد طلاقه قانونيا.

4- أسباب الطلاق:

غني عن البيان من أن الزواج يحصل بين رجل وامرأة حسب عقد عرفي أو رسمي، وبناء على ذلك إذا قرر المتعاقدين أو أحدهما فسخ العقد، فإن ذلك يعني وقوع مشاكل حصلت بينهما لا يمكن علاجها أو تجاوزها إلا بفك العقد(الطلاق)، ولما كان العقد قد تم بين شخصين،معنى ذلك هناك مشاكل شخصية أو اجتماعية أوصلتهما إلى قرار فك أو إنهاء العقد الذي ربطهما (معن خليل عمر، 2000، ص223).

ومن هنا سوف نتطرق للأسباب القانونية، الشخصية ثم الاجتماعية التي تسبب الطلاق.

أولا:الأسباب القانونية: سنعرج هنا على الأسباب التي تؤدي إلى استحالة الحياة الزوجية وبالتالي فكها، ومن هذه الأسباب التي أدرجها القانون نجد:

1-الطلاق للهجر في المضجع: قد ينفصل بعض الأزواج دون طلاق، ويحتفظون بالصورة الكاذبة للزواج ولكنهم يعيشون حياة منفصلة، وقد تكون بعض حالات الانفصال مؤقتة وقد يكون البعض الآخر دائما، ويكون الهجر عادة من جانب الزوج (محمود حسن، 1981، ص197) فأجاز قانون الأسرة للزوجة أن تطلب تطليقها من أجلها، وهو ما ورد النص عليه في الفقرة 3 من المادة 53 من قانون الأسرة، وهو الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر، و هو هجر يعني أن يدير الزوج ظهره لزوجته في الفراش ولا يهتم بها الاهتمام المطلوب منه كزوج، وقد يترك فراش الزوجية أو غرفة النوم لينام في فراش آخر أو في غرفة أخرى ويتركها عن قصد دون سبب شرعي، قصد الإضرار بها، وتعذيبا أو تأديبا لها (عبد العزيز سعد، 1989، ص263) فإذا أساء الزوج استعماله حق التأديب عن طريق الهجر في المضجع، فلزوجته أن ترفع أمرها إلى القاضي، وطلب التطليق للضرر الذي يلحقها من الزوج من جراء هجره إياها، وذلك يتوقف على شروط هي:

هجر الزوج للزوجة مع المبيت معها في فراش الزوجية والإعراض عنها، وعدم قربانها، وأن يكون هذا الهجر عمديا، ومقصودا لذاته، وليس له ما يبرره من الناحيتين الشرعية أو القانونية وهو ما يسمى "بالهجر غير المشروع"، وأن يتجاوز الهجر الأربعة أشهر متتالية. (العربي بلحاج، 1994، ص ص288،289)

2- عدم الإعالة المالية للأسرة (عدم الإنفاق):

لقد نصت الفقرة 1 من المادة 53 من قانون الأسرة على أنه يجوز للزوجة أن تطلب الحكم لها بتطليقها من زوجها استنادا إلى إرادتها المنفردة في حالة عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه، ما لم تكن عالمة بعسره وقت الزواج. (عبد العزيز سعد، 1989، ص256)

وانطلاقا من نص المادة 1/53 من قانون الأسرة، فإن شروط التطليق لعدم الإنفاق هي: امتناع الزوج عن النفقة الزوجية عمدا أو قصدا، وأن تكون الزوجة قد رفعت دعواها من قبل للمطالبة بالنفقة، وصدور حكم من المحكمة يلزمه بذلك ولكنه امتنع عن تنفيذ هذا الحكم، وأصر على عدم الإنفاق، وأن لا يكون امتناع الزوج عن النفقة بسبب عسره، لأن الزوج لا يخلو من أن يكون موسرا أو معسرا، فإذا كان معسرا فلا ظلم لها ولا اعتداء منه، لأن العسر بيد الله، فلا يطلق عليه القاضي للعسر، أما إذا كان موسرا، وله مال ظاهر، وادعى العجز، فالأمر يختلف ويجب على المحكمة النظر فيه، وألا تكون عالمة بإعساره وفقره وقت الزواج، فإن كانت عالمة بحالته المالية سقط حقها في التطليق لعدم الإنفاق، بسبب رضاها بحاله، ويقع عبء الإثبات هنا على عاتق الزوج بكافة وسائل الإثبات. (العربي بلحاج، 1994، ص ص276-277)

3- الطلاق للعيوب: يرى كنجزلي ديفيز "K. Davis": "أن الزواج وسيلة لإشباع الرغبات الجنسية والحاجة للرفقة" (غريب سيد أحمد، 2001، ص87)، فالحياة الزوجية

تبنى أساسا على التألف والتراحم والتعاون، ومن أهدافها تنظيم الاتصالات الجنسية وإنجاب الأولاد، وبناء أسرة منسجمة متوافقة فإن هناك عيوبا أو علا أو أمراضا قد تكتشف أو تنشأ بعد الزواج فتكدر صفو الحياة الزوجية وتحول المحبة إلى كراهية، يمكن أن تؤدي إلى حل الرابطة الزوجية وإلى الطلاق (عبد العزيز سعد، 1989، ص260) فنص المشرع الجزائري في المادة 2/53 من قانون الأسرة:" بأنه يجوز للزوجة أن تطلب التطليق في حالة العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج، وعليه فالمقصود بالعيوب هاهنا هي تلك العلل الجنسية أو الأمراض المنفردة، التي من شأنها الحيلولة دون ممارسة العلاقات الجنسية، والتي لا يمكن المقام معها إلا الضرر، فلها أن تطلب من القاضي تطليقها منه سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد، ولم تعلم به، أم حدث بعد العقد" (العربي بلحاج، 1994، ص ص 280-281).

4- الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج:

من الأسباب القانونية للطلاق التي ورد النص عليها في المادة 48 من قانون الأسرة، الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج، وذلك إذا كان راشدا وعاقلا وأهلا لإيقاع الطلاق وكانت الزوجة محلا للطلاق من زواج صحيح غير فاسخ ولا باطل، والطلاق استنادا إلى الإرادة المنفردة للزوج يعني أنه يجوز للزوج عندما يرى أن هناك مبررات شرعية وقانونية للطلاق ويرى أن الحياة الزوجية مع زوجته لم تعد ملائمة وقد فقدت أسبابها الحقيقية أن يتقدم إلى المحكمة ليطلب القضاء له بحل الرابطة الزوجية والحكم بالطلاق بينه وبين زوجته. (عبد العزيز سعد، 1989، ص254)

5- الطلاق للضرر المعتبر شرعا:

للزوج حق تأديب زوجته، بمقتضى ولايته ورئاسته في الأسرة، كما أنه يجب عليه نحو زوجته حسن المعاشرة، والنفقة الشرعية حسب وسعه، والعدل في حالة تعدد الزوجات، وقد يسيء الزوج استعمال حقه في ذلك، فيؤذي زوجته بالقول، أو الفعل، كأن يضربها ضربا غير لائق، أو يشتمها شتما مهينا، أو لا يقوم بواجباته الشرعية المقررة نحوها، وهنا يجوز للزوجة في هذه الحالة رفع الأمر إلى القاضي وطلب التطليق. (العربي بلحاج، 1994، ص: 300)

ولقد ورد النص على هذه الحالة في الفقرة 6 من المادة 53 (6/53) من قانون الأسرة التي تضمنت مبدأ يمنح الزوجة حق طلب تطليقها من زوجها بسبب كل ضرر معتبر شرعا. (عبد العزيز سعد، 1989، ص:270)

ويمكن إضافة أسباب قانونية أخرى قد تكون حججا لطلاق الشريكين وهي:

-الحكم الجنائي.

- الإدمان على المخدرات والمسكرات.

- الجنون.

- الحمل من غير الزوج.

- الطلاق في مرض الموت.

ثانيا: الأسباب النفسية والشخصية:

وهي متعددة منها:

1- السن: ذهب نورتون"Norton" وجليك "Glik" إلى أنه كلما كان الأزواج أصغر سنا وقت الزواج لأول مرة، كلما كانت احتمالات طلاقهم أكثر (ثروت شلبي، بدون سنة، ص:79) فيميل الزواج المبكر للذين تقل أعمارهم عن المعدل لأن يكون زواجا غير مستقر، فمثل هذه الزيجات تتم بين مراهقين لم تتشكل هوياتهم الخاصة بعد، ولا يكونوا مستعدين للارتباط بعلاقات ذات تبعات ومسؤولية كبيرة (روبرت مكلفين، رتشارد غروس، 2002، ص:171) وكذا لعدم امتلاك الخبرة العلائقية والنضج الفكري والاجتماعي لكلا الزوجين الأمر الذي يضعهما أمام عجزهما لمعالجة المشاكل الحياتية أو العلائقية التي تعترض حياتهما الزوجية فيقدما على إنهاء رباطهما بسرعة وعجالة دون تروي وتبصر (معن خليل عمر، 2000، ص:223) فترتفع نسبة الطلاق عند الزوجات اللائي تقل أعمارهن عن 20سنة، وذلك لأن صغر سنهن وقلة تجاربهن تدفعن إلى إنهاء علاقاتهن الزوجية بسرعة، ويقل الطلاق بعد تجاوزهن 35 سنة حيث يبدين حرصا على استمرار الحياة الزوجية، وذلك لقلة أو انعدام الفرص التي تتيح لها الزواج مرة أخرى، ويكثر وقوع الطلاق بين الرجال ابتداء من بلوغهم سن العشرين وقبل بلوغهم سن الخامسة والثلاثين، ومع أن البيانات كشفت عن زيادة معدلات الطلاق لدى الزوجات تحت 20 سنة، إلا أن الأزواج الذين تقل أعمارهم عن العشرين فإن الطلاق بينهم نادر الحدوث، وهذا لندرة المتزوجين الشباب قبل العشرين خاصة في المدن، عكس الفتيات اللائي تزداد حالات الطلاق بينهن في هذه الفئة العمرية.(سناء الخولي، 1984، ص:265)

إضافة إلى ذلك تدل الإحصائيات أن معامل الارتباط بين الطلاق والإنجاب المبكر مرتفع لدى هذه الفئة العمرية، فالإنجاب المبكر لا يتيح للزوجين الشابين

الوقت الكافي للتكيف مع علاقتهما الجديدة ولمسؤوليات الزواج (روبرت مكلفين، رتشارد غروس، 2002، ص:171) فكلما زاد عدد الأطفال وكبر الزوجين تناقصت فرص الطلاق، وهذا يعني أن الشعور بالمسؤولية عند الزوجين يزداد بمرور الوقت. (سناء الخولي، 1984، ص:266)

2- عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى ازدياد درجة الخلافات ووصولها إلى نقطة يصعب معها التوفيق، ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج. (محمد عاطف غيث، ب.س، ص:172)

فالانسجام الجنسي يحتل أهمية كبرى في حياة الزوجين ويحدد درجة التألف التي تتم بين الزوج والزوجة، فالحياة الجنسية للزوجين هي الجهاز الدقيق الذي يسجل أعمق الاضطرابات التي تطرأ على الزواج، حتى عندما تكون كل المظاهر توحي بالهدوء والاستقرار التام. (مصطفى غالب، 1983، ص ص: 33-35)

وهذا ما يجعلنا نؤكد على أهمية التوافق الجنسي ودوره في تحقيق التوافق الزواجي، فيزداد الانسجام بين الزوجين حينما تكون شدة الدافع الجنسي عندهما متطابقة، ويزداد احتمال الشقاء في الحياة الزوجية عندما تزيد قوة الدافع الجنسي لدى المرأة منها لدى الرجل.

3- الحب الرومانسي: الذي يسبق الزواج والذي يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج، ومن المعروف أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم. (محمد عاطف غيث، ب.س، ص:172)

4- الخيانة الزوجية: تتفق كثير من الآراء على استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية لا سيما في حالة المرأة الخائنة، وفي حالة خيانة الرجل تختلف الآراء وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استقرار العلاقة.

إذن فالخيانة الزوجية تؤدي إلى عدم الوفاق بين الزوجين، ومن ثم إلى الطلاق، وهي خطيئة أخلاقية بوصفها عدوانا على الأمانة، تؤلف عدوانا على الطرف الآخر (عادل العوا، 1991، ص:213)، هذا العدوان يتجسد في فك الرابطة الزوجية وحلها.

5- قصر فترة التعارف والتصاحب بين الشريكين: هذا السبب يظهر في المجتمعات الغربية أكثر من العربية لأنها تتيح للخطيبين التعارف والتصاحب لفترة من الزمن لكي يختبروا عواطفهما اتجاه بعضهما ويتكيف كل منهما للآخر، فإذا كانت فترة التعارف قصيرة فإنهما لا يتكيفا بالقدر الذي يساعدهما على مواجهة المشكلات الزوجية والمنزلية والاجتماعية وغالبا ما تحصل مثل هذه الحالة عند صغار السن من الخطباء. (معن خليل عمر، 2000، ص:224)

6- الملل الزواجي وسهولة التغيير وإيجاد البديل وطغيان الحياة المادية والبحث عن اللذات وانتشار الأنانية وضعف الخلق، فيحاول الفرد الحصول على إرضاء نفسه دون تضحية في سبيل الآخر.

7- خبرات زواجية تعيسة أو غير سارة يرويها أحد الأصدقاء أو الأقارب لأحد الشريكين، ومن أسباب رجوع أحد الشريكين للخبرات غير السارة لأحد معارفه يعود إلى قلة خبرته في الحياة الاجتماعية أو ضعف تفكيره في الأمور العلائقية والزوجية أو نمط شخصيته الخنوعة أو قصر بصيرته في رؤية الأمور الخاصة به (معن خليل عمر، 2000، ص:223).

8- عدم التوافق بين الزوجين: ويشمل ذلك التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام الروحي والعاطفي، فاختلاف أمزجتهما وهواياتهما الشخصية التي تلعب دورا مهما في إبعادهما عن بعض وتزيد من انشغالهما بشكل منفرد وليس مزدوج، وكذا اختلاف طموحهما المستقبلي وخاصة الذي يتعلق بدراستهما أو عملهما والغايات المتوخاة من طموحهما، أي كلما تباينت زادت من ابتعادهما وقربتهما من حالة الطلاق (معن خليل عمر، 2000، ص:225).

فلابد من حد أدنى من التشابه لاستمرار العلاقة الزوجية ونجاحها، فالتشابه يساعد على تقارب وتعاون بين الزوجين، أما الاختلاف فيؤدي إلى النفور والكراهية وابتعاد الزوجين كل منهما عن الآخر، مما يعزز المشاعر السلبية نحو الشريك وبالتالي حدوث الطلاق.

9- زيجات تعيسة لأحد أبوي الشريكين أو لكلاهما تستعمل كإطار مرجعي أو كمقياس يقيس به ابن أو بنت ذلك الشريك علاقته بشريكته أو بشريكها، وهو خطأ كبير لأن خبرة الآخرين مهما قربت من الشريكين لا تمثل علاقتهما الحقيقية بسبب اختلاف عقليتهما وخبرتهما وعمرهما (معن خليل عمر، 2000، ص:224)، وتؤثر تجارب الوالدين على علاقات أبنائهم بسبب الجروح والمعاناة الناتجة عن طلاق الأبوين مما يؤدي إلى تكرار المأساة ثانية وثالثة.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الأسباب النفسية للطلاق كثيرة ومتعددة، فالأنانية والهروب من المسؤولية وضعف الشخصية كلها عوامل تتراكم لتؤدي في النهاية إلى الطلاق.

10- الضغط وعلاقته بالطلاق:

يرى كارني (karney) وبرادبوري (bradbury) سنة 1995 أن الضغط الزواجي يظهر من خلال حوادث مقلقة كحوادث الحياة، الظروف الضاغطة، عدم القدرة على التأقلم مع الشريك وعدم وجود مهارات لحل المشاكل، فمن خلال العلاقة "حساسية مفرطة–ضغط" فإن احتمال الضغط والتفكك الزواجي يرتفع بين الزوجين الذين يدخلان على علاقتهما نوعا من الحساسية المفرطة وبالتالي تصادم درجة عالية من الضغط، ومن ثم الطلاق.

ويؤثر الضغط على العلاقة الزوجية من خلال تقليل الوقت الذي يمضيه الشريكين مع بعض مما يسبب خسارة وقلة الخبرات في العلاقة، إضعاف الإحساس بالجماع، قلة الراحة النفسية.

– ارتفاع الخطر النفسي والمشاكل الجسدية كاضطرابات النوم، ضعف الأداء الجنسي، واضطرابات المزاج.

– ويمكن أن يزداد الضغط بوجود مشاكل شخصية يمكن أن يعبر عنها من طرف الشريكين على شكل قسوة، واضطهاد كذلك يظهر الشريكين قليلا فقط من حياتهما الشخصية وأهدافهما ومصالحهما فيصبحان غرباء عن بعضهما، وفي بعض الأحيان يدخلان نزاعات كثيرة، من هنا يعتبر تدهور نوعية العلاقة الزوجية مرتبط بحوادث يومية، التي تكون مدعمة بعوامل منها:

– توفر شروط مسهلة مثل إمكانية تشكيل شريك جديد.

– ظهور منبهات صغيرة كافية كالأعمال خارج العلاقة الزوجية

(G. Bodenmann and al, 2007, pp208,209)

ويوضح الشكل (01) نموذج بودنمان للضغط – الطلاق

الشكل رقم (01): نموذج بودنمان للضغط – الطلاق

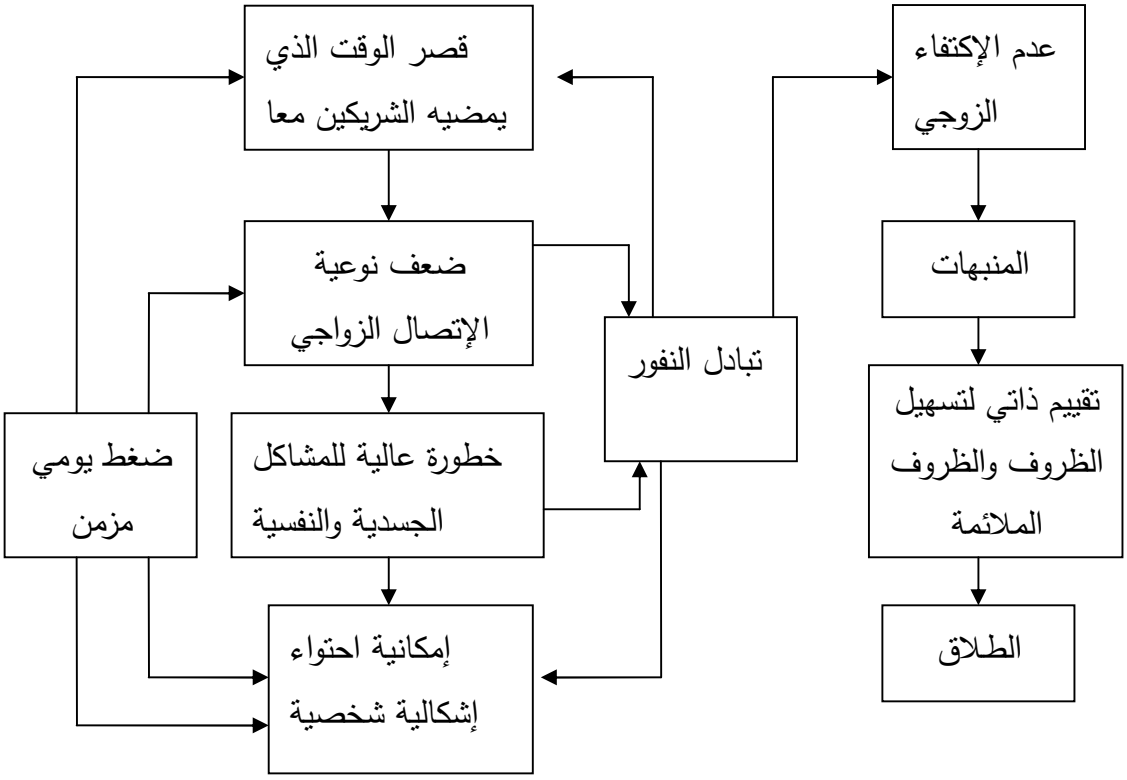

ثالثا: الأسباب الاجتماعية:

توفر العوامل الاجتماعية الأرضية الخصبة لحدوث الطلاق، وهي كثيرة ومتسعة باتساع الحياة الاجتماعية ونجد منها:

1- المهنة: ترتبط المهنة ارتباطا وثيقا بارتفاع معدلات الطلاق أو انخفاضها، ويبين الجدول الآتي العلاقة بين الطلاق وأصحاب المهن المختلفة.

جدول رقم (01): جدول يوضح العلاقة بين الطلاق والمهن المختلفة (سناء الخولي، 1984، ص:266)

مهنة المطلق	التوزيع النسبي (%)
1-أصحاب المهن الفنية والعملية ومن يليهم	7.4
2-المدراء والإداريون ومديروا الأعمال	0.9
3- القائمون بالأعمال الكتابية	6.5
4-القائمون بأعمال البيع	7.2
5- العاملون بالزراعة والصيد البحري وتربية الحيوان	30.3
6- عمال الإنتاج والعتالون وعمال وسائل النقل	33.4
7- الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهن	18.9
المجموع	**%100**

من هذه البيانات يتبين أن فئة المديرين وأصحاب المهن الإدارية أقل الفئات طلبا للطلاق من زوجاتهم، وأكثرهم التزاما بالروابط الأسرية واحتراما لها، وتبلغ نسبة الطلاق ذروتها عند عمال الانتاج والعتالين والفلاحين، ويرجع انخفاض معدل الطلاق بين الفئات العليا والدنيا إلى أن حياة الفئة الأخيرة مليئة بالمشكلات الناتجة عن الأوضاع المادية السيئة وانخفاض مستوياتهم الثقافية والتربوية، وقد يكون ذلك بسبب أن الفئات الدنيا ليس أمامها بدائل تخفض بها التوترات الزوجية، مثلما هو متوفر للفئات العليا وقد يرجع ذلك إلى بعض الضوابط الاجتماعية التي تسود ثقافة الفئات العليا مما يجعل استمرارية الزواج قيمة في حد ذاتها لاستمرار القيادة والصلاحية في هذه الفئة.

2- خروج المرأة إلى العمل: مما أثر على وظيفة المرأة ونظرتها لنفسها وبأنها تستطيع أن تعيل نفسها، فقد أدى تقدم المجتمعات إلى تغيرات كثيرة منها دور المرأة في

المجتمع، فقد أصبحت المرأة تخرج إلى العمل مما أثر على دورها كأم وكربة بيت وكزوجة، فأصبحت المرأة مستقلة من الناحية المادية الأمر الذي غير نظرتها لنفسها، وأصبحت تعلم أنها تستطيع أن تعيل نفسها.

وكذلك يحدث الطلاق بسبب ما يداخل نفسية الزوجة من غرور باعتقادها أن خروجها إلى سوق العمالة يكسبها مركزا اجتماعيا يمكنها من طلب التساوي بزوجها، ومن الاستغناء عنه، والتحرر من الاعتماد عليه وعلى أهلها ماديا واقتصاديا، ويشجعها على الرغبة في الانفصال عند أول صدام أو خصام، أو بسبب ما يداخل نفسية الزوج من الغيرة ومن الشكوك التي تساوره والتي تنشأ بمناسبة العلاقات الشخصية التي تقوم بين الزوجة وبين رؤسائها ومديرها وزملائها من الرجال، بالاضافة إلى تخليها عن بعض أو معظم واجباتها المنزلية وإهمالها لشؤون الأولاد وهو الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى نشوء اصطدامات حادة بين الزوجين تنتهي بطلب الطلاق من أحدهما (عبد العزيز سعد، 1989، ص ص: 279-280) فقد ذهب روبرستون "Roberston" إلى أن دور الزوجة في الماضي هو دور ربة المنزل وتربية الأطفال ومساندة زوجها الذي كان مشغولا بنشاطاته خارج المنزل، بمعنى الدور التاريخي للمرأة وبمضي الوقت أخذت أعدادا كبيرة من النساء يرفضن هذا الدور التقليدي وهن بذلك يتحدين النظام البنائي للأسرة النووية فلم تعد النساء يهتمن بالمنزل والحمل والعناية بالأطفال ففي ظل هذه التغيرات في نمو الاستقلال الاقتصادي للمرأة أصبح هذا التغير يسهل لها عملية الطلاق من زوجها. (ثروت محمد شلبي، بدون سنة، ص:87).

3- التعلم: يرى كثير من علماء الاجتماع أن إقبال المرأة على طلب العلم وتحررها الاجتماعي والاقتصادي، قد ولد لديها شعورا قويا بالتمرد على سلطة الرجل التقليدية، وتؤكد البيانات أن حالات الطلاق تزداد بين الأميين والأميات، فإن هذا يعني أنه كلما زاد حظ الزوج أو الزوجة من التعليم ازدادت مسؤولياته نحو أسرته، وكان أكثر

ترددا في قبول مبدأ هدمها وطلب الطلاق، ويتفق هذا مع ما ذهب إليه علماء الاجتماع من أن المتعلمين والمتعلمات أكثر نفورا وكرها للطلاق وأكثر تحملا للالتزامات الأسرية (سناء الخولي، 1984، ص:267).

4- التغير من ناحية النظرة الاجتماعية للطلاق واعتباره كبديل وحل إذ أن كثيرا من الناس أصبح ينظر إلى الطلاق على أنه حل لكثير من الأزمات العائلية بين الزوج والزوجة، واعتباره بديلا للوضع الموجود، فالمجتمعات الحديثة الغربية تنظر إلى الطلاق على أنه حل لكثير من الأزمات العائلية بين الزوج والزوجة، واعتباره بديلا للوضع الموجود، فالمجتمعات الحديثة الغربية تنظر إلى الطلاق على أنه الملاذ من التوترات العائلية، فترى الزوجين ينفصلا نسبيا إذا ما واجه مشاكل لا يستطيعان أن يواجهانها.

5- نقص الوازع الديني: يجمع العلماء في مجال بناء الأسرة بأن نسبة حالات الطلاق في المجتمعات الحضرية المتمدنة أعلى وأكثر منها في المجتمعات الريفية والقروية وينسب هؤلاء الباحثون ذلك إلى سببين رئيسيين هما توجه الأسرة الحضرية إلى التفكك وترك القيم الدينية، ومحافظة الأسرة الريفية على المبادىء السماوية والقيم التي تبغض الطلاق وتشينه (عبد العزيز سعد، 1989، ص: 280).

فالاسلام لم يشجع على الطلاق إلا في حالات صعبة جدا وقليلة، فأبغض الحلال عند الله الطلاق، وبما أن الناس قد ابتعدوا عن الدين وأخذوا يتعاملوا مع الحياة بصورة مادية أصبح دور الدين في منع الطلاق يتضاءل.

ويمكن توضيح أسباب الطلاق بمجموعة من الخطوات التي وضحها لوك "Locke" والتي تؤدي في نهايتها إلى الطلاق كما يلي:

1- زيادة التوترات والمشكلات بين أعضاء الأسرة.

2- اجترار موضوعات الصراع.

3- التعبير الخارجي عن الصراعات.

4- محاولات متقطعة لحل المشكلات الزوجية.

5- النوم في مخادع مختلفة أو حجرات مختلفة.

6- الإشارة إلى الطلاق كاحتمال من الزوج أو الزوجة.

7- الانفصال والمعيشة في أماكن مختلفة.

8- الوصول إلى صلح مؤقت.

9- التقدم بطلب للحصول على الطلاق.

10- مناقشة طلب الطلاق.

11- المطالبة بالطلاق.

12- رفض طلب الطلاق.

13- تحديد المطالبة بالطلاق.

14- الوصول إلى الطلاق.

15- محاولة تحقيق التحرر من الحياة الزوجية.

16- التكيف لأزمة الطلاق. (محمود حسن،1981،ص ص: 195،196)

وقد أجرى كيتسون " kitson " وسوسمان " sussman " دراسة عن أسباب الطلاق على عينة من 209 مطلقا ومطلقة، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من الأسباب التي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (2): يوضح الأسباب الشائعة للطلاق

(ثروت محمد شلبي، بدون سنة، ص:86)

الأسبـــــاب	الأزواج المطلقـــين (%)	الزوجـات المطلقـات (%)
1- فقدان عنصر التفاهم.	26	22

2- النزاع حول الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة.	21	17
3- تعاطي الخمور.	7	21
4-الانشغال بالأولاد	8	20
5- عدم الانسجام	18	17
6- تغيير الاهتمامات والقيم	17	19
7- مشكلات الوظيفة والمشكلات المالية	7	15
8- تصلب الرأي	7	12
9-المشكلات العاطفية وتحقيق الذات.	5	12
10- إساءة بدنية أو نفسية.	4	10
11- مشكلات مع الأقارب.	14	7
12- السن الصغيرة وقت الزواج.	13	12
13- الانهاك في العمل.	13	4
14- الشك في وجود علاقة جنسية خارجية.	11	21
15- زيادة المطالبة الجنسية الزوجية.	11	21
16- النقاش لا يوافق على أي شيء.	8	12
17- عدم الثقة عدم النضوج.	10	21

5- آثار الطلاق:

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية، وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات، مع ازدياد انتشاره في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة، وهو أبغض الحلال لما له من أثار سلبية في تفكك الأسرة، ولأثار السلبية على الأطفال،ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءا من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

فالأشخاص الذين يفقدون أو يهجرون أزواجهم هم في غالب الأحيان أكثر تضررا من الأشخاص المتزوجين وهذا بدليل عدة مؤشرات للصحة النفسية والجسدية، وهذا حتى بعد عدة سنوات من الفراق (MICHEL TOUSIGNANT, 1992, P :150) ، والطلاق أحد صور الموت الذي تتعرض له العلاقة الزوجية، فقام كثير من المحللين الاجتماعيين بالإشارة إلى أوجه التشابه بين حالات الموت والطلاق في نقاط هي:

- توقف الإشباع الجنسي.
- فقدان الإحساس بالأمن والصداقة والحب.
- زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الموجود بالذات بالنسبة لرعاية الأطفال.
- إعادة توزيع المهام والمسؤوليات المنزلية (علياء شكري، 1996، ص:240)

وتقع أثار هذه الموت على أربع فئات هي:

1- المرأة المطلقة فهي التي تحس بألم الطلاق في المقام الأول خصوصا إذا لم يكن لها معيل بعد الله غير الزوج أو مصدر رزق أخر.

2- الرجل نظرا لكثرة تبعات وآثار الطلاق من مؤخر الصداق ونفقة وحضانة وأمور مالية أخرى.

3- الأولاد وذلك في البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وفي الرعاية والإشراف من قبل الأب إذا كانوا مع الأم.

4- المجتمع بأكمله إذا لم تراع إلتزاماته وآدابه، فإن انحلال الزواج، يكون وسيلة للكراهية والخصام بين أفراد المجتمع خصوصا من أقارب طرفي النزاع إذا وصل ذلك إلى ساحات المحاكم، وفي تشرد الأولاد وعدم الرعاية من قبل الأبوين حيث تكثر جرائم الأحداث ويتزعزع الأمن والاستقرار في المجتمع. (صالح شقير، 2008، ص ص:35،36)

وبعد الطلاق تظهر عند المطلقين مشاكل جديدة تختلف عن المشكلات التي كانت بينهما قبل تقطع أوصال رباطهما، فتمثل المشاكل النفسية والمالية والاجتماعية محل

النزاعات الشخصية والمشاحنات الزواجية، إذ يقوم كل منهما بإعادة النظر في طريقة تفكيره وأسلوب تعامله مع الناس ليقوم ذاته ويصحح أخطاءه ويشخص علله بشكل صحيح. (معن خليل عمر، 2000، ص:231).

بعد هذا التوضيح المختصر لآثار الطلاق، سنعرضها بشكل مجزأ، أي أثاره على المطلق والمطلقة وأبنائهما وذلك كما يلي:

أولا: أثار الطلاق على المطلقة:

إن المرأة بفطرتها تكره كلمة طلاق، ولا تحب أن تسمعها ولو كانت الراغبة في الطلاق عن زوجها، ولهذا كان الطلاق بالنسبة لها أمر يؤرقها ويدخل على نفسها القلق والاضطراب، هذا إذا كان الطلاق قد وقع لضرورة تبيحه، فإذا كان قد وقع دون ضرورة شرعية فإن أثاره أشد ضررا عليها، فأبرز ما يفعله الطلاق على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي بنسبة 73% خصوصا إذا لم يكن لها عائل أخر أو مورد رزق أخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزلقات الأخلاقية التي لا يعصم منها إلا أصحاب دين قوي. (صالح الشقير، 2008، ص:36)

-ينظر المجتمع إلى المطلقة على أنها مصدر انهيار الأسرة وفشلها، ولهذا يعزف الرجال عن التقدم للزواج منها غالبا، فلا يتاح لها أن تعيش حياة زوجية مرة ثانية، وتبقى النظرات القاسية تلاحقها مما يدفعها إلى الانحراف أو تقع فريسة للاضطرابات النفسية التي قد تنتهي بها إلى الانهيار العصبي، وكذلك هي نظرة فيها ريب وشك في سلوكها وتصرفاتها مما يشعرها بالذنب والفشل العاطفي والجنسي وخيبة الأمل والإحباط مما يزيدها تعقيدا ويؤخر تكيفها مع واقعها الحالي، فرجوعها إلى أهلها بعد أن ظنوا أنهم ستروها بزواجها وصدمتهم بعودتها موسومة بلقب مطلقة وأنهم سيتخلوا عن مسؤولية أطفالها

وتربيتهم مما يرغم الأم في كثير من الأحيان على التخلي عن حقها في رعايتهم. (صالح الشقير، 2008، ص:37)

وقد وجد باس " BASS " 1982 أن النساء المطلقات أكثر قلقا واكتئابا من النساء المتزوجات، وكذلك فإن المطلقات يعانين ضغوطا نفسية عالية بسبب مسؤوليات تربية الأطفال في الوقت الذي يكن فيه محرومات من الإشباعات التي يمثلها رفيق الحياة، مما يسبب ضغوطا اجتماعية تنتهي بهن إلى تدهور حالتهن(راوية محمود حسن دسوقي ،1996،ص47) و بصفة عامة يمكن القول أن الأثر العام للطلاق على المرأة هو التوجس منها، واتهامها بفشل الحياة الزوجية وما يترتب على إحساس المرأة بأن المجتمع يكاد يرفضها ولا يسمح لها باستئناف حياة جديدة.

ثانيا:أثار الطلاق على المطلق:

بعد الزلزال الاجتماعي الذي أصاب الرباط الزواجي، فإنه تحصيل حاصل أن يصاب المطلق بالاكتئاب والانعزال واليأس والإحباط وتسيطر على تفكيره أوهام كثيرة وأفكار سوداوية وتهويل الأمور وتشابكها، الأمر الذي يخلق عنده الشك والريبة من كل شيء يقترب منه فتفقد أفكاره الاتزان وأحكامه الاستقرار والتوازن. (معن خليل عمر، 2000، ص:232)

وقد أظهرت الدراسات أن تأثير الطلاق على الرجال يفوق تأثيره على النساء، وأن هذا الفرق بين الجنسين يظهر بعد الطلاق مباشرة حيث يأخذ الرجال بافتقاد الدعم الذي يوفره الزواج عادة، ولا يجدون الفرصة التي تجدها النساء للتعبير عن مشاعرهم للأصدقاء من حولهم. (روبرت مكلفين، رتشارد غروس، 2002، ص:179)

ويسبب الطلاق للمطلق قلقا نفسيا، فالأسرة التي أنفق على تكوينها، وكان يرجو أن يحي في ظلها في مودة واستقرار، ينفرط عقدها ويتفرق جمعها، ويشعر بأن حياته بعد الطلاق حتى ولو كان هو الذي يسعى إليه وأوقعه دون حاجة يخيم عليها الملل والضياع.

والخوف الأكبر عند المطلق هو مخاوفه من صدود أبنائه عنه وتفكيرهم الذي قد يذهب إلى اتهامه بقصوره في تحمل مسؤولياتهم.(معن خليل، 2000، ص:233).

وباستقصاء التراث السيكولوجي في هذا المجال نجد أن الدراسات السابقة أكدت على تأثير الطلاق على الحالة الصحية للمطلقين فقد وجد فايلانت أن 10% من الذين دخلوا المستشفى أربع مرات أو أكثر كانوا من المطلقين، كما لاحظ لينش "LUNCH " ظهور علاقة بين الطلاق والانهيار الصحي. (راوية محمود حسن دسوقي، 1996، ص:48).

ثالثا: أثار الطلاق على أبناء المطلقين:

إن سلامة جسم وروح الأطفال وأخلاقهم مرتبطة تمام الارتباط بما يجري بين والديهم فإذا كانت علاقة الوالدين حسنة ينعكس ذلك على الأطفال، وإلا فإن تأثير العلاقة بين الزوجين على الأطفال لابد منه. (حبيب الله الطاهري، 2003، ص:130)

فالطلاق يعد صدمة قوية لهم وبالذات في السنة الأولى من الطلاق إذ يكون وقوعه عليهم مؤلما من الناحية النفسية والأسرية بحيث تقل رعايتهم الأبوية لهم وتتدهور صحتهم وتهبط معنوياتهم فيواجهوا هذا الانحطاط المعنوي بالبكاء واليأس فيتمردوا على سلطة أبويهم. (معن خليل عمر، 2000، ص:233)

فغياب النموذج الوالدي يمكن أن يؤخر اكتساب عدة استعدادات نفس اجتماعية لدى الطفل ويؤثر على توافقه. (MARC BIGRAS ET AUTRES, 1991, P :253)

فقد توصل بيدرسون " 1979"BIDERSON من أن غياب الآباء في الطفولة المبكرة يمكن أن يؤثر على القدرة العقلية والقدرة على التفاعل الاجتماعي للذكور، هذا إلى جانب أن غياب الأب قد يؤثر على سلوك الأمهات اتجاه أبنائهن، الأمر الذي ينعكس على هؤلاء الأبناء بصورة سلبية فلقد وجد هيثرينجتون "HEATHRINGTON " 1979 في دراسته للأسر المطلقة أن سلوك الأمهات اتجاه الأولاد كان أكثر نقدا وأقل إيجابية من سلوكهن اتجاه بناتهن، هذا إلى جانب محاولة الأم تشويه صورة الوالد الأخر، الأمر الذي

يضع الطفل بين صورتين متناقضتين للأب، وهذا الأمر هو ما يفسر التأثر والتردد والحساسية والالتباس الذي يعانيه الطفل المحروم من أبيه وخاصة بالطلاق.(أنسى محمد أحمد قاسم، 1998، ص:22)

وتؤكد نتائج الدراسات على أن المشاكل الزوجية تؤدي إلى مشاكل سلوكية لدى الطفل– عدوانية، غضب، والمقاومة في الرشد– أكثر منها مشاكل انفعالية، كالعزلة الاجتماعية، القلق، الاكتئاب والاضطرابات الجسدية (SOMATISATION) (MARC BIGRAS ET AUTRES, 1991, P :255) ومن العواقب النفسية للطلاق على الأولاد نجد:

– **القلق:** تشعر غالبية الأطفال بالقلق وبشكل خاص عندما تسود في فترة ما قبل الانفصال الخلافات والشجار والعدوانية وأعمال العنف بين الوالدين.

– **الاكتئاب:** غالبا ما يعيش الأطفال أثناء الطلاق مشاعر الخسارة، وعلى عكس الأحداث الأخرى المحزنة كموت أحد الوالدين مثلا فإن مشاعر الفقدان التي أثيرت بسبب الطلاق تستمر لسنوات طويلة في كثير من الحالات، وفي أثناء الطلاق يمكن للفوضى التي أخرجت الأطفال عن إحساسهم بانتظام الحياة أن تسبب لديهم الغضب والاكتئاب. (سامر جميل رضوان، 2002، ص ص:458–459)

– ويشعر أبناء المطلقين بأنهم يختلفون عن أترابهم وأقل قيمة منهم، فمشاعر الذنب الناتجة عن الطلاق والخجل من الخلافات العائلية والعدوانية السائدة في المنزل تعزز مشاعر الاختلاف.

وتختلف ردود الأفعال السابقة الذكر باختلاف السن، فتحت السنتين لا يمتلك الطفل بعد القدرة على إدراك ما يعنيه الزواج والطلاق، وطالما بقي الطفل يمتلك اتصالا مع والديه فإن ردود الفعل المحتملة تكون قصيرة الأمد في العادة. (سامر جميل رضوان، 2002، ص: 460)

ويمس الطلاق أكثر ابن الخمس والست سنوات، الذي يعيش في الطور الأوديبي إنه الطور الذي ينمي فيه الطفل مشاعره نحو الوالد من الجنس المعاكس، ويتمرد على الوالد من نفس الجنس، فعندما يترك الأب ابنته في الطور الأوديبي ويغادر الأسرة يمكن أن تشعر بمشاعر عميقة من الرفض، في حين إذا ترك الأب ابنه فيشعر الطفل بأنه ربح المنافسة مع أبيه اتجاه أمه، وفي نفس الوقت يشعر بتأنيب الضمير لأنه طرد والده(تجاذب وجداني).

وفي نحو ثماني سنوات يصبح الأطفال قادرين على فهم المظاهر النفس اجتماعية للعلاقات البين شخصية، فتؤكد الدراسات على أن المراهقين أكثر حساسية فيما يتعلق بالخلافات التي يعيشها الراشدون(MARC BIGRAS ET AUTRES, 1991, P :263)، فالابن أو البنت التي عمرها خمسة عشر عاما تدرك وتفهم أسباب النزاع والشجار والشقاق بين والديها، ومع تكرار هذه الأحداث النزاعية يهرب الأبناء منها ليلجأوا لاستخدام المخدرات والمسكرات كملاذ للابتعاد عن الزلزال الذي أصاب أسرهم، وهذا بدوره يؤثر على دوامهم في المدرسة الذي بات متقطعا وضعيفا إن لم ينقطع كليا، لذلك لا يشعر أبناء المطلقين بسعادة طفولتهم وهناء جو أسرهم لأنه مشحون بالنزاعات(معن خليل عمر، 2000، ص:234).

من خلال ما تم استعراضه يمكن القول أن التنشئة السوية تقتضي معايشة الطفل لعلاقة ثلاثية سليمة أم——أب معايشة بيولوجية، نفسية واجتماعية، مما يجعله يعيش

طفل

سويا مع نفسه ومع مجتمعه.

تشير إقبال محمد بشير، وسلمى محمود جمعة إلى أن من أهم الآثار المترتبة على الطلاق. (أحمد الكندي، 1996، ص ص216-217)

1- الصراع العاطفي للأطفال بين حبهم لكل من الوالدين، وعدم قدرتهم على الإنحياز لجانب دون آخر.

2- معاناة الأطفال لإحساس عميق بالتهديد والخوف، نتيجة لما يصاحب الطلاق من اضطراب كبير في أوضاع الأسرة المختلفة.

3- استغلال الأطفال للإنتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين.

4- ينظر الطفل إلى المجتمع من خلال أسرته، ومن تجاربه فيها فتترسب في نفسه الكثير من الإنطباعات التي تتخذ منها أحكاما عامة تؤثر في سلوكه.

6- الطلاق في الجزائر:

تنحل الرابطة الزوجية في القانون الجزائري بالطلاق أو الوفاة، والطلاق هو حل العقدة ويتم بإرادة الزوجين، أو بطلب من الزوجة بواسطة القضاء أو بتراضي الطرفين أو بسبب نشوز أحد الزوجين أو بالمخالفة وهي الطلاق بالتراضي بين الزوجين على مال تدفعه الزوجة للزوج لقاء ما قدمه لها في الزواج.(العربي بلحاج، 1994، ص:217)

فالطلاق الذي كان لا يحدث إلا للضرورة أصبح عكس ذلك، فالشباب والكهول والشيوخ يقدمون سنويا على فك الرابطة الزوجية لأسباب تافهة كان بالإمكان تجاوزها لو توفرت لدى الطرفين وأوليائهم المسؤولية الكاملة، وعليه فإن نسبة الطلاق في الجزائر في تزايد مستمر، فأصبح الطلاق معضلة اجتماعية لها خطورتها في المجتمع.

وقد أجرى المركز الوطني للتحليل السكاني والتنمية عام 2003دراسة لصالح الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة خلصت إلى:

25 ألف طلاق تسجل سنويا من طرف كتابة الضبط عبر محاكم كل المجالس القضائية عام 2002 تم إحصاء 25628 إجراء خاص بالطلاق، أكثر من 12240 حالة تقدم بها الأزواج بسبب عدم الطاعة، مشيرا أيضا إلى أن من 8-10% من حالات

الطلاق التي أحصيت بين عامي 2000 و2002 سجلت من طرف الزوجات حيث تم تسجيل 2295 عام 2001 وأكثر من 2650 سنة 2002.

405 حالة طلاق بالخلع تمت في سنة 2000 و378 عام 2001 و778 حالة عام 2002. (إدارة الأحوال الشخصية بباتنة، 2008).

وقد أثبتت البحوث الاجتماعية والإحصائيات التي قام بها المسؤولون والباحثون في الجزائر وخاصة في المجتمع الحضري الجزائري، بأن معظم حالات الطلاق ترجع لعدة أسباب منها:

- السكن مع أهل الزوج.
- الخيانة الزوجية.
- العقم
- سن زواج المطلقة المبكر
- عدم القيام بالمهام الزوجية والمرض الطويل.(العربي بلحاج، 1994، ص219)

خلاصة:

من خلال ما سبق نستنتج مدى خطورة الطلاق، حيث أن انهيار الروابط الأسرية يؤدي إلى فقدان التوازن النفسي مما يؤثر على الصحة النفسية فيصبح المطلق يعاني من القلق والاكتئاب، وهذا ما يؤثر على علاقته مع بيئته الاجتماعية فيسوء توافقه الاجتماعي الذي سنوضحه في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث

التوافق

تمهيد

1- نشأة وطبيعة التوافق

2- تعريف التوافق

3- أ بعاد التواق

4- أساليب التوافق ومعاييره

5- نظريات التوافق

6-سوء التوافق

خلاصة

تمهيد:

الانسان كائن حي يحمل معه عددا من الحاجات النفسية والاجتماعية التي يسعى لإشباعها، ذلك أن سواء الإنسان مرتبط بالإشباع المتوازن لهذه الحاجات، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التوافق مع النفس ومع المجتمع، أي التوازن بين شخصه ومجتمعه وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التوافق من حيث نشأته وطبيعته وأبعاده ثم أساليب التوافق ومعاييره، مع التطرق إلى الأطر النظرية المفسرة للتوافق.

1- نشأة وطبيعة التوافق:

إن مفهوم التوافق من أكثر المفاهيم شيوعا في علم النفس ذلك أنه تقييم سلوك الانسان وعلم النفس إنما هو "علم سلوك الإنسان وتوافقه (سهير كامل أحمد، 2000، ص26) وتتفق أغلب كتب علم النفس أن أصل مفهوم التوافق مشتق أصوله من علم الأحياء أو البيولوجيا، فيذكر رتشارد لازاروس أن مفهوم التكيف"ADAPTATION" ترجع أصوله وتقع جذوره في علم الأحياء، وأن مفهوم التكيف كان حجر الزاوية في نظرية التطور التي وضعها تشارلز داروين "عام 1859،... ويضيف لازاروس أن مفهوم التكيف قد استعير من البيولوجيا، وتغير قليلا بوساطة علماء النفس، وأعيدت تسميته بالتوافق "ADJUSTEMENT" وذلك للتأكيد على نضال الفرد وكفاحه حتى يبقى ويتقدم في بيئته الاجتماعية والفيزيقية (عبد الفتاح محمد دويدار، 1994، ص ص522-523) ويشيع خلط ما بين مفهوم التوافق ومفهوم التكيف،فالأول مفهوم خاص بالإنسان في سعيه لتنظيم حياته وحل صراعاته ومواجهة مشكلاته من اشباعات واحباطات وصولا إلى ما يسمى بالصحة النفسية أو السواء أو الانسجام والتناغم مع الذات ومع الآخرين في الأسرة وفي العمل وفي التنظيمات التي ينخرط فيها، وعليه فالتوافق مفهوم إنساني (محمد جاسم محمد، 2004، ص14) أما المفهوم الثاني وهو التكيف فهو يشمل تكيف الإنسان والحيوانات والنبات إزاء البيئة الفيزيقية التي يعيشون فيها، ولكي يعيش الكائن الحي سواء كان إنسان أو حيوان أو نبات في البيئة عليه أن يكيف نفسه لها وأن يعدل من نفسه وظروفه لمواجهتها(فوزي محمد جبل،2000، ص64).

وعليه فالتوافق مفهوم إنساني، وهو يشير بشكل عام إلى نوع من المواءمة أو الملاءمة بين النفس ومتطلبات الموقف، فيكون موقف الإنسان أكثر من مجرد تكييف الإنسان لمتغيرات البيئة إذ قد يغير الانسان في البيئة لتكون متوافقة معه(أسماء بوعود، 2007، ص55).

فالتوافق هو تعديل الكائن بحيث يتلاءم مع البيئة وهو ما أسماه "يونغ" مغايرة، أو يلجأ الكائن إلى إحداث تعديل في البيئة وهو ما أسماه "يونغ" مماثلة (NORBERT SILLAMY,1983,P.12) ويتضمن التوافق الجوانب النفسية والاجتماعية، ويختص التكيف بالنواحي الفسيولوجية وبذلك تصبح عملية تغيير الإنسان لسلوكه ليتسق مع غيره بإتباعه للعادات والتقاليد وخضوعه للالتزامات الاجتماعية عملية توافق، وتصبح عملية تغيير حدقة العين باتساعها في الظلام وضيقها في الضوء الشديد عملية تكيف(عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص57)*.

وعلى الرغم من الاختلاف بين مفهومي التكيف والتوافق، إلا أنهما يلتقيان معا في تحقيق الانسجام وخفض القلق والتوتر وهو الهدف النهائي للسواء، حيث أنه في حالة التكيف يلجأ الكائن الحي إلى التعديل من نفسه لمواجهة ظروف البيئة لكي يتأقلم معها وحتى يشبع حاجاته ويصل إلى اللذة والبعد عن القلق، وأيضا في التوافق فإن الإنسان يسعى لمواجهة مشكلات حياته ودوافعه، فهو يسعى للحصول على الغذاء لإشباع دافع الجوع، ويسعى لإشباع دوافعه الاجتماعية بالبيئة وكل ذلك من أجل تحقيق اللذة والإنسجام، فإننا نرى التوافق والتكيف يلتقيان معا لإحداث اللذة للكائن وأن هدفهما واحد(فوزي محمد جبل،2000، ص64).

وقد ذكر حامد عبد السلام زهران في تعريفه للتوافق بأنه "عملية دينامية مستمرة تتناول السلوك والبيئة(الطبيعية والاجتماعية) بالتغيير والتعديل حتى يحدث توازن بين الفرد وبيئته"(حامد عبد السلام زهران، 1997، ص29)، وهذا التعريف يتماشى مع ما ذكرنا حيث أن التوافق يتناول السلوك والبيئة الطبيعية، وفي مفهوم التكيف السالف الذكر المتضمن تعديل الإنسان لنفسه لكي يتواءم مع البيئة الطبيعية، وهنا نرى أنه لا فرق بين تعريف التوافق والتكيف.

* - استعملنا اسم عبد الحميد الشاذلي للإشارة إلى مرجعه الخاص بالصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية.

2- تعريف التوافق:

تتضمن الحياة القيام بعمليات توافقية بصفة مستمرة، وبشكل دائم، وحالة التوافق هي حالة نسبية ومؤقتة، وعلى العموم يمكن أن نميز بين أربع مراحل لعملية التوافق هي التحريض، السعي إلى الحل، بلوغ الهدف، وتخفيض التوتر(أسماء بوعود،2007، ص56) وقد اهتم العلماء بتطوير تعريفات للتوافق، تسلط الضوء على هذا المصطلح وتجعله أكثر وضوحا.

2-1: المفهوم اللغوي للتوافق:

التوافق مأخوذ من وفق الشيء أي ملاءمته وقد وافقه موافقة واتفق معه توافقا، وجاء بالمعجم الوسيط التوافق في الفلسفة هو أن يسلك المرء مسلك الجماعة ويتجنب الشذوذ في الخلق والسلوك(باسم كراز، نعيم كباجة،2008)، ويعرف التوافق لغويا بأنه التآلف والتقارب واجتماع الكلمة، وهي نقيض التنافر والتخالف والتصادم، وهذا المفهوم يختلف عن الاتفاق الذي يعني المطابقة التامة(عمر السيف، 2007، ص23).

2-2: المفهوم الاصطلاحي للتوافق:

يوضح أحمد عزت راجح بأن التوافق "حالة من التواؤم والانسجام بين الفرد ونفسه وبينه وبين بيئته، وتبدو في قدرته على إرضاء أغلب حاجاته وتصرفه تصرفا مرضيا إزاء مطالب البيئة المادية والاجتماعية، ويتضمن التوافق قدرة المرء على تغيير سلوكه وعاداته عندما يواجه موقفا جديدا أو مشكلة مادية أو اجتماعية أو خلقية أو صراعا نفسيا....تغييرا يناسب هذه الظروف الجديدة، فإن عجز الفرد عن إقامة هذا التواؤم والانسجام بينه وبين بيئته ونفسه، قيل إنه "سيء التوافق" أو معتل الصحة النفسية، ويبدو سوء التوافق في عجز الفرد عن حل مشكلاته اليومية على اختلافها عجزا يزيد على ما ينتظره الغير منه، أو ما ينتظره من نفسه" (عبد الفتاح محمد دويدار، 1994، ص524).

ويتضمن تعريف عزت جانبين للتوافق هما: النفسي الداخلي بين الفرد ونفسه، والخارجي الاجتماعي بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها بما تحتويه من علاقات بين الأفراد في الأسرة والمدرسة والعمل وغيرها.

ويعرفه موسى بأنه:"العملية الدينامية المستمرة التي يقوم بها الفرد مستهدفا تغيير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقا بينه وبين نفسه من جهة، وبينه وبين البيئة من جهة أخرى"(باسم كراز، نعيم كباجة، 2008).

أما محمود الزيادي فيرى أن المقصود بالتوافق هو: "القدرة على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين مثمرة وممتعة، تتسم بقدرة الفرد على الحب والعطاء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى القدرة على العمل المنتج الفعال الذي يجعل من الفرد شخصا نافعا في محيطه الاجتماعي، "فالتوافق مفهوم شامل يرمز إلى حالة معينة من النضج يصل إليه الفرد " (أسماء بوعود، 2007، ص58)، وعلى الرغم من أن التوافق يعني تكوين علاقات نافعة ومثمرة في البيئة الاجتماعية للفرد، إلا أنه لا يعني بالضرورة الحصول على المكانة الاجتماعية الثابتة والرضا، فالتوافق هو مدى نجاح الفرد في اختيار أساليب فعالة لمجابهة متطلبات البيئة.

ومن وجهة نظر كراو و كراو (CROW ET CROW)"فالتوافق يعبر عن مدى قدرة الفرد على التلاؤم مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، في الوقت الذي يستطيع فيه أن يقيم علاقات منسجمة وسوية مع الظروف والمواقف والأشخاص الموجودين في البيئة المحيطة" (عبد الكريم قريشي، 1988، ص68).

وترى صبره محمد علي أن التوافق يشير إلى:" وجود علاقة منسجمة مع البيئة، تتضمن القدرة على إشباع معظم حاجات الفرد، وتلبية معظم المطالب البيولوجية والاجتماعية، والتي يكون الفرد مطالبا بتلبيتها، وعلى ذلك فالتوافق يشمل كل التباينات والتغيرات في السلوك والتي تكون ضرورية حتى يتم الإشباع في إصدار العلاقة المنسجمة

مع البيئة (صبرة محمد علي، 2005، ص125) وقد طور صالح مرحاب تعريفا أشار فيه إلى أن:" التوافق يتضمن تقبل الذات من جهة، وتقبل الآخرين من جهة أخرى، وإن تقبل الذات هو أساس عملية التوافق الشخصي، وأن تقبل الآخرين هو أساس عملية التوافق الاجتماعي(أسماء بوعود، 2007، ص58).

وعليه فإن عمليات توافق الانسانية تسعى لمقابلة متطلبين هامين هما:

1- متطلب اجتماعي:يتعلق بالتعامل مع الآخرين وينشأ بسبب المعيشة الجماعية، فللآباء مطالب اتجاه الأبناء تتعلق بالتعامل مع الظروف الحياتية اليومية واحتياجاتها من مأكل وملبس.

2- متطلبات داخلية: ناشئة عن التكوين الطبيعي للفرد ولها مطالب عضوية خاصة مثل الأكل والشرب والدفء والراحة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فللإنسان حاجات اجتماعية معينة مثل الحاجة إلى التحصيل والحاجة إلى تقدير الآخرين وغيرهما(جاسم محمد، 2004، ص23).

ويعرفه شوبين: "بأنه السلوك المتكامل، وذلك السلوك الذي يحقق للفرد أقصى حد من الاستغلال للإمكانات الرمزية والاجتماعية التي ينفرد بها الإنسان، فالإنسان يتميز بالقدرة الهائلة على استخدام الرموز وفي مرحلة الرشد يتقبل المسؤولية، ويشبع حاجات الغير وهذا التوافق يتميز بالضبط الذاتي والتقدير للمسؤولية الشخصية والاجتماعية(مصطفى خليل الشرقاوي، 1983، ص3).

ويرى أحمد فايق"أن التوافق هو حالة وقتية تتزن فيها قوى المجال بما فيه الشخص ذاته فكل مجال انساني يتضمن عديدا من القوى المتنافرة المتنازعة ويتضمن الإنسان الذي سينحو بسلوكه انتحاء خاصا حسب نظام هذه القوى حيث ينعكس عليه تأثير هذا الانتحاء".(سهير كامل أحمد، 2000، ص28)

وتعرفه إجلال محمد سرى بأنه: "عملية دينامية مستمرة يحاول الفرد فيها تعديل ما يمكن تعديله في سلوكه وفي بيئته الطبيعية والاجتماعية وتقبل ما لا يمكن تعديله فيها حتى تحدث حالة من التوازن والتوفيق بينه وبين البيئة تتضمن إشباع معظم حاجاته الداخلية ومقابلة أغلب متطلبات بيئته الخارجية".(إجلال محمد سرى، 1996، ص29)

3- أبعاد التوافق:

يندرج مفهوم التوافق تحت علم النفس، لدرجة دفع البعض إلى تعريف علم النفس على أنه العلم الذي يهتم بعمليات التوافق العامة للكائن الحي في بيئته فيهتم بدراستها، إلا أن هذا المفهوم شأنه شأن العديد من المفاهيم النفسية بقدر الاهتمام على أهميته نجد قدرا كبيرا مماثلا من الاختلاف على معناه.(عمر السيف،2007، ص25)

ويمكن تصنيف التوافق إلى:

3-1: التوافق الشخصي:

يشير إلى التوازن بين الوظائف المختلفة مما يترتب عليه أن تقوم الأجهزة النفسية بوظائفها بدون صراعات شديدة وتحقق السعادة في النفس وإشباع الدوافع والحاجات الداخلية الأولية(الفطرية والعضوية والفسيولوجية) والحاجات الثانوية المكتسبة ويعبر عن سلم داخلي حيث لا صراع داخلي وهو ما يحقق الأمن النفسي(صبرة محمد علي، 2005، ص:126-127) ويشمل السعادة مع النفس والثقة بها والشعور بقيمتها وإشباع الحاجات والسلم الداخلي والشعور بالحرية في التخطيط للأهداف والسعي لتحقيقها وتوجيه السلوك ومواجهة المشكلات الشخصية وحلها وتغيير الظروف البيئية والتوافق لمطالب النمو في مراحله المتتالية وهو ما يحقق الأمن النفسي. (عبد الحميد الشاذلي،2001، ص60)

3-2-التوافق الاجتماعي

3-2-1: تعريف التوافق الاجتماعي:

يعرف التوافق الاجتماعي بأنه: "القدرة على عقد صلات اجتماعية راضية مرضية مع من يعاشرونه أو يعملون معه من الناس، صلات لا يغشاها التشكيك أو الشعور بالاضطهاد، ودون أن يشعر الفرد بحاجة ملحة إلى السيطرة أو العدوان على من يقترب منه، أو برغبة ملحة في الاستماع إلى إطرائهم له أو في استدرار عطفهم عليه أو طلب المعونة منهم. (عمر الخلف،2008، ص84).

ويرى أحمد زكي بدوي أنه:" عملية اجتماعية تتضمن نشاط الأفراد والجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى الملاءمة والانسجام بين الفرد والفرد، وبين جملة أفراد وبيئتهم أو بين الجماعات ومن الضروري أن يتكيف الأفراد لما يسود مجتمعهم من عادات وأذواق وأراء واتجاهات حتى تسير جوانب الحياة الاجتماعية في توافق تام".(عبد الكريم قريشي، 1988، ص74)

ويرى زيدان بأنه:" الفهم الكفء للتغيرات الاجتماعية سواء كانت أفكارا أو عادات أو ابتكارات أو ظروف بحيث يتمكن الفرد من إيجاد صيغة للتفاهم المشترك بينه وبين التغيرات الحادثة، وبحيث تتضح له فكرته عن نفسه وبحيث تتمشى أهدافه مع أهداف الجماعة".(عمر الخلف، 2008،ص84)

وحسب فرج طه فإن التوافق الاجتماعي يعد من أخطر أنواع التوافق النفسي، بل من أهم علامات الصحة النفسية للفرد، وفشل الفرد في تحقيقه يعد دليلا واضحا على اضطرابه النفسي. (أسماء بوعود،2007، ص61)

والتوافق الاجتماعي هو:" توافق الفرد مع بيئته المادية والاجتماعية، ونقصد بالبيئة المادية كل ما يحيط بالفرد من عوامل فيزيقية مادية كالطقس والأنهار والبحار والأبنية والجبال ووسائل المواصلات، والأجهزة والآلات والمعدات وتسمى بالثقافة المادية، أما

البيئة الاجتماعية و تعني عناصر الثقافة اللامادية مثل القيم والمعايير والعادات والتقاليد والمعتقدات والأفكار والدين والعلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والآمال والأهداف والدوافع الاجتماعية".(فوزي محمد جبل، 2000، ص69)

ويعرف بأنه السعادة مع الآخرين والالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير الاجتماعية والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي وتقبل التغير الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي السليم والعمل لخير الجماعة والسعادة الزوجية مما يؤدي إلى تحقيق الصحة النفسية.(حامد عبد السلام زهران، ص29)

ويذكر أحمد عزت راجح:" أنه قدرة الفرد على عقد صلات اجتماعية مرضية، علاقات تتسم بالتعاون والتسامح والإيثار، فلا يشوبها العدوان، أو الإرتياب أو الاتكال أو عدم الاكتراث لمشاعر الآخرين.(عبد الكريم قريشي،1988، ص73)

وينفق صلاح مرحاب مع عبد الحميد جابر أنه ذلك النوع الذي يتعلق بطبيعة العلاقات مع الناس، وهو يتضمن الاتزان الاجتماعي والالتزام بأخلاقيات المجتمع والمعايير الاجتماعية وقواعد الضبط والتغير الاجتماعي، بالإضافة إلى سهولة التفاعل والاختلاط الاجتماعي.(أسماء بوعود، 2007، ص61)

وحسب أميرة منصور فالتوافق الاجتماعي هو: "قدرة الفرد على التلاؤم مع مجتمعه وذلك بتكوين العلاقات الاجتماعية السليمة مع الآخرين وبتعديل سلوكه الخاطيء وتغيير ما هو فاسد في مجتمعه".(أميرة منصور يوسف، 1997، ص166)

وأما زينب محمود شقير فترى بأن التوافق الاجتماعي: "هو قدرة الفرد على المشاركة الاجتماعية الفعالة، وشعوره بالمسؤولية الاجتماعية، وامتثاله لقيم المجتمع الذي يعيش فيه، وشعوره بقيمته ودوره الفعال في تنمية مجتمعه، وقدرته على تحقيق الانتماء والولاء للجماعة من حوله، والدخول في منافسات اجتماعية بناءة مع الآخرين، والقدرة على إقامة علاقات طيبة ايجابية مع أفراد المجتمع بما فيها الحرص على حقوق الآخرين في جو من

الثقة والاحترام المتبادل معهم، والشعور بالسعادة والامتنان لانتمائه للجماعة واحتلاله مكانة متميزة من خلال ما يؤديه من عمل اجتماعي تعاوني (زينب محمود شقير، 2003، ص6).

3-2-:2 مجالات التوافق الاجتماعي:

1- التوافق الدراسي:

ويتضمن نجاح المؤسسة التعليمية في وظيفتها، والتواؤم بين المعلم والطالب، بما يهييء للأخير ظروفا أفضل للنمو السوي، معرفيا وانفعاليا واجتماعيا، مع علاج ما ينجم في مجال الدراسة من مشكلات كالتخلف الدراسي والغياب والتسرب، هذا فضلا عن علاج المشكلات السلوكية التي يمكن أن تصدر عن بعض الطلاب(عبد الفتاح محمد دويدار، 1994، ص528)، ويمثل التوافق مؤشرا إيجابيا أو دافعا قويا لدفع التلاميذ إلى التحصيل من ناحية ويرغبهم في المدرسة ويساعدهم على إقامة علاقات متناغمة مع زملائهم ومعلميهم من ناحية أخرى، بل ويجعل العملية التعليمية خبرة ممتعة وجذابة. (صبرة محمد علي، 2005، ص128)

2- التوافق المهني:

يشمل الرضا عن العمل والرضا عن المهنة أو إرضاء للآخرين، ويشتمل على اختيار مناسب للمهنة وعلى استعداد لهذه المهنة عملا وتدريبا والدخول فيها والصلاحية إليها والانجاز والتقدم فيها(محمد جاسم محمد،2004، ص24)، وكذا العلاقات الطيبة مع الرؤساء والزملاء والتغلب على المشكلات، ولا ينبغي أن نفهم أن التوافق المهني هو توافق الفرد لواجبات عمله المحدودة، ويعني أن التوافق المهني أيضا توافق الفرد لبيئة العمل.(صبرة محمد علي، 2005، ص 127)

ويشير إلى الإنسجام بين العامل وعمله أيا ما كان هذا العمل، ويتحقق ذلك بعدة طرق أهمها: حسن اختيار المهنة الملائمة، والتدرب على أدائها بشكل جيد، وتقبلها

ورضا الفرد عنها، والاقتناع بها، ومحاولة الابتكار فيها، مع علاقات إنسانية راضية مرضية مع الزملاء والرؤساء.(عبد الفتاح محمد دويدار، 1994، ص528)

3- التوافق الأسري:

يعني السعادة الأسرية ويشمل الاستقرار الأسري والقدرة على تحقيق مطالب الأسرة وسلامة العلاقات بين الوالدين والتمتع بقضاء وقت الفراغ وبسيادة الحب والثقة بينهم(محمد جاسم محمد،2004، ص24)، ويعني أن تسود المحبة بين أفراد الأسرة، وأن ينظر الزوج وزوجه إلى العلاقات بينهما على أنها سكن ومودة ورحمة، وتقوم العلاقات بين أفراد الأسرة المتوافقة على الحب والاحترام والعون، وهذه العلاقات على ثلاثة محاور بين الزوجين، بين كل منهما والأبناء، بين الأبناء بعضهم وبعض، ويعتمد التوافق بين الزوجين على عدة عوامل من بينها:

1- حسن اختيار الزوج.

2- التقارب في الثقافة والتعليم والمستوى الاجتماعي

3- كما يعتمد أيضا على التوافق الجنسي بين الزوجين.(عبد الفتاح محمد دويدار، 1994، ص528)

4- التوافق الزواجي:

ويشمل السعادة الزوجية والرضا الزوجي الذي يتمثل في:

1- الاختيار المناسب للزوج.

2- الاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها وممارستها.

3- الحب المتبادل والإشباع الجنسي.

4- القدرة على حل المشكلات والاستقرار الزواجي (محمد جاسم محمد،2004، ص23)

5- التوافق الترويحي:

يقوم التوافق الترويحي في حقيقته على إمكانية التخلص مؤقتا من أعباء العمل ومسؤولياته أو التفكير فيه خارج مكان العمل، والتصرف في الوقت بحرية، وممارسة السلوك الحر التلقائي الذي يحقق فيه الفرد فرديته ويمارس فيه هواياته: رياضية كانت أم عقلية أو ترويجية، ويتحقق بذلك الانسجام. (عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص64)

6- التوافق الديني: الجانب الديني جزء من التركيب النفسي للفرد وكثيرا ما يكون مسرحا للتعبير عن صراعات داخلية عنيفة مثال ذلك ما نجده عند كثير من الشباب أصحاب الاتجاهات الإلحادية والتعصبية ويتحقق التوافق الديني بالإيمان الصادق ذلك أن الدين من حيث هو عقيدة وتنظيم للمعاملات بين الناس ذو أثر عميق في تكامل الشخصية واتزانها ويرضي حاجة الإنسان إلى الأمن، أما إذا فشل الإنسان في التمسك بهذا السند ساء توافقه واضطربت نفسه وأصبح منبعا للقلق(صبرة محمد علي، 2005، ص ص129-130)

7-التوافق الاقتصادي: إن التغير المفاجيء بالارتفاع أو الانخفاض في سد القدرات الاقتصادية يحدث اضطرابا عميقا في أساليب توافق الفرد ويلعب حدا لإشباع دورا بالغ الأهمية في تحديد شعور الفرد بالرضا أو الإحباط فيغلب على الفرد الشعور بالحرمان والإحباط إذا كان حد الإشباع عنده منخفضا ويغلب عليه الشعور بالرضا إذا كان حد الإشباع عنده مرتفعا(عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص63)

3-2-3- خصائص التوافق الاجتماعي:

عندما نتحدث عن التوافق الاجتماعي لابد لنا أن نتعرض للخصائص ومنها:

1-الدينامية: أي الاستمرارية وذلك لأن ظروف البيئة متغيرة باستمرار، فبما أن تكيف الانسان مع هذه الظروف حتى تتغير هذه البيئة مما يتطلب منه إعادة تكيفه من جديد مع هذا التغير الجديد، وكذلك فإن الحاجة الآن أصبحت تختلف عن السابق لأن

التحضر عجل وعقد الحياة بتغيرها، والظروف الاقتصادية الثقافية تساعد على التغير سواء مستوى الفرد أو الجماعة، فالطالب عندما يأتي إلى بيئة عسكرية جديدة بنظامها ومجتمعها على ما اعتمد عليه في جميع مراحل حياته سواء كان الطالب من بيئة معينة أو هجرة أو حتى مدينة مما يتطلب منه أن يعيد تكيفه مع هذه الحياة الجديدة بما تشتمله من قيم وعادات وتقاليد وتضع عليهم أعباء في محاولة التكيف هذه(عمر السيف، 2007، ص16).

2-المعيارية:

وتعني أن التوافق له قيم معينة وله مفهوم معياري، ويرى العلماء على أن معيار التوافق مرتبط بقياس القدرة على التوافق مع الظروف التي تواجه الفرد أو الجماعة.

3-النسبية:

فالتوافق وسوء التوافق يختلفان باختلاف الثقافة السائدة في المجتمع، فما يعتبر توافقا في مجتمع، قد يعتبر سوء توافق في مجتمع آخر، فكل مجتمع يرى أن العادات والقيم السائدة فيه هي الطريقة الصحيحة، وطريقة غيرهم هي خاطئة وسيئة.فمثلا في البيئة العسكرية فإن الطالب العسكري يتطلب منه أعمال يقوم بها اتجاه الرتب الأقدم خلاف الطالب في البيئة الجامعية مثل التحية العسكرية، والسرعة في تنفيذ الأوامر(عمر السيف، 2007، ص16)

4-الوظيفة:

بمعنى أن التوافق ينطوي على وظيفة هي تحقيق الاتزان من جديد مع البيئة(عبد الكريم قريشي، 1988، ص71)

3-2-4: مؤشرات التوافق الاجتماعي:

التوافق عملية دينامية مستمرة تتناول السلوك والبيئة الطبيعية والاجتماعية بالتغيير والتعديل حتى يحدث توازن بين الفرد وبيئته، وتتلخص مظاهر التوافق الاجتماعي فيما يلي:

1-الالتزام بأخلاق المجتمع:

إن عملية التطبيع الاجتماعي للفرد لابد أن تتضمن إلتزام الفرد بما في المجتمع من أخلاقيات مستمدة من الشرائع السماوية، ومن تراثنا الممتد عبر عصور تاريخنا المجيد، هذه الأخلاقيات تعتبر بمثابة معايير لضبط سلوك الفرد في ضوء هذه الأخلاقيات حتى لا يكون خارجا أو منحرفا عن نظام هذا المجتمع ويتعرض لعقاب المجتمع بقوانينه الوضعية التي سنها للحفاظ على الأخلاقيات، وحينما يلتزم الفرد بهذه المجموعة من الأخلاقيات فإن هذا دليلا على توحد الفرد مع الجماعة، ويؤدي إلى انتمائه إليها ويشعر في كنفها بالرضا والسعادة والإرتياح النفسي وهذه مشيرات تشير إلى التكيف والتأقلم. (فوزي محمد جبل، 2001، ص ص322-323)

2- الامتثال بقواعد الضبط الاجتماعي:

كل مجتمع تنظمه مجموعة من القواعد والنظم التي تمثل نموذجه الثقافي المادي واللامادي، والتي تؤدي إلى تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، ويحكمه كذلك النسق القيمي الذي ترتضيه الجماعة، وتتدرج فيه القيم طبقا لأهميتها لديهم، فالفرد أثناء تطبعه اجتماعيا مع مجتمعه يتعرف مع هذه القواعد من نموذج ثقافي ونسق قيمي ويكتسبها ويتشبع بها إلى أن تصبح جزءا من تكوينه الاجتماعي، وأنماطا تحدد سلوكه داخل الجماعة وخارجها وتؤدي به إلى عملية الضبط الاجتماعي في التحكم في انفعالاته وعواطفه المتصارعة، وتوجيهها الوجهة التي ترتضيها الجماعة، كما أن عملية الضبط التي يتمثل بها الفرد تعتبر بمثابة الرقيب على أفعاله وأعماله وأوجه نشاطه وتنظم حياته

النفسية والاجتماعية داخل إطار علاقاته الاجتماعية، وأيضا هي الرقيب عليه أثناء محاولاته في تأكيده لذاته والتعبير عن مشاعره وعواطفه وانفعالاته، وفي سعيه الدؤوب لتحقيق مستوى طموحاته وكل ذلك في إطار سلوكي يرتضيه المجتمع، وأيضا فإن الضبط الاجتماعي هو الموجه له في نبذ ورفض الأنماط السلوكية التي تغاير وتناقض قواعد ونظم ومعايير المجتمع والتي لا يقرها هذا المجتمع، إذن عملية الضبط الاجتماعي والتي تنمو أثناء تطبع الإنسان اجتماعيا هي بمثابة الموجه لسلوك الفرد وتنظيم حياته مما يؤدي به إلى التوافق الصحيح مع البيئة التي يعيش فيها.(فوزي محمد جبل، 2000، ص ص71-72).

3-الكفاية في العمل:

تعتبر قدرة الفرد على العمل والإنتاج والانجاز والابتكار والنجاح دليلا على توافق الفرد في محيط عمله، ولأن الفرد الذي يزاول مهنة أو عملا معينا يرتضيه، وتتاح له الفرصة فيه لاستغلال قدراته وإمكاناته وتحقيق ذاته فإن ذلك يحقق له الرضا والسعادة ويجعله متوافقا مع هذا العمل. (فوزي محمد جبل،2000، ص325)

4- المسؤولية الاجتماعية:

وهي أن يحس الفرد بمسؤولية إزاء الآخرين وإزاء المجتمع بقيمه وعاداته ومفاهيمه وفي هذه الحالة يكون الشخص غيريا يهتم بالآخرين ومن ثم يبتعد عن الأنانية والذاتية، ويتمثل في سلوك الفرد الاهتمام بمجتمعه والدفاع عنه وحماية منجزاته وعدم التفريط في مصادر الثروة في بلده.(صالح حسن الداهري، 1999، ص:59) .

4- أساليب التوافق ومعاييره:

4-1- أساليب التوافق:

يمكن أن يلجأ الفرد إلى كثير من أساليب التوافق وهي حيل دفاعية قد تقلل من الواقع المباشر لمثيرات الضغط ومن هذه الأساليب نجد:

4-1-1- الحيل الدفاعية الإنسحابية:

1- الإنسحاب: عند مواجهة المواقف المزعجة والمؤدية إلى الفشل يلجأ بعض الأشخاص إلى اختيار أبسط الطرق للتخلص منها وهي آلية الإنسحاب والنأي بالنفس وذلك مثل النوم والأحلام وتناول المشروبات الكحولية ... (شكوى نوابي نجاد، 2004، ص160).

2- النكوص: عند ما يجابه الإنسان بصراع لا قبل له به ولا طاقة، فإنه يتراجع أو ينسحب إلى أدوار سابقة من عمره (فخري الدباغ، 1983، ص42).

3- الإنكار: ومعناه أن يتنكر الأنا أو يتبرأ آليا من أحد طرفي الصراع الأقل أهمية والأشد سلبية على نفسه كالأم التي توفي ولدها وأنكرت الواقع الأليم وبقيت تتصرف كما لو كان ولدها على قيد الحياة (فوزي محمد جبل، 2008، ص97).

4- التبرير: يحاول بواسطته الفرد إثبات أن سلوكه معقول وله ما يبرره أو يجيزه، ولذا يستحق القبول من الذات ومن المجتمع (حلمي المليجي، 2000، ص66).

4-1-2- الحيل الدفاعية العدوانية:

1- العدوان: هو رد فعل مباشر للإحباط، يوجهه الفرد نحو الشخص أو الشيء المتسبب في إعاقته لتحقيق أهدافه للتخفيف من الشعور بالفشل.

2- الإسقاط: وذلك بهدف إسقاط الإنسان ما لديه من عيوب ونقائص وغيرها من الرغبات السيئة أو الصفات المذمومة على غيره للحفاظ على ذاته والتخفيف من شدة آلامه. فبدلا من أن نقر بأننا نكره شخصا فإننا ننسب الكراهية للشخص هذا، وقد

تعذبنا ضمائرنا فنخفف من عذابات الضمير بالقول إننا مضطهدون (فيصل عباس، 1996، ص39).

4-1-3- الحيل الدفاعية الإبداعية:

1- الكبت: آلية دفاعية ضد تهديد أو صراع داخلي حيث يلجأ الفرد إلى طرد الذكريات والخبرات المؤلمة والدوافع غير المقبولة من دائرة الشعور إلى منطقة اللاشعور، وإقصاء الدوافع والذكريات عن الشعور لا يقضي عليها في الواقع، وإنما يمنع إدراكها لتجنب ما يسببه إدراكها من قلق واضطراب (مصطفى عشوي، 2003، ص179).

2- التكوين العكسي: عبارة عن إبدال المشاعر المسببة للحصر بمشاعر مناقضة لا تتسبب فيه، كالذي يخاف ولا يريد أن يطلع الناس على خوفه، فيظهر الشجاعة ويغالي فيها. (فيصل عباس، 1996، ص39).

3- التقمص: هو آلية لا شعورية لبناء الشخصية بالإعتماد على الآخر، بخدمة نموذج مع فرد آخر ودمج خصوصياته ومطابقتها (gustave Fisher, 1996, p202).

الإزاحة: يحاول الفرد تناول عواطفه وأفكاره المتجمعة والمشحونة ليزيحها ويوجهها إلى أفكار ومواضيع وأناس غير الذين كانوا في بدايتها (فخري الدباغ، 1983، ص40). ففي مثال الطفل هانز، نجد الحقد الموجه نحو الأب (نزوة ممنوعة) غير مريح ومفجر للخوف من الأب، فبالإزاحة تصبح العاطفة غير المريحة الممثلة في موضوع هو الأب مثبتة على ممثل نزوي آخر هو الحصان (jean Bergeret , 1979, p97).

5- التسامي: أي التعبير عن الدافع المحبط بأسلوب يرتضيه المجتمع، فالدافع الجنسي الذي لم يلق إشباعا، قد ينجح الفرد في خفض حدة توتره بالإلتجاء إلى نشاطات بديلة تعمل على تصريف جزئي للطاقة الجنسية كالرسم والروايات الغرامية ... (حلمي المليجي، 2000، ص68).

6- التعويض: يلجأ إليه الإنسان لشعوره بالفشل والعجز في إشباع دافع قوي، أو إخفاء عيب جسمي أو عقلي، فيقوم الفرد لا شعوريا بسلوك معين لتخفيف القلق والضغط.

4-2- معايير التوافق:

للتوافق نوعان هما التوافق الحسن أو السوي، والتوافق السيء أو غير السوي يقتضي التمييز بينهما وجود معيار خارجي يسهل تصنيف السلوك ووضعه في المكان المناسب له، ونظرا لكثرة الإتجاهات المفسرة للسلوك الإنساني، فقد ظهرت العديد من المعايير التي تمكننا من تحديد نوع السلوك، ويتفق أحمد عزت وعباس محمود عوض على أن هناك أربعة معايير هي:

4-2-1- المعيار الإحصائي: Statistical

يشير مفهوم التوافق طبقا للمعيار الإحصائي إلى القاعدة المعروفة بالتوزيع الإعتدالي والسوية طبقا لهذه القاعدة تعني المتوسط العام لمجموعة الخصائص والأشخاص، والشخص اللاسوي هو الذي ينحرف عن المتوسط العام لتوزيع الأشخاص أو السمات أو السلوك والمفهوم الإحصائي بذلك لا يضع في الإعتبار أن التوافق عند الشخص ينبغي أن يكون مصحوبا بالرضا عنده وبتوافقه مع نفسه. (عبد الحميد محمد الشاذلي، 2001، ص ص27-28)*.

* - استعملنا اسم عبد الحميد محمد الشاذلي للإشارة إلى مرجعه الخاص بالتوافق النفسي للمسنين.

4-2-2- المعيار المثالي: Ideal

وهو عبارة عن أحكام قيمية تطلق على الأشخاص، ويستمد أصوله من الأديان المختلفة، والسواء حسب هذا المعيار هو الإقتراب من كل ما هو مثالي، والشذوذ هو الإنحراف عن المثل العليا. (عبد الكريم قريشي، 1988، ص84)

ومن الصعب الإعتماد على المعيار المثالي في أحكامنا، وذلك لأن المثالية ليست محددة تحديدا دقيقا، ولأننا لسنا أشخاصا مثاليين فكيف يمكننا الحكم على الآخرين بالمثالية.

4-2-3- المعيار الحضاري: Cultural

فالشخص السوي هو من يساير قيم ومعايير مجتمعة، أما الشاذ فهو الذي يخالف تلك القيم والمعايير.

ولكن هذا المعيار لا يمكن قبوله لكونه يعتمد على المجتمع، ويقلل من قيمة الفرد وقدراته كما أن قيم المجتمع ومعاييره ليست حتما صالحة وهي تختلف من مجتمع لآخر.

4-2-4- المعيار الباثولوجي: Pathological

يتحدد مفهوم التوافق في ضوء المعايير الكلينيكية لتشخيص الأعراض المرضية، فالصحة النفسية تتحدد على أساس غياب الأعراض والخلو من مظاهر المرض، ولكن التوافق بهذا المعنى يعتبر مفهوما مضللا وضيقا، فلا يكفي أن يخلو الفرد من الأعراض لكي نعتبره متوافقا، ولكن ينبغي أن تلقى أهدافه وطاقاته توظيفا فعالا في مواقف الحياة المختلفة ويحقق ذاته بشكل بناء (عبد الحميد محمد الشاذلي، 2001، ص30).

وإضافة إلى ما حدده أحمد عزت وعباس عوض فقد أضاف فرج طه معيار آخر هو:

4-2-5- المعيار الطبيعي: Natural

السواء حسب هذا المعيار كل ما يعتبر طبيعي من الناحية الفيزيقية أو الإحصائية، والسلوك السوي هو الذي يساير الأهداف، والشاذ هو الذي يناقضها. إذا فهذا المعيار لا يختلف عن النظرة الإجتماعية والمثالية، ذلك أن ما هو طبيعي في مجتمع ما قد يكون غير ذلك في مجتمع آخر (عبد الكريم قريشي، 1988، ص85).

وخلاصة القول أن المعيارين المثالي والإحصائي أهم المعايير المستخدمة وأكثرها قبولا وشمولا في وصف السواء والشذوذ.

5- نظريات التوافق:

هناك الكثير من النظريات التي حاولت تفسير التوافق لدى الأفراد، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

5-1- النظرية البيولوجية:

ويقول مديروها أن جميع أشكال الفشل في التوافق تنتج عن أمراض تصيب أنسجة الجسم خاصة المخ ومثل هذه الأمراض يمكن توارثها أو اكتسابها خلال الحياة عن طريق الإصابات والجروح والعدوى أو الخلل الهرموني الناتج عن الضغط الواقع على الفرد وترجع اللبنات الأولى لهذه النظرية لجهود كل من داروين ومندل وجالتون وكالمان (محمد جاسم، 2004، ص24).

ويعرف التوافق من هذا المنظور بأنه: المحافظة على مستوى الإتزان الداخلي للجسم لدى الفرد عن طريق تعلم مجموعة من الطرق والأساليب التي تعمل على خفض حدة القلق واضطراب الجسم كلما زاد ذلك عن الحد المعلوم وتعزو السبب في سوء التوافق إلى عدم المحافظة على مستوى الإتزان الداخلي للجسم بسبب عدم تعلم الطرق التي تعمل على تخفيف اضطراب الجسم (عمر السيف، 2007، ص29).

5-2- النظريات النفسية:

5-2-1- نظريات التحليل النفسي:

أ- فرويد: حسبه فعملية التوافق غالبا ما تكون لا شعورية، فلا يعي الفرد الأسباب الحقيقية لكثير من سلوكياته، ويرى فرويد أن العصاب والذهان ما هي إلا مظهر من مظاهر سوء التوافق، ويعتمد التوازن النفسي على قوة الأنا، فبقدر قوة الأنا يكون نجاحه في إحداث التوازن، أما إذا فشل الأنا في مهمته فيكون الفرد معرض لأي صورة من صور اللاسواء.

والمظهران الأساسيان للشخصية السوية عند فرويد هي أن يكون في استطاعة الفرد أن يحب وأن يعمل، والقدرة على الحب هنا تعني أن يكون الفرد في وضع يسمح له بتقديم الحب الخالص للآخرين وأن يتلقاه منهم، وكذلك فإن القدرة على العمل والإنتاج مؤشر آخر على السواء، لا يقوم إلا على قاعدة من توازن الوظائف النفسية. (عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص70).

ب- يونغ: اعتقد يونغ أن مفتاح التوافق والصحة النفسية يكمن في استمرار النمو الشخصي دون توقف أو تعطل كما أكد على أهمية اكتشاف الذات الحقيقية وأهمية التوازن في الشخصية السوية المتوافقة. (محمد جاسم، 2004، ص25).

كما قرر يونغ بأن الصحة النفسية والتوافق السوي يتطلبان الموازنة بين الميول الإنطوائية والإنبساطية.

جـ- أدلر: اعتقد أن الطبيعة الإنسانية تعد أساسا أنانية وخلال عمليات التربية فإن بعض الأفراد ينمون ولديهم اهتمام اجتماعي قوي ينتج عن رؤية الآخرين مستجيبين لرغباتهم ومسيطرين على الدافع الأساسي للمناقشة دون مبرر ضد الآخرين طالبا للسلطة أو للسيطرة. (محمد جاسم محمد، 2004، ص25)

5-2-2- النظرية السلوكية:

ترى هذه النظرية أن أنماط التوافق وسوء التوافق تعد متعلمة من خلال الخبرات التي تعرض لها الفرد في حياته، فإذا تعلم الفرد أساليب سوية تكونت لديه عادات سوية، وبالتالي أصبح متوافقا، أما إذا تعلم أساليب سلوكية خاطئة فإنه يكون سيء التوافق (عمر السيف، 2007، ص33).

إذا فالشخصية المتوافقة رهن بتعلم عادات صحيحة سليمة وتجنب اكتساب العادات السلوكية غير الصحيحة أو غير السليمة، ومظاهر الشخصية المتوافقة عند السلوكيين هي أن يأتي الفرد السلوك المناسب في كل موقف حسبما تحدده الثقافة التي يعيش في ظلها الفرد. (عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص70).

ويتعلم الإنسان عددا من الأساليب السلوكية الملائمة للتوافق مع أحداث الحياة منها:

1- الهجوم: يلجأ الإنسان للهجوم للقضاء على العدو، أو الإضرار به، وغالبا ما يحتوي على مستوى من العدوان كوسيلة لمقاومة الخطر.

2- الإنسحاب: وهو طريقة سهلة لمواجهة الضغط والتوتر، وهو عكس الهجوم حيث لا يتطلب بذل جهد كبير، فما على الفرد إلا الإبتعاد عن الموقف المهدد والخطير.

3- الخضوع والإستسلام: يواجه الإنسان أحيانا بمواقف لا يبدو فيها أي أمل للنجاة أو تحاشي الضرر أو التغلب عليه، مما يشعره بالإكتئاب وباليأس، ويظهر ذلك جليا في الحرب على وجه الخصوص عندما يواجه الإنسان فيتغلب هذا العدو عليه فلا يستطيع مقاومته أو الهروب منه مما يجبره على الإستسلام له (عمر السيف، 2007، ص34).

5-2-3- النظريات الإنسانية:

هي مدرسة متكونة من مجموعة من العلماء يجمعهم الإعتراض على التحليل النفسي والمدرسة السلوكية، ويجمعون على تأكيد بعض الجوانب التي تميز الإنسان عن الحيوان مثل الحرية والإبداع والإرادة، وأهم رواد المدرسة الإنسانية: كارل روجرز، أبراهام ماسلو، جوردن ألبورت، وبيرز.

أ- كارل روجرز: يشير روجرز إلى أن الأفراد الذين يعانون من سوء التوافق يعبرون عن بعض الجوانب التي تقلقهم فيما يتعلق بسلوكاتهم غير المتسقة مع مفهومهم عن ذواتهم (محمد جاسم، 2004، ص25).

ويرى روجرز أن معايير التوافق تكمن في ثلاث نقاط:

* الإحساس بالحرية.
* الإنفتاح على الخبرة.
* الثقة بالمشاعر الذاتية.

ب- أبراهام ماسلو: يرى ماسلو أن صاحب الشخصية المتوافقة هو "الشخص الذي يحقق ذاته" وتحقيق الذات يعني تحقيق القوى الكامنة الفطرية عند الشخص والفرد الذي حظي بإشباع حاجاته الأساسية هو الشخص الذي يستطيع أن يحقق ذاته، ومن خصائص الشخصية المتوافقة:

* تقبل للذات وللآخرين وللطبيعة.
* التمييز بين الوسائل والغايات.
* الخلق والإبداع.
* إدراك أكثر فاعليه للواقع وعلاقات مريحة معه.
* الشعور القوي بالإنتماء والتوحد مع بني الإنسان وشعور عميق بالمشاركة الوجدانية والمحبة لبني الإنسان ككل.
* علاقات شخصية متبادلة عميقة.

* الإستقلالية الذاتية عن الثقافة وعن البيئة. (عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص70)

جـ- بيرز: أكد على أهمية التنظيم أو التوجيه وعلى أن يحيا الأفراد ،هذا والآن دون خوف من المستقبل لأن هذا سيفقد الأفراد شعورهم الفعلي بالرضا. (محمد جاسم، 2004، ص25).

وحسبه فالشخص المتوافق هو من يتقبل المسؤوليات ويتحملها على عاتقه ولا يلي بها للآخرين.

5-3- النظرية الإجتماعية:

من روادها فيرز، دنهام، ردليك، فيقرون أن هناك علاقة بين الثقافة وأنماط التوافق فلقد ثبت أن هناك اختلاف في الأعراض الإكلنيكية للأمراض العقلية بين الأمريكيين والإيطاليين وبين الأمريكيين والإيرلنديين (محمد جاسم، 2004، ص25) وتنظر هذه النظرية إلى التوافق من خلال مظاهر السلوك الخارجي للفرد أو الجماعة، فالفرد عادة ما يلجأ إلى جماعة من الأفراد المحيطين به ويسعى إلى الإنقياد لهم لكي يحقق التوافق، كما أوضحوا أن الطبقات الإجتماعية في المجتمع تؤثر في التوافق حيث صاغ ذوو الطبقات الإجتماعية الدنيا مشاكلهم بطابع فيزيقي، كما أظهروا ميلا قليلا لعلاج المعوقات النفسية، في حين صاغ ذوو الطبقات الإجتماعية العليا والراقية مشكلاتهم بطابع نفسي وأظهروا ميلا أقل لمعالجة المعوقات الفيزيقية.(عمر السيف، 2007، ص ص 29-30)

وعندما نتعرض لدراسة التوافق في ضوء هذا المدخل، فيجب أن نشير إلى أن تعقد المجتمع الحديث يؤدي إلى تقليل فرص تكامل الشخصية، والدليل على ذلك الزيادة في نسبة من يقعون فريسة الأمراض النفسية والعقلية والعصبية في المجتمع الحديث المتغير باستمرار.

وما يعاب على النظريات السابقة الذكر (البيولوجية، النفسية، الإجتماعية) وذات المنشأ الغربي هو إهمالها الجانب الروحي الديني في تفسير التوافق واللاتوافق، وهذا ما أدى إلى قصور في فهمهم للشخصية الإنسانية، وفي اتفاقهم على العوامل المحددة للشخصية المتوافقة وغير المتوافقة، مما أدى إلى اختلافهم حول مفهوم الصحة النفسية، إذا لا نستطيع فهم الإنسان إذا اقتصرنا في دراسة التوافق على الجوانب البيولوجية والنفسية والإجتماعية وأهملنا الجانب الديني.

ولذلك اجتهد بعض علماء النفس المسلمين في وضع نماذج للتوافق والصحة النفسية، وأعطوا الجانب الروحي فيها اهتماما مركزيا ذلك أنهم يعتبرون أن السلوك الذي يحقق التوافق السوي للفرد هو السلوك الإسلامي، فالإسلام هو دين الفطرة والسلوك المنبثق عنه هو السلوك اللائق بالإنسان كما خلقه الله تعالى، وكما يجب أن يراه في أرضه وتحت سمائه، وعندما يوافق السلوك الإنساني تعاليم الإسلام فذلك هو الطريق إلى تحقيق التوافق النفسي والصحة النفسية. (أسماء بوعود، 2007، ص77)

6- سوء التوافق:

إن الإنسان في تفاعله الدائم مع بيئته قد يفشل في تحقيق التوافق النفسي، وللفشل في تحقيق التوافق أسباب متعددة منها:

6-1- الشذوذ الجسمي والنفسي:

ويقصد به أن يكون الفرد ذا خاصية جسمية أو عقلية عالية جدا أو منخفضة جدا، في مثل هذه الحالات يحتاج إلى اهتمام ورعاية خاصة مما يؤثر على استجاباته للمواقف المختلفة فطويل القامة طولا مفرطا أو القصير قصرا مفرطا أو الذكي ذكاء عاليا أو ضعيف العقل كل منهم يعامله المجتمع ا بطريقة معينة قد تؤثر على توافقه. (صبرة محمد علي، 2005، ص140)

6-2- عدم إشباع الحاجات الجسمية والنفسية:

فيؤدي عدم إشباعها إلى اختلال توازن الكائن الحي مما يدفعه إلى محاولة استعادة توازنه ثانية فإذا تحقق له ذلك حقق توازنا أفضل، أما إذا فشل فيظل التوتر باقيا، مما يدفعه إلى اللجوء إلى حلول غير موفقة لا تخفض من حدة التوتر.

6-3- تعلم سلوك مغاير للجماعة:

تهدف عملية التنشئة الإجتماعية إلى تعليم الفرد معايير السلوك الخاصة بالجماعة، إلا أن هذه العملية يقوم بها أفراد يختلفون فيما بينهم في تطبيق النظم الأولية لعملية التنشئة الإجتماعية، وقد يؤدي هذا إلى انحراف الأفراد في فئتين، أولئك الذين دربوا إجتماعيا عن طريق التنشئة الإجتماعية على السلوك المنحرف مثل الأحداث المنحرفين الذين ربوا في أسر تشجع على الإنحراف، وأولئك الذين تربوا على التوافق السوي غير أنهم انحرفوا لظروف ألمت بهم مثل الحدث الذي ينحرف في مراهقته بالرغم من تنشئته في أسرة لا تشجع على الإنحراف.(عبد الحميد الشاذلي، 2001، ص72)

6-4- الصراع بين أدوار الذات:

إن كل ذات تؤدي دورا معينا يتوقعه منها المجتمع وتتعلمه أثناء تنشئتها الإجتماعية إلا أن التنشئة أحيانا قد تعلم الفرد دورا غير دوره الأساسي كمعاملة الولد على أنه بنت كما قد يتعارض دوران للذات الواحدة كدور السيدة العاملة كأم وموظفة. (صبرة محمد علي، 2005، ص141)

6-5- عدم القدرة على الإدراك والتمييز بين عناصر الموقف:

وخاصة عند ضيق مجال حياة الفرد، مما يصعب عليه إدراك العناصر المختلفة للموقف، وبالتالي تكون الإستجابة غير مناسبة، وذلك كما في حالات الخطر فيعقد الفرد الموقف ولا يستطيع أن يدرك عناصره إدراكا واضحا فتكون استجابته عشوائية وغير منظمة.

6-6- القلق:

وهو خوف غامض مبهم لا يعرف له سبب ويعتبر حجر الزاوية في جميع حالات المرض النفسي.

ويختلف تأثير العوامل السابقة الذكر تبعا لعدة متغيرات هي:

1- المدة: وتتمثل في الفترة الزمنية التي يستمر فيها تأثير العامل.

2- الشدة: وتتمثل في مدى قوة العامل المؤثر.

3- الحالة الجسمية والانفعالية أثناء تعرض الفرد للعوامل المؤدية لسوء التوافق.

4- إدراك الفرد للعامل: يتمثل في التصور المعرفي للموقف هل هو مثير للإحباط أم لا.

خلاصة:

إذا فالتوافق خاصية ودافع يحتاج إليه الإنسان من أجل توازنه وتكيفه مع نفسه ومع البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي استمرار الحياة الإنسانية والتغلب على عقباتها وذلك بأساليب وطرق متعددة حسبما يقتضيه الموقف، ومهما تعددت تلك الآليات وتنوعت فإنها في النهاية تنتهي قي إلى مسلك واحد وهو توافق الفرد.

الدراسة الميدانية ونتائجهـــــا

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

1- المنهج

2- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

3- أدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية

4- إجراءات الدراسة الميدانية

5- الأساليب الإحصائية

الخلاصة

1- المنهج:

المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

والمنهج المتبع في أي دراسة نفسية أو تربوية يستوحى عادة من طبيعة الموضوع الذي يدرسه والمشكلة التي يعالجها، وفي دراستنا الحالية، ووفقا لمشكلة البحث المطروحة إرتأينا أن المنهج الملائم لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي، الذي لا يقتصر على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، بالإضافة إلى استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج الإستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، 2002، ص87)، فالمنهج الوصفي هو تقرير خصائص موقف معين أي وصف العوامل الظاهرة. (عبد الفتاح محمد دويدار، 2000، ص173)

ويشمل المنهج الوصفي على عدة أنماط من الدراسات وما يهمنا هنا الدراسات المقارنة التي تركز على إجراء المقارنات بين الظواهر لاكتشاف العوامل التي تصاحب حدثا معينا وتفسيرها من أجل فهم تلك الظواهر أو الأحداث، والبحث الجاد عن أسباب حدوثها عن طريق إجراء المقارنات واكتشاف العوامل التي تصاحب حدثا معينا أو ظاهرة معينة (سامي محمد ملحم، 2004، ص100). ويأتي إتباعنا للمنهج الوصفي المقارن دون غيره نظرا لطبيعة الموضوع، حيث لا نستطيع إخضاع المطلقين إلى فترة زواج ثم نعيد تطليقهم ثانية، وقياس التوافق الإجتماعي في كلا الفترتين، وكذلك فإن الدراسة تهدف للكشف عن الفروق بين المطلقين في ضوء متغيرات الجنس، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الطلاق، ومن هنا كان لزاما إتباع المنهج الوصفي المقارن دون باقي المناهج.

وللمنهج الوصفي كغيره من المناهج خطواته التي يتدرج عليها ليصل إلى نتائج تساهم في تقدم المعرفة، حيث حاولنا في دراستنا الوصفية الحالية الإلتزام بهذه الخطوات والسير وفقا لها حيث عرفنا مشكلة البحث وحددناها نظريا، ووضعنا الفروض، ثم نزلنا إلى الميدان واخترنا العينة المناسبة التي طبقنا عليها مقياس التوافق الإجتماعي لـ هيو.م.بل، وبعد جمع البيانات تم إخضاعها للمعالجة الإحصائية الإستدلالية للوقوف على النتائج وتحليلها، ومن ثم تعميمها مما يساعد على إثراء التراث العلمي.

2- عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

بعد التأكد من أن طبيعة الموضوع المدروس تتطلب المعاينة للحصول على البيانات المطلوبة، من الضروري تحويل إهتمامنا إلى عينة تعطي نتائج ذات دقة (فضيل دليو، ص52)، ونقصد بالعينة طريقة جمع البيانات والمعلومات من وعن عناصر وحالات محددة يتم اختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر مفردات ومجتمع الدراسة وبما يخدم ويتناسب ويعمل على تحقيق هدف الدراسة (ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، 2000، ص137). واعتمدنا في دراستنا على عينتين:

2-1- العينة الإستطلاعية:

وكان الهدف من هذه العينة هو حساب الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق الإجتماعي لهيو.م.بل، تعريب محمد عثمان نجاتي، وقد اعتمدنا على عينة قوامها أربعون (40) فردا تم اختيارهم بطريقة عرضية، ويمكن توضيح خصائص هذه العينة كما يلي:

1- من حيث الجنس: تتكون العينة الإستطلاعية من 19 فردا من الذكور، و21 من الإناث والجدول رقم (3) يوضح توزيع النسب المئوية للجنس.

جدول رقم (3): توزيع النسب المئوية الخاصة بالجنس للعينة الإستطلاعية

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	19	% 47,5
إناث	21	% 52,5
المجموع	40	% 100

2- من حيث السن: تتراوح أعمار أفراد عينة الدراسة الإستطلاعية بين 24 و53 سنة والجدول رقم(4) يوضح توزيع النسب المئوية الخاصة بأعمار أفراد العينة الإستطلاعية.

جدول رقم (4): توزيع النسب المئوية لأعمار أفراد العينة الإستطلاعية

العمر	30-24	40-31	53-41	المجموع
العدد	18	10	12	40
النسب المئوية	% 45	% 25	% 30	% 100

3- من حيث المستوى التعليمي: يتدرج المستوى التعليمي لأفراد العينة الإستطلاعية من الإبتدائي إلى الجامعي، ويوضح الجدول رقم (05) المستوى التعليمي للعينة الإستطلاعية:

جدول رقم (5): يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة الإستطلاعية

المستوى التعليمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	01	08	11	20	40
النسب المئوية	% 2,5	% 20	% 27,5	% 50	% 100

وقد تم اختيار أفراد العينة الإستطلاعية من موظفي المؤسسة العقابية الوقائية آريس، بلدية آريس، مركب الأمومة والطفولة آريس، وتم استخدام مقياس التوافق الإجتماعي مع الأربعين فردا، وبعد تصحيح المقياس استخدمت الدرجات لحساب الخصائص السيكومترية والتأكد من صدق وثبات المقياس.

2-2- عينة الدراسة الأساسية:

1- طريقة اختيار العينة: نظرا لخصوصية العينة، فقد تم اختيار عينة مقصودة، التي يمكن تعريفها بأنها العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث، نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، كما يتم اللجوء لهذا النوع من العينات في حالة توافر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي. (محمد عبيدات وآخرون، 1999، ص96)

وفي الدراسة الحالية أين سنقوم بدراسة تأثير الطلاق على التوافق الإجتماعي، فإن الدراسة ستنصب على المطلقين والمطلقات، ونظرا لتوافر هذه الخاصية فيهم دون غيرهم من أفراد المجتمع، فإن أنسب طريقة للمعاينة هي العينة المقصودة حيث يتجه الباحث إلى هؤلاء الأفراد مباشرة لجمع البيانات اللازمة التي تساعد على استخراج النتائج ومن ثم تحليلها.

2- حجم العينة: أجريت الدراسة الأساسية على عينة متكونة من 78 فردا، مصنفين إلى مجموعتين تحوي المجموعة الأولى 43 مطلقة، وتتكون المجموعة الثانية من 35 مطلقا تم اختيارهم من ولاية باتنة، ويمكن توضيح خصائص العينة الأساسية كما يلي:

1- من حيث السن: تم توزيع العينة تبعا لفئات عمرية، حيث شملت أربع فئات هي: 18-29 سنة، 30-39 سنة، 40-49 سنة، 50 سنة فما فوق، ويمكن توضيح النسب المئوية الخاصة بكل فئة عمرية وفقا للجدول رقم (06).

جدول رقم (06): توزيع النسب المئوية لأعمار أفراد العينة الأساسية

الفئة العمرية	18-29 سنة	30-39 سنة	40-49 سنة	50 سنة فما فوق	المجموع
العدد	13	41	21	03	78
النسبة المئوية	%16,66	% 52,56	% 26,92	% 3,84	% 100

2- من حيث المستوى التعليمي: حيث شملت العينة على أربع فئات من المستوى التعليمي هي: مستوى ابتدائي، متوسط، ثانوي، وجامعي ، ويوضح الجدول (07) النسب الخاصة بكل مستوى كما يلي:

الجدول رقم(07): توزيع النسب الخاصة بكل مستوى تعليمي لأفراد العينة الأساسية

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	16	13	29	20	78
النسبة المئوية (%)	20,51	16,66	37,17	25,64	100

3- من حيث المهنة: يوضح الجدول (08) توزيع النسب الخاصة بالمهن، وذلك بتقسيمها إلى ثلاث فئات هي موظف (ة) حكومي (ة)، عامل (ة) حر (ة)، بدون مهنة.

جدول رقم (08): توزيع النسب المئوية الخاصة بالمهن

المهنة	موظف حكومي	عامل حر	بدون مهنة	المجموع
العدد	42	13	23	78
النسبة المؤوية	% 53,84	% 16,66	% 29,48	% 100

4- من حيث عدد سنوات الطلاق: قسمناها إلى ثلاث فئات يوضحها الجدول رقم(09):

جدول رقم (09): توزيع النسب المئوية الخاصة بعدد سنوات الطلاق

عدد سنوات الطلاق	أقل من سنة	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
العدد	22	26	30	78
النسبة المؤوية	% 28,20	% 33,33	% 38,46	% 100

3. أدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية:

من أجل إجراء الدراسة الميدانية قمنا باختيار مقياس التوافق الإجتماعي لهيو.م.بل ترجمة محمد عثمان نجاتي، ويمكن توضيح الأداة كما يلي:

استبيان التوافق الإجتماعي: وقد وضعه وأعده السيكولوجي الأمريكي هيو.م.بل، وقام بتعريبه السيكولوجي المصري محمد عثمان نجاتي أستاذ علم النفس المساعد بجامعة القاهرة ويتكون الإستبيان من 35 سؤالا يتضمن مختلف نواحي الحياة الإجتماعية (الحفلات، الإجتماعات والتجمعات العامة)، ويتضمن تطبيق الإستبيان ما يلي:

1- يستطيع أي فرد تطبيق الإختبار على نفسه: ولا يحتاج تطبيق الإختبار إلى أية تعليمات غير تلك التعليمات المدونة على كراسة الأسئلة، لكي يضمن الفاحص أن المفحوصين قد قاموا بقراءة هذه التعليمات بدقة، فعليه أن يقوم بقراءتها بصوت عال، بينما يقرأها المفحوصون في صمت.

2- على كل مفحوص أن يفسر الأسئلة لنفسه: لا يجب أن يقوم الفاحص بتفسير المعنى المقصود من السؤال، إذ أن ذلك قد يؤدي إلى عدم صدق السؤال، غير أنه من المسموح به أن يقوم الفاحص بتفسير معاني الكلمات التي لا يستطيع المفحوص فهمها، على شرط ألا يؤدي ذلك إلى التأثير على إجابة المفحوص.

3- لا يوجد زمن محدد للإجابة: يسمح لكل مفحوص بالزمن الكافي للإجابة على أسئلة الإستبيان.

4- أهمية التعاون التام: يؤدي الإستبيان إلى نتائج دقيقة فقط إذا تعاون المفحوصون تعاونا تاما، ولذلك يجب على الفاحص أن يبذل كل جهده للحصول على تعاون المفحوصين التام في الإجابة على أسئلة الإستبيان، ويجب أن يبين لهم أن قيمة

النتائج بالنسبة لهم إنما تتوقف على صدق تعاونهم ودقتهم في الإجابة، ويجب أيضا أن يؤكد الفاحص سرية نتائج الإستبيان.

5- الإجابة على أسئلة المفحوصين: إذا سأل المفحوص عن الغرض من الإستبيان، وعن أوجه الإستفادة منه، فعلى الفاحص أن يجيب بأن الإستبيان يحاول قياس درجة التوافق الإجتماعي للفرد (هيو.م.بل، ترجمة محمد عثمان نجاتي، 1960، ص3).

تعليمات الإستبيان:

كانت تعليمة الإستبيان على النحو التالي، فما يلي مجموعة من العبارات تصف سلوكك اتجاه نفسك عندما تكون في مواقف إجتماعية، اقرأ كل عبارة وأجب عنها حسب ما تشعر به وتتصرف تماما، وذلك بوضع علامة × تحت كلمة لا أو قليلا أو كثيرا، حسب انطباق العبارة عليك، أجب عن كل العبارات، لا توجد إجابة صحيحة وإجابة خاطئة، فالإجابة الصحيحة هي التي تنطبق عليك.

ثم قام الباحث بتطوير هذه التعليمة بما يساعد على تسهيل التعامل مع أفراد العينة وإقناعهم بأن المعلومات لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي، فأصبحت التعليمات كما يلي:

الهدف من هذا الإستبيان هو وصف سلوكك ومشاعرك اتجاه نفسك عندما تكون في مواقف اجتماعية.

يتكون هذا الإستبيان من عدد من الأسئلة والمطلوب أن تقرأ كل سؤال بدقة تامة وأن تجيب عنه، ولكل سؤال ثلاث إجابات (لا)، (قليلا)، (كثيرا)، وعليك وضع علامة (×) أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك.

وذلك مثل السؤال التاسع:

هل يصعب عليك أن تطلب من الآخرين أن يساعدوك؟ لا قليلا كثيرا

فإذا كانت إجابتك بـ (لا) عن السؤال التاسع، فضع علامة (×) تحت كلمة (لا)، وإذا كانت إجابتك بـ (قليلا) فضع علامة (×) تحت كلمة (قليلا)،أما إذا كانت إجابتك بـ (كثيرا) عن هذا السؤال فضع علامة (×) تحت كلمة (كثيرا) وهكذا.

المطلوب أن تكون إجابتك معبرة عما تشعر به، أو تقوم به من استجابات في المواقف الإجتماعية المختلفة التي تعبر عنها هذه الأسئلة.

لا توجد إجابة صحيحة وإجابة خاطئة، فالإجابة الصحيحة هي التي تنطبق عليك.

أجب عن كل العبارات، ولا تترك عبارة بدون الإجابة عليها.

البيانات المعطاة لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

طريقة تصحيح الإستبيان:

يضم المقياس (35) فقرة تقيس التوافق الإجتماعي في مختلف مجالاته، وتتراوح الدرجة الكلية للإستبيان بين 0–70 درجة، ويصحح في اتجاهين هما حسن التوافق حيث كلما ارتفعت الدرجة دلت على التوافق الجيد، وسوء التوافق فكلما انخفضت الدرجة دلت على سوء التوافق، وقد اعتمدنا في دراستنا الحالية على اتجاه حسن التوافق حيث يكون مفتاح التصحيح على النحو التالي:

– إذا أجاب المفحوص بلا يعطى درجتان.

– إذا أجاب المفحوص بـ (قليلا) يعطى درجة واحدة.

– أما إذا أجاب بـ(كثيرا) فلا يمنح أي درجة (صفر).

ما عدا البند رقم (02) الذي يصحح بطريقة عكسية حيث يعطى المفحوص – صفر إذا أجاب بـ (لا).

– واحد إذا أجاب بـ (قليلا).

– درجتان إذا أجاب بـ (كثيرا).

وبعد جمع الدرجات نتحصل على الدرجة الكلية التي تساوي (70)، حيث يقدر المتوسط الحسابي بـ (35) فكلما ارتفعنا عن هذه الدرجة اتجهنا نحو التوافق الجيد، أما إذا انخفضت الدرجة عن المتوسط دلت على سوء التوافق.

الخصائص السيكومترية للإستبيان:

1- صدق الإستبيان: يعد الصدق أحد أكثر المفاهيم الأساسية أهمية في مجال القياس النفسي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وتتنوع تعاريف الصدق، وأكثرها شيوعا أن الإختبار يعتبر صادقا، إذا كان «يقيس ما وضع لقياسه». (بشير معمرية، 2007، ص130)

واتبع بل الطرق الآتية في دراسة صدق الإختبار (هيو.م.بل، ترجمة عثمان نجاتي، 1960، ص6)

أولا: اختبرت أسئلة كل مقياس على أساس درجة تمييزها بين أعلى 15% وأدنى 15% من الأفراد في توزيع الدرجات، وقد أبقيت فقط في الإختبار الأسئلة التي ميزت بين هاتين المجموعتين اللتين تقعان على طرفي التوزيع.

ثانيا : فحصت درجات المقاييس المختلفة للإختبار أثناء مقابلة 400 طالب جامعي لمدة سنتين.

ثالثا: قورنت درجات مقياس التوافق الإجتماعي، بدرجات مقياس «السيطرة- الخضوع» في اختبار الشخصية لبرنرويتر "Bernreuter"، وبدرجات اختبار «السيطرة - الخضوع» لألبورت "Allport".

أما في دراستنا الحالية فقد اعتمدنا على الصدق التمييزي، فبالإعتماد على نسبة 27% تم استخراج مجموعتين متناقضتين، المجموعة الأولى تضم مرتفعي الدرجات والمجموعة الثانية تضم منخفضي الدرجات، ثم قمنا بتطبيق اختبار «ت» وذلك من

أجل تبيان مدى قدرته على التمييز بين المجموعتين العلوية والسفلية. ويمكن تلخيص نتائج الصدق التمييزي للدراسة الحالية في الجدول رقم (10).

جدول رقم(10): يوضح الصدق التمييزي للعينتين المتناقضتين عند مستوى 0,001

المجموعة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
العليا	54,818	6,615	44,463	0,001
الدنيا	21,000	4,313		

2- ثبات الإستبيان: إن مفهوم الثبات من المفاهيم الجوهرية في القياس النفسي، وهو باختصار «ضمان الحصول على نفس النتائج تقريبا إذا أعيد تطبيق الإختبار على نفس الفرد أو نفس المجموعة من الأفراد» (بشير معمرية، 2007، ص167)

قام بل بحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وباستخدام معادلة التنبؤ لسبيرمان وبراون، كانت قيمة «ر» في التوافق الإجتماعي 0,89.

وقد اعتمدنا في الدراسة الحالية على نوعين من الثبات.

1- **طريقة معامل ألفاكرونباخ:** Alphacoefficient

حيث تم حساب معامل ألفا باستخدام معادلة معامل ألفا لعينة عرضية مكونة من (40) فرد، تضم كلا الجنسين، ويمكن توضيح النتائج في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): معامل الثبات بتطبيق ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ	ن	عدد البنود
0,913	40	35

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معامل الثبات دال وموجب، وهذا ما يعكس ثبات الإستبيان وبالتالي إمكانية استخدامه في الدراسة الحالية.

2- طريقة التجزئة النصفية: Split-Half

حيث قمنا بتقسيم بنود الإستبيان إلى جزئين، نصف يضم البنود الزوجية، والنصف الثاني يضم البنود الفردية، وذلك بالإعتماد على عينة عرضية قوامها (40) فردا من الجنسين، وبتطبيق معامل الإرتباط بيرسون، حيث وجدنا قيمة ر=0,89 وهي دالة عند مستوى 0,01 و0,05 وباستخدام معادلة تصحيح الطول لسبيرمان- براون وجدنا قيمة «ر» تساوي 0,94 وهو ما يدل على ثبات مرتفع ويمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم(12).

جدول رقم (12): معامل الثبات بتطبيق طريقة التجزئة النصفية

البعد	ن	معامل الإرتباط	الدلالة
التوافق الإجتماعي	40	0,89 وبالتصحيح أصبح 0,94	0,01

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن معامل الإرتباط دال عند مستوى 0,01 وهي قيمة تدل على ارتفاع في الثبات، وهذا ما يدل على استقرار النتائج كلما طبقنا أداة هيو.م.بل، وبالتالي إمكانية الإعتماد عليها في الدراسة الحالية.

إن مقياس هيو.م.بل يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، وهذا ما يعني أنه بالفعل يقيس ما وضع لقياسه، كما أنه يتمتع بالإستقرار والإتساق، وبالتالي إمكانية تطبيقه في المجالات العلمية ومن هناك فإنه يمكن للدراسة الحالية أن تعتمد على هذه الأداة في معرفة أثار الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين، والإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث.

وإلى جانب مقياس التوافق الإجتماعي، قمنا بإعداد استمارة للبيانات الخاصة بالمطلقين، وقد حاولنا أن تكون هذه الإستمارة ملمة بجميع المتغيرات التي يمكن أن تساعد في تفعيل الدراسة الحالية وقد تضمنت الإستمارة البيانات التالية:

1- السن: وقمنا بتقسيمه إلى أربع فئات ; [18-29]، [30-39]، [40-49]، [50 فما فوق].

2- الجنس: تتضمن الدراسة أفراد من الجنسين.

3- المهنة: حسب مهنة كل فرد.

4- المستوى التعليمي: يبدأ من المستوى الابتدائي حتى يصل إلى المستوى الجامعي.

5- الوضعية الإقتصادية: قسمت إلى ثلاث فئات جيدة، متوسطة، ضعيفة.

6- عدد السنوات بعد الطلاق: أقل من سنة، سنة – 5 سنوات، أكثر من 5 سنوات.

4- إجراءات الدراسة الميدانية:

- بعد الحصول على أداة الدراسة، تم تحديد البيانات المراد دراستها.
- قام الباحث بإعداد تعليمات تساعد على كيفية الإجابة على الإستبيان، وتوضح الغرض منه.
- إخراج وطباعة الاستبيان.
- توزيعه على عينة استطلاعية للتأكد من خصائصه السيكومترية.
- تطبيق الإستبيان على عينة الدراسة الأساسية.
- تفريغ البيانات تبعا للمتغيرات المدروسة.
- استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الفرضيات.
- تفريغ النتائج الإحصائية وتبويبها في جداول.
- تفسير ومناقشة النتائج، مرورا إلى التوصيات والمقترحات.

5- الأساليب الإحصائية:

يعتبر الإحصاء وسيلة أساسية في أي بحث علمي يساعد الباحث على تحليل ووصف البيانات بمزيد من الدقة ويساعدنا على الأسلوب الصحيح والنتائج السليمة، ولمعالجة النتائج وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) اعتمدنا

على أساليب إحصائية وصفية تتمثل في المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، أما الأساليب الإحصائية الإستدلالية فيمكن توضيحها كما يلي:

جدول رقم (13): يوضح الأساليب الإحصائية الإستدلالية المستعملة في الدراسة الأساسية

الفرضيات	عدد المجموعات	الإختبار الإحصائي الملائم
1	مجموعتين	اختبار "ت" لعينتين غير متساويتين
2 ، 3	أكثر من مجموعتين	اختبار تحليل التباين –F–

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية، حيث عرضنا منهج الدراسة المتمثل في المنهج الوصفي المقارن في ضوء متغيرات الجنس، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الطلاق، وتناولنا عينات الدراسة الإستطلاعية والأساسية وكيفية اختيارها، ثم تعريف أداة الدراسة وحساب خصائصها السيكومترية (الصدق والثبات)، وفي الأخير تم التطرق إلى الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

الفصل الخامس

عرض ومناقشة النتائج

تمهيد

1- عرض وتفسير النتائج

2- مناقشة النتائج

3- خاتمة واقتراحات

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وذلك لتوضيح مشكلة الدراسة وتبيان مدى تأثير الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين، حتى نتمكن من التحقق من صحة الفرضيات من خلال عرض نتائجها ومناقشتها، حيث أجريت التحليلات الإحصائية بالإعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS 15) مما يساعد على الإجابة على تساؤلات البحث.

1- عرض وتفسير النتائج:

فيما يلي عرض وتفسير للنتائج المتحصل عليها حسب فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

تنص الفرضية العامة على أنه "يحصل المطلقون والمطلقات على درجات منخفضة في التوافق الإجتماعي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية فقد تم حساب المتوسط الحسابي لدرجات المطلقين على استبيان التوافق الإجتماعي، وتم استخلاص النتائج كما في الجدول رقم (14).

جدل رقم (14): يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأفراد العينة الكلية على استبيان التوافق الإجتماعي

المجموعة	المتوسط الحسابي للتوافق الإجتماعي	الإنحراف المعياري
المطلقون	38,12	11,04

توضح نتائج الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي للعينة بلغ (38,12) على استبيان التوافق الإجتماعي بانحراف معياري يساوي (11,04) وأن المتوسط الحسابي الإفتراضي يساوي 35، فإن هناك انخفاض في التوافق، ومنه نستنتج أن الطلاق يؤدي إلى خفض مستوى التوافق الإجتماعي لدى المطلقين والمطلقات.

الفرضية الجزئية الأولى:

تنص هذه الفرضية على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير الجنس" للتحقق من صحة الفرضية الجزئية الأولى تم حساب اختبار "ت" للعينات المستقلة كما هو موضح في الجدول (15).

جدول رقم (15): يوضح الفروق بين المطلقين والمطلقات في الدرجات المتحصل عليها على استبيان التوافق الإجتماعي

المجموعة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
المطلقين	39,77	11,31	1,18	غير دالة
المطلقات	36,79	10,76		

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة "ت" المحسوبة والمساوية لـ (1,18) غير دالة مما يعكس عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المطلقين والمطلقات في متوسطات الدرجات المتحصل عليها من استبيان التوافق الإجتماعي لهيوم.بل، ويتضح من نفس الجدول أن المتوسط الحسابي لدرجات المطلقين على استبيان التوافق الإجتماعي قد بلغ (39,77) بانحراف معياري قدره (11,31) وهو مساو بالتقريب لدرجات المطلقات على نفس الإستبيان والذي بلغت قيمته (36,79) بانحراف معياري قدره (10,76)، وهو ما يعكس عدم صحة الفرضية وبالتالي ننفي الفرض البديل الذي يقول بوجود فروق، ونقبل الفرض الصفري الذي يقول بعدم وجود فروق بين المطلقين والمطلقات على متغير التوافق الإجتماعي.

الفرضية الجزئية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير المستوى التعليمي".

للتحقق من صحة الفرضية الجزئية الثانية تم استخدام اختبار تحليل التباين "ف" لتحديد الفروق بين العينات تبعا للمستوى التعليمي، كما هو موضح في الجدول رقم(16).

جدول رقم (16): يوضح الفروق بين المطلقين على استبيان التوافق الإجتماعي وفقا لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التوافق الإجتماعي	بين المجموعات	38,03	39	0,89	غير دالة
	داخل المجموعات	41,45	38		
	المجموع الكلي	79,48	77		

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة "ف" المحسوبة والمساوية لـ (0,89) غير دالة، مما يعكس عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المطلقين في متوسطات الدرجات المتحصل عليها من استبيان التوافق الإجتماعي في ضوء متغير مستقل هو المستوى التعليمي، وانطلاقا من قيمة "ف" المشار إليها فإننا نرفض الفرض البديل الذي يقول بوجود فروق، ونقبل الفرض الصفري الذي مفاده عدم وجود فروق بين المطلقين في التوافق الإجتماعي تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

الفرضية الجزئية الثالثة:

تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لعدد سنوات الطلاق" للتحقق من صحة هذه الفرضية تم أيضا استخدام تحليل التباين أحادي الإتجاه، كما هو موضح في الجدول (17).

جدول رقم (17): يوضح الفروق بين المطلقين على استبيان التوافق الإجتماعي وفقا لمتغير عدد سنوات الطلاق

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التوافق الإجتماعي	بين المجموعات	26,68	39	1,08	غير دالة
	داخل المجموعات	24,03	38		
	المجموع الكلي	50,71	77		

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة"ف" المحسوبة والمساوية لـ (1,08) غير دالة، وهذا ما يعكس عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين على التوافق الإجتماعي في ضوء متغير مستقل هو عدد سنوات الطلاق، وانطلاقا من قيمة "ف" الوارة في الجدول رقم (17) فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري الذي ينفي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في التوافق الإجتماعي تبعا لعدد سنوات الطلاق، وبذلك نستنتج أن الطلاق لا يتأثر بالمدة الزمنية.

2- مناقشة النتائج:

لقد أسفرت المعالجات الإحصائية للنتائج المتحصل عليها في الدراسة الحالية عن:

1- للطلاق تأثير على التوافق الإجتماعي للمطلقين.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين والمطلقات في متوسطات درجات التوافق الإجتماعي.

3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في التوافق الإجتماعي تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

4- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لعدد سنوات الطلاق.

وفيما يلي تحليل للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، مع الإشارة إلى مدى اتفاقها أو اختلافها مع الدراسات السابقة والتراث النظري – في حدود إطلاع الباحث- حيث تم التوصل إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الإجتماعي لدى المطلقين تبعا لمتغير الجنس، فالطلاق من أحداث الحياة الأكثر صعوبة، وهو حدث غير مخطط له ويغلب عليه عنصر المفاجئة، مما يؤثر على الصحة النفسية للمطلقين، وله تأثير نفسي سيء على الأشخاص المطلقين، وهذا ما يعكس أهمية الزواج ودوره في الصحة النفسية فيرى كوكران "Cochrane" بأن الزواج يعمل على حماية المرء من الإضطرابات النفسية مثلما يعمل الغذاء المتوازن على حماية جسم الإنسان من الأمراض. (روبرت مكلفين، رتشارد غروس، ترجمة ياسمين حداد وآخرون، 2002، ص170).

ففي الطلاق يفتقر الشخص إلى المساندة التي توفر له الإحساس بالأمان والصلة الحميمية والإشباع الجنسي، وما يلعبه الشريك من مساند إجتماعي في أوقات الأزمات، وبالتالي فإن فقدان الشريك يؤثر على التوازن النفسي للمطلق وهذا نتيجة

للصراع الداخلي الذي يجعل المطلق يشعر بعدم الإستقرار واللاأمن مما ينعكس على توافقه الإجتماعي.

فإخفاق الرجل في إدامة العلاقة الزوجية يجعله يشعر بأنه فاشل وغير كفء، فيترتب على ذلك مشاعر اللوم وعدم فعالية الذات، ومشاعر النقص والخوف، خاصة وأن الطلاق ظاهرة إجتماعية بالدرجة الأولى، ونعلم ما يمثله البعد الإجتماعي في حياة الفرد حيث يوصم المطلق بالفاشل ويطعن في هويته الجنسية- رجولته- وبأنه غير قادر على إدارة مسؤولياته وواجباته نحو الأسرة وأطفاله- الشعور بالذنب نتيجة لتقصيره في واجبه نحو الأطفال مما يزيد من حدة آثار الطلاق- وكذلك فإن طبيعة الرجل التي تتميز بالصلابة تؤثر على التوافق الإجتماعي، حيث يفقد المطلق الدعم الإجتماعي الذي يوفره الزواج، ولا يجد الفرصة للتعبير عن مشاكله مع الأصدقاء- ضيق شبكة الإتصال- وعندما لا تجد هذه المشاكل المنفذ للتنفيس والتفريغ الإنفعالي فإنها تترسب وتتراكم مما يخلق الصراع الذي يؤدي إلى سوء التوافق النفسي، وبما أن الصحة النفسية كل متكامل فينتقل تأثير التوافق الشخصي إلى التوافق الإجتماعي حيث يفقد المطلق الرغبة في إقامة العلاقات الإجتماعية، بل ويلجأ إلى الانسحاب كحل لمشاكله ومن مظاهر هذا الإنسحاب الإنحراف الذي يتجلى في الإدمان خاصة، حيث يشكل الإدمان ميكانيزم للهروب من المشاكل، وبحث عن السعادة المزيفة للتخلص من الإحباط واليأس وكذلك تسيطر على تفكير المطلق أفكار خاطئة وسوداوية، فيفقد الثقة في كل شيء يقترب منه فيشوب مزاجه اللاثبات وأفكاره اللاعقلانية، وعندما يفقد الشخص الثقة في كل ما يحيط به فهذه أول علامة لسوء التوافق الإجتماعي.

أما بالنسبة للمطلقة، فإن هناك عدة عوامل ملتحمة فيما بينها ومتظافرة تؤثر على التوافق الإجتماعي للمطلقة، فكثرة الضغوط المرتبطة بالطلاق وخاصة

الإجتماعية كالنظرة الدونية ونظرات اللوم قد تزيد من حدة الإضطرابات النفسية ومشاعر الألم الخلقي لدى المطلقة.

اعتقاد المرأة بأن القسط الأعظم من مسؤولية إنجاح العلاقة الزوجية يقع على عاتقها، وعندما تفشل العلاقة تلقي اللوم على نفسها، ومن الملفت للإنتباه في الآونة الأخيرة في المجتمع الجزائري هو انتشار ظاهرة الخلع بين أوساط النساء، هذا التصرف يأخذ منحى إجتماعي حيث تتهم المرأة بالفاشلة والمتهربة من المسؤولية مما يشكل لها وصمة عار تبقى ملازمة لها وتؤثر على توافقها.

عدم مشاركة المطلقة في اتخاذ القرار يشعرها بعدم الأهمية وعدم القيمة (تدني تقدير الذات) مما ينعكس على ثقتها في الآخرين، حيث تشعر بعدم الأمان وانعدام الثقة في الآخرين وهذا ما يشكل سوء التوافق الإجتماعي، حيث تفقد المرأة الإهتمام بالعلاقات الإجتماعية نتيجة فقدانها الثقة وإصابتها بصدمة من أقرب شخص يمثل السند النفسي والاجتماعي ورمز الأمان الذي يحميها.

وأهم مشكل يواجه المطلقة، لا سيما إن كانت لا تعمل هو تدني المستوى المعيشي، حيث غياب الزوج يدخلها في أزمة إقتصادية خاصة، إن كانت تعيش مع والديها مما يجعلها تشعر بأنها عبء على الآخرين فتتحمل مسؤولية الأولاد، وهي مسؤولية جديدة لم تكن متعودة عليها من قبل، وتجد نفسها في حلقة من تعدد الأدوار الإجتماعية – أب وأم في نفس الوقت– مما يجعلها تحقد على المجتمع وتعزو إليه أسباب مشاكلها، وهو ما يدل على سوء التوافق الإجتماعي، هذا في حالة إقامة الأبناء معها أما في حالة غيابهم فإن تفكيرها يصبح منشغلا بأبنائها وتعاني من أجلهم حيث أنها تجد السعادة فيهم وعندما يغيب عنها أبناؤها فتغيب هذه السعادة.

وهناك نقطة يشترك فيها كل من المطلق والمطلقة وهي نظرتهما إلى الطلاق، فهو بالنسبة لهم حادث مشؤوم ومدمر شخصيا واجتماعيا، فأثر التصور أكثر من أثر

الطلاق في حد ذاته، ومن خلال ما تم استعراضه يتبين أنه لا توجد فروق بين المطلقين والمطلقات من حيث آثار الطلاق، فإن اختلفت الأسباب المولدة لهذه الآثار، إلا أن النتيجة واحدة وهي سوء التوافق.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية التي دلت على عدم وجود فروق بين المطلقين في التوافق الإجتماعي تبعا لمتغير الجنس مع نتائج فايلانت وماك أرثر اللذان أشارا إلى سوء الحالة الصحية للمطلقين وهي نفس النتائج التي توصل إليها تشنج وبرنس من أن المطلقات أقل رضا عن الحياة وأكثر تعرضا للضغوط، وكذلك ما أشارت إليه دراسة عديلة تونسي من حيث الفروق بين المطلقات وغير المطلقات في كل من متغيري القلق والإكتئاب في مكة المكرمة.

وكذلك انتهت نتائج الدراسة الحالية إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المطلقين في التوافق الإجتماعي تبعا لمتغيري المستوى التعليمي والبعد الزمني للطلاق، فالمطلقون من مستويات تعليمية مختلفة، وبأبعاد زمنية متباينة يتقاربون في مستوى التوافق الإجتماعي الذي يسير في انحراف معياري سالب (سوء التوافق)، وبالتالي ضعف تأثير المستوى التعليمي وعدد سنوات الطلاق للمطلقين على توافقهم الإجتماعي، وهذا يعود إلى مجموعة من العوامل النفس إجتماعية الممكن إدراجها كما يلي:

الطلاق في حد ذاته كحدث من أحداث الحياة الضاغطة عامل كاف لإحداث سوء التوافق، بغض النظر عن بعض المتغيرات الإجتماعية الأخرى، فالمطلق يعيش في فراغ أسري يصيب حياته الأسرية، وبقاء هذا الفراغ غير مملوء (عدم ملء الفراغ يبقي الفرد في نفس المشاكل ونفس المعاش).

المكانة الإجتماعية للمطلق أو المطلقة والتي عادة ما تكون متدنية، خاصة في المجتمعات العربية التي تعيب على الطلاق وتوصم صاحبه.

الطلاق مشكلة مستمرة لا تنتهي مع مرور الزمن، إلا بتجربة زواج ثانية، وفي رأي الباحث لا سيما إذا ما تعلق الأمر بالمطلقات فنسبة كبيرة منهن لا تتاح لهن فرصة إعادة الزواج، وبالتالي فإن الظروف تبقى متشابهة قبل وبعد الطلاق، فقبل الطلاق يعيش المطلقون في دوامة من الصراعات الزوجية المتكررة والدائمة التي تنتهي بالطلاق، وبعد الطلاق يعيشون في حالة من اليأس والجرح النرجسي حيث يفقد السند العاطفي مما يؤدي إلى سوء التوافق، إضافة إلى ذلك فتواجه المطلقات بعض النبذ الإجتماعي حيث يوصمها المجتمع بالمنحرفة وينظر إليها نظرة إزدراء، وقد تلقى النبذ حتى من جماعة الرفاق، حيث هناك بعض الزوجات اللواتي يخشين على أزواجهن من المطلقات، فتفقد الثقة في محيطها الإجتماعي، وإذا فقِدت الثقة لا يستطيع الفرد أن يقيم علاقات إجتماعية ولا أن ينسجم مع الآخرين في جماعات وبالتالي سوء التوافق.

وأود أن أنوه إلى أن الطلاق لا يرتبط بزمن حسبما أشارت إليه نتائج الدراسة، ففي السنوات الأولى يصاب المطلق بصدمة استجابة للحدث الضاغط، ولا سيما المطلقة إذ تعود إلى بيت أهلها مثقلة بمشاعر الألم على أحلامها التي انهارت ومشاعر اضطهاد حيث تشعر بأن حياتها دمرت بطريقة لم تخترها، إضافة إلى القيود الأسرية المفروضة عليها، أما مع تقدم سنوات الطلاق فيتكيف الفرد مع الوضع إلا أنه يصبح محملا بأعباء أخرى إجتماعية تعمل على الحط من توافقه، فالمطلق الذي يقيم مع أبنائه يجد نفسه في حلقة متعددة الأدوار –أب، أم– وقد يحرم منهم بإقامتهم مع أمهم فيصبح ضحية وفريسة لمشاعر الذنب وتأنيب الضمير لأنه فاشل وغير كفء، ومقصر وإلا لما انهارت أسرته، وأما المطلقة فتدني وضعها الإقتصادي خاصة في ظل غياب قيم التكافل، فتجد نفسها مجبرة على القيام حتى بأرخص الأعمال فتصبح متعبة بسبب العمل المزدوج داخل المنزل وخارجه فتصبح نظرتها لذاتها سلبية.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، حيث توصلت دراسة "عديلة تونسي" إلى نتيجة مماثلة مفادها ضعف تأثير المستوى التعليمي واختلفت مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بالبعد الزمني، حيث توصل الباحث إلى عدم وجود فروق، وبينت بعض الدراسات وجود فروق وذلك مثل دراسة "عديلة تونسي" التي أشارت أن للعامل الزمني أهميته وأن أثر الطلاق يمكن أن يخف مع طول المدة بعد الطلاق وكذلك دراسة "ميناهجن وليبرمان" التي توصلت إلى أن المطلقين حديثا أكثر قلقا واكتئابا وأن القلق والإكتئاب يتغيران مع مرور الوقت، ونفس الشيء توصل إليه "ليندزي" سنة 1985 من أن هناك أثر للمدة بعد الطلاق على الإضطرابات الإنفعالية ومشاعر الغضب وأعراض الحزن وإعادة بناء الثقة الإجتماعية.

وكتوضيح للإختلاف بين نتائج الدراسة الحالية، وما انتقيناه من التراث النظري في هذا المجال وفيما يخص البعد الزمني للطلاق، فالملاحظ على أن جل الدراسات المرتبطة بهذا البعد دراسات ذات بيئة وثقافة مختلفة (البيئة النفس إجتماعية للفرد)، إضافة إلى اختلاف النظرة للطلاق من مجتمع لآخر ولا سيما بين المجتمع العربي والغربي، فالطلاق في الدول الغربية لا يعاب ولا يوصم بوصمة مستهجنة بل متسامحة ويرى فيه حلا لمشكلة مستعصية تقع داخل الأسرة، وهو ما يعتبر مناقضا لما هو سائد في البيئة العربية ولا سيما في المجتمع الجزائري.

3- خاتمة واقتراحات:

إن الطلاق من الظواهر الخطيرة التي بدأت تزداد يوما بعد يوم في كافة أقطار العالم وذلك لعدة أسباب أهمها التغير الإجتماعي وتحرر المرأة من قيود المجتمع واستقلالها الإقتصادي مما أدى إلى غموض دورها وتغير اتجاهاتها نحو الزواج، وكذلك زيادة الأنانية بين الشريكين مما يؤدي إلى ضمور التفاعل الوجداني والعاطفي بينهما ... فالطلاق زلزال إجتماعي وحادث صادم للمطلقين يؤدي إلى الإحباط واليأس وما يترتب عنهما من القلق والتوتر وسوء التوافق.

وقد تم إبراز حالة التوافق الإجتماعي لدى عينة من المطلقين بولاية باتنة والكشف عن التغيرات التي طالت هذه العملية النفس إجتماعية في ضوء متغيرات الجنس، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الطلاق.

ومن خلال الدراسة الميدانية لعينة المطلقين، وباستخدام المنهج الوصفي المقارن تم تقسيم العينة الأساسية إلى عينات فرعية من أجل إجراء المقارنات وفحص أثر المتغيرات سالفة الذكر على التوافق الإجتماعي فكشفت الدراسة عن النتائج التالية:

– **النتيجة الأولى:** دلت على أنه لا توجد فروق بين المطلقين في ضوء متغير الجنس، وهذا ما يدل على أهمية الزواج في تحقيق الصحة النفسية، فغيابه يؤدي إلى اللاإستقرار وسوء التوافق.

– **النتيجة الثانية:** وتدل على أنه لا توجد فروق جوهرية بين المطلقين تبعا لمتغيري المستوى التعليمي وعدد سنوات الطلاق، وذلك يعود إلى كون الطلاق عملية مستمرة ما لم يكن هناك زواج ثان, كثرة الضغوط النفسية المترتبة عليه، وأيضا غياب المساندة الإجتماعية في كثير من الأحيان مما يؤدي إلى هشاشة البناء النفس إجتماعي وانطلاقا من هذه النتائج ندرج مجموعة من التوصيات:

– تصميم برامج إرشادية وعلاجية لفئة المطلقين، مما يؤدي إلى التوافق النفسي والإجتماعي وتحقيق صورة جيدة من تقدير الذات وبالتالي تناغم أطرافها، وتصحيح

النظرة الخاطئة للطلاق ومساعدة المطلق على الإقبال على الحياة بوجه جديد وأن الطلاق ليس هو النهاية.

– مساهمة القنوات الإعلامية والتلفزيونية، وذلك بتزويد المجتمع بحصص إعلامية وتحسيسية تتظافر فيها الجهود بين الأخصائيين النفسانيين، الإجتماعيين، وعلماء الدين للحد من هذه الظاهرة التي أخذت تنتشر كالمرض الخبيث، وبيان آثارها السلبية على المطلقين، وعلى أسرهم والمجتمع ككل.

– تنشيط البحث العلمي، وهذا بتنظيم برامج وملتقيات علمية حول الأسرة والزواج، يتم فيها التطرق إلى الأسس السليمة لبناء الأسرة، وكذا أهمية الزواج للصحة النفسية للأفراد.

– تأسيس جمعيات للإرشاد الزواجي، يشرف عليها أخصائيون نفسانيون واجتماعيون، لمساعدة الأفراد المقبلين على الزواج على اختيار الشريك الملائم وتبني ديناميات للإختيار الزواجي والتعرف على الحياة الزوجية، والمسؤوليات والواجبات المترتبة على الزواج.

– إدراج مقاييس علم النفس الأسري واستراتيجيات التواصل داخل الأسرة في المقررات الجامعية، وخاصة أنها الفترة التي يستعد فيها الشباب للزواج، مما يهيئهم للحياة الزوجية السليمة وأسسها التي تبنى عليها.

– تنمية الوازع الديني، ومعرفة الأسس الشرعية لبناء الأسرة، والإبتعاد عن التقليد الغربي الذي يعتبر من مخلفات التغير الإجتماعي الذي يرمي إلى إصابة الأسرة بالدرجة الأولى.

مقترحات البحث:

أسفرت نتائج الدراسة الحالية عن التأثير السلبي للطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين، وكشفت عن عدم وجود فروق في ضوء مجموعة من المتغيرات، وبما أن البحث العلمي كل متكامل ويتميز بالتراكمية فنقترح مجموعة من الأبحاث المستقبلية حول الطلاق وبعض المتغيرات النفسية والإجتماعية كما يلي:

- إجراء دراسة مقارنة (عبر ثقافية) بين دولتين فأكثر، أو بين مجموعة من الولايات الجزائرية لمعرفة ما إذا كانت فروق مرتبطة بالبعد الثقافي والبيئي.
- إجراء دراسة حول التصورات الإجتماعية لمفهوم الزواج في المجتمع الجزائري.
- إجراء دراسة حول أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري.
- إجراء دراسة حول التغير الإجتماعي وعلاقته بالطلاق.
- تبني الدراسة الحالية، مع الإعتماد على أدوات قياس متنوعة للكشف عن مظاهر سوء التوافق الإجتماعي.
- إجراء دراسة تتضمن بناء إستراتيجية علاجية للحد من سوء التوافق.
- إجراء دراسة حول التصورات الإجتماعية للطلاق من وجهة نظر المطلقين.

المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

1- إجلال محمد سرى(1996):علم النفس العلاجي، عالم الكتب، القاهرة، مصر ،ط.2

2- أحمد الكندي (1996): علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط.2

3-إدارة الأحوال الشخصية بباتنة(2008): إحصائيات الطلاق عام 2008

4- أميرة منصور يوسف (1997): المدخل الإجتماعي للمجالات الصحية والطبية والنفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب.ط.

5- أنسى محمد أحمد قاسم (1998): أطفال بلا أسر، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط.1

6- أسماء بوعود (2007): التدين وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والإجتماعية (التوافق الإجتماعي، تقدير الذات)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، بسكرة، الجزائر.

7- باسم كراز، نعيم كباجة (2008): تقدير مدى التوافق لدى الأطفال الصم في ظل الحصار من وجهة نظر المعلمين، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس لبرنامج غزة للصحة النفسية.

8- بشير معمرية (2007): القياس النفسي وتصميم أدواته، سلسلة منشورات الحبر، تعاونية عيسات إيدير، بني مسوس، الجزائر، ط.2

9- بوبكر بوخريسة (2006): المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الإجتماعي، منشورات جامعة عنابة، الجزائر، ب.ط.

10- ثروت محمد شلبي (ب.س): الطلاق والتغير الإجتماعي في المجتمع السعودي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ب.ط.

11- حامد عبد السلام زهران (1997): الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب، مصر، ط.3

12- حبيب الله الطاهري (2003): مشكلات الأسرة وطرق حلها، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط.2

13- حلمي المليجي(2000): علم النفس الإكلينيكي، دار النهضة العربية، بيروت،ط.1

14- ـ (2001): علم نفس الشخصية، دار النهضة العربية، لبنان، ط.1

15- راوية محمود حسن دسوقي (1996): النموذج السببي للعلاقة بين المساندة الإجتماعية وضغوط الحياة والصحة النفسية لدى المطلقات، مجلة علم النفس، مصر (العدد39).

16- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم (2000): مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1

17- رشيد طبال، أشرف رضاونية (2007): العوامل الأسرية لانحراف الأحداث، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، (العدد 01).

18- روبرت مكلفين، رتشارد غروس (2002): مدخل إلى علم النفس الإجتماعي، ترجمة ياسمين حداد وآخرون، دار وائل للنشر، الأردن، ط.1

19- زينب محمود شقير (2003): مقياس التوافق النفسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط.1

20- كمال مسعورة (ب.س): مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ط.

21- محمد جاسم محمد (2004): مشكلات الصحة النفسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.1

22- محمد عاطف غيث (ب.س): المشاكل الإجتماعية والسلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب.ط.

23- محمد عبيدات وآخرون (1999): منهجية البحث العلمي، دار وائل، الأردن، ط.2

24- محمود حسن (1981): الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب.ط.

25- مصطفى خليل الشرقاوي (1983): علم الصحة النفسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب.ط.

26- مصطفى عشوي (2003): مدخل إلى علم النفس المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2

27- مصطفى غالب (1983): في سبيل موسوعة نفسية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط.3

28- معن خليل عمر (2000): علم إجتماع الأسرة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.1

29- صالح الشقير (2008): الطلاق وأثره في الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

30- صالح حسن الداهري (1999): الشخصية والصحة النفسية، دار الكندي ودار طارق للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1

31- صبرة محمد علي (2005): الصحة النفسية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، مصر، ب.ط.

32- عادل العوا (1991): تحديث الأسرة والزواج، دار الفاضل، دمشق، سوريا، ب.ط.

33- عبد الحميد محمد الشاذلي (2001): التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب.ط.

34- ـــ (2001): الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، مصر، ب.ط.

35- عبد الكريم قريشي (1988): علاقة الإختلاط في التعليم بالتوافق النفسي والإجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة عين شمس، مصر.

36- عبد الله زيد الكيلاني (2004): دليل الرسائل والأطروحات الجامعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط.1

37- عبد العزيز سعد (1989): الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط.2

38- عبد الفتاح محمد دويدار (1994): في الطب النفسي وعلم النفس المرضي الإكلنيكي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب.ط.

39- ـ (2000): مناهج البحث في علم النفس، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط.2

40- عديلة تونسي (2002): القلق والإكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، قسم علم النفس، السعودية.

41- العربي بلحاج (1994): الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ط.

42- علياء شكري (1996): الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ب.ط.

43- عمر إبراهيم السيف (2007): التكيف في البيئة العسكرية وعلاقته بالتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

44- عمر الخلف (2008): مستوى التوافق الإنفعالي والإجتماعي لدى المتعاطين وغير المتعاطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

45- عمر رضا كحالة (1982): الطلاق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.3

46- عقيل حسين عقيل(1999): فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، مصر، ب.ط.

47- غريب سيد أحمد عبد العاطي (2001): علم إجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ب.ط.

48- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة (2002): أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط.1

49- فخري الدباغ (1983): أصول الطب النفساني، دار الطليعة، لبنان، ط.3

50- فضيل دليو (ب.س): أسس البحث وتقنياته في العلوم الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، الجزائر، ب.ط.

51- فوزي محمد جبل (2000): الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب.ط.

52- ــ (2001): علم النفس العام، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، ب.ط.

53- فيصل عباس (1996): التحليل النفسي والإتجاهات الفرويدية، دار الفكر العربي، لبنان، ط.1

54- سامر جميل رضوان (2002): الصحة النفسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1

55- سامي محمد ملحم (2004): علم نفس النمو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط.1

56- ــ (2006): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط.2

57- سناء الخولي (1984): الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب.ط.

58- سهير كامل أحمد (2000): الصحة النفسية والتوافق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ب.ط.

59- شكوى نوابي نجاد (2004): التوافق واللاتوافق، دار الهادي، لبنان، ط.1

60- الشيخ شمس الدين (2003): قانون الأسرة والمقترحات البديلة، شركة دار الأمة، الجزائر، ط.1

61- هيو.م.بل (1960): اختبار التوافق، ترجمة محمد عثمان نجاتي، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ب.ط.

2- المراجع الأجنبية:

62- Gustave Nicolas fischer (1996) : Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale, dunod, Paris, 2ème édition.

63- Guy Bodenman and al (2007) : The role of stress in divorce : a three nations retrospective study, Journal of social and personal relationship, vol 24 in: http://www.sagepublication.com on April 5, 2009.

64- Jean Bergeret (1979): Psychologie pathologie, Masson, Paris, 3ème edition,.

65- Marc Bigras et autre (1991) : L'influence des conflis conjugaux sur l'enfant, Santé mentale au Québec, vol 16, (N°01).

66- Michel tousignant (1992) : Les origines sociale et culturelle des troubles psychologiques, Presses universitaires de France, 1er édition.

67- Nobert sillamy (1983) : dictionnaire usuel de la psychologie, Bordas, Paris.

الملاحق

الملحق رقم: 01

إستمارة البيانات العامة

1- الاسم (اختياري): .....

2- السن:

18-29 سنة	30-39 سنة	40-49 سنة	50 سنة فما فوق

3- الجنس:

ذكر	أنثى

4- المهنة: .....

5- المستوى التعليمي:

إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي

6- الوضعية الإقتصادية:

جيدة	متوسطة	ضعيفة

7- عدد سنوات الطلاق:

أقل من سنة	1 سنة-5سنوات	أكثر من 5 سنوات

الملحق رقم 02

مقياس التوافق الإجتماعي

إعداد السيكولوجي الأمريكي: هيو.م.بل

تعريب السيكولوجي المصري: محمد عثمان نجاتي

تعليمات:

الهدف من هذا الإستبيان هو وصف سلوكك ومشاعرك اتجاه نفسك عندما تكون في مواقف اجتماعية.

* يتكون هذا الإستبيان من عدد من الأسئلة والمطلوب أن تقرأ كل سؤال بدقة تامة وأن تجيب عنه، ولكل سؤال ثلاث إجابات (لا)، (قليلا)، (كثيرا)، وعليك وضع علامة (×) أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك.

وذلك مثل السؤال التاسع:

– هل يصعب عليك أن تطلب من الآخرين أن يساعدوك. لا قليلا كثيرا

فإذا كانت إجابتك بـ (لا) عن السؤال التاسع، فضع علامة (×) تحت كلمة (لا)، وإذا كانت إجابتك بـ (قليلا) فضع علامة (×) تحت كلمة (قليلا)، أما إذا كانت إجابتك بـ (كثيرا) فضع علامة (×) تحت كلمة (كثيرا) وهكذا.

* المطلوب أن تكون إجابتك معبرة عما تشعر به، أو تقوم به من استجابات في المواقف الإجتماعية المختلفة التي تعبر عنها هذه الأسئلة.

* لا توجد إجابة صحيحة وإجابة خاطئة، فالإجابة الصحيحة هي التي تنطبق عليك.

* أجب عن كل العبارات، ولا تترك عبارة بدون الإجابة عليها.

* البيانات المعطاة لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

الرقم	العبـــارات	لا	قليلا	كثيرا
1	هل تشعر بالضيق لمجرد وجودك مع جماعة من الناس.			
2	إذا كنت في حفلة ما، هل تستطيع مقابلة أشخاص هامين فيها.			
3	هل تتجنب أن تتولى مسؤولية تقديم الناس إلى بعضهم البعض في الحفلات.			
4	هل تجد صعوبة كبيرة في أن تقول شيئا أثناء وجودك مع جماعة ما.			
5	هل تجد صعوبة في إثارة المرح في حفلة ما.			
6	هل تشعر بالحرج في أن تدخل إلى اجتماع عام بعد أن يكون كل واحد قد اخذ مكانه.			
7	هل تجد صعوبة في الوقوف أمام الآخرين لتتكلم في موضوع ما .			
8	عندما تكون في حافلة, هل تجد صعوبة في أن تتحدث مع الركاب.			
9	هل يصعب عليك أن تطلب من الآخرين أن يساعدوك.			
10	هل يصعب عليك التعبير عن رأيك في نقاش مع أشخاص لا تعرفهم .			
11	هل ترتبك إذا اضطررت إلى اقتراح فكرة لتبدأ بها المناقشة مع مجموعة من الناس.			
12	هل تتجنب أن تكون مسؤول على أفراد آخرين أو تشرف على أعمالهم .			
13	هل تجد صعوبة في بدء الحديث مع شخص تعر فت عليه لأول مرة.			
14	هل تجد صعوبة في الإجابة عن سؤال ما أمام الآخرين حتى و لو كنت تعرف الإجابة عنه.			
15	هل تجد صعوبة في أن تكون علاقات صداقة مع أفراد من الجنس الأخر.			
16	إذا كنت ضيفا في حفلة عشاء هامة، هل تجد صعوبة في أن تطلب من الذين معك أن يناولوك بعض الأشياء فوق المائدة			
17	هل تتجنب الظهور في تجمعات عامة .			
18	هل تجد صعوبة في التحدث أمام الجماهير .			
19	هل تشعر بالحرج في الحفلات العامة التي تضطر فيها إلى الاختلاط بأفراد من الجنس الآخر.			
20	إذا أردت شيئا من شخص لا تعرفه جيدا، هل تفضل أن تكتب له بذلك على أن تذهب إليه لتطلب منه ما تريده شخصيا.			
21	هل ترتبك عندما توجد مع أشخاص تكون شديد الإعجاب بهم ولكنك لا تعرفهم معرفة جيدة.			
22	هل تتجنب أن تتولى الرئاسة في بعض الأعمال أو المهمات الاجتماعية.			
23	هل تقوم مرات بعبور الطريق لتتجنب مقابلة شخص ما .			
24	إذا حضرت إلى اجتماع ما متأخرا هل تفضل الوقوف أو مغادرة الاجتماع على الجلوس في مقعد أمامي.			
25	هل يصعب عليك أن تكسب أصدقاء جددا .			
26	هل تكون مهمشا ومنعزلا في الحفلات العامة .			
27	هل تميل إلى أن يكون لديك عدد قليل من الأصدقاء المقربين جدا أكثر مما تميل إلى أن تعرف عددا كبيرا من الأفراد معرفة سطحية			
28	عندما تكون مع مجموعة من الأفراد ،هل تشعر بالحرج إذا كنت مضطرا إلى الاستئذان للانصراف .			
29	هل تميل إلى البقاء في مؤخرة الصفوف أو على الهامش في الحفلات الاجتماعية .			
30	هل يزعجك أن يناديك شخص ما للتحدث في اجتماع هام.			
31	هل تجد صعوبة في أن تبدأ الحديث مع شخص غريب.			
32	هل تفضل عدم المشاركة في المهرجانات والحفلات العامة المبهجة .			
33	هل ترتبك عندما تقوم بالتسميع أو بالإلقاء أمام جماعة ما.			
34	هل تتردد في إلقاء كلمة أو خطاب أمام الآخرين.			
35	هل تتردد في الدخول منفردا إلى حجرة ما يوجد بها جماعة من الأفراد يتحدثون.			

ملخص:

لقد كان هدف الدراسة الحالية هو معرفة تأثير الطلاق على التوافق الإجتماعي للمطلقين في ضوء متغيرات الجنس، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الطلاق. وقد تناولنا في الجانب النظري وفي فصلين مستقلين متغيرات الدراسة، الطلاق والتوافق الإجتماعي والعلاقة بين المتغيرين.

لقد قسم الجانب الميداني إلى فصلين، فالفصل الأول تضمن منهج الدراسة تحديد خصائص عينة الدراسة والتي اشتملت على 78 فردا (43 مطلقة، 35 مطلقا) والتعريف بالإستبيان الذي تم اعتماده، والأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة. أما الفصل الثاني فاشتمل عرض وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها. وبينت الدراسة أن للطلاق تأثير على التوافق الإجتماعي للمطلقين، وأنه لا توجد فروق بين المطلقين في التوافق الإجتماعي في ضوء متغيرات الجنس، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الطلاق.

الكلمات المفتاحة: الطلاق، التوافق الإجتماعي

Résumé :

L'objectif de l'étude était la connaissance de l'influence du divorce sur l'adjustement social chez les divorcés en fonction du sexe, niveau scolaire, et durées du divorce. Nous avons traité la partie théorique et en deux chapitres indépendants les variables de l'étude : le divorce, l'adjustement social, et la relation entre les deux.

La partie pratique a été divisée en deux chapitres ؛ le premier contient la méthode de l'étude, les caractéristiques de l'échantillon d'étude qui contient 78 individus (43 divorcées, 35 divorcés), la définition par le questionnaire qui été utilisé, et les formules statistiques qui on été utilisées aussi pour répondre aux questions et aux hypothèses de l'étude. Le deuxième chapitre concerne la présentation, l'explication, et la discussion des résultats.

L'étude a montrée que le divorce a une influence sur l'adjustement social chez les divorcés et qu'ils n'existent pas des différences avec une indice statistique entre les divorcés en ce qui concerne l'adjustement social en fonction du sexe, niveau scolaire, et durées du divorce.

Mots clés : le divorce, l'adjustement social